الفصل الرابع

المجتمع الريفي ودور المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلاته

أولاً :- المجتمع الريفي - مشكلاته وتنميته:

مقدمة :-

بدراسة الوضع الحالي للريف المصري وما يتبعه من قرى ، يلاحظ أن هناك كثيراً من القضايا التنموية التي تتطلب التعامل معها لمواجهة وحل مشكلات القرى وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية من خلال : وضع السياسات والخطط الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وغيرها التي تهدف إلى الإرتقاء بالأحوال البيئية والمعيشية والبشرية بإستخدام الموارد المتاحة حالياً وإيجاد موارد غير تقليدية وبتطبيق أسلوب التنمية بالمشاركة وذلك لتضمين المجتمعات الأكثر إحتياجاً والتعامل المباشر معها لتشجيع الإقتصاد المحلي وإيجاد فرص العمل والحفاظ علي الموارد وحل المشكلات البيئية وتحقيق تنمية العنصر البشري ، وتحقيق شراكة حقيقية تبلور فاعلية تضافر الجهود الحكومية مع جهود المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إعتماداً على آراء شركاء التنمية في تحديد الحاجات والأولويات بما يضمن تحديد الأهداف والأنشطة التنموية وعناصر الخطة العامة بما يتمشي مع هذه الحاجات والأولويات بما يضمن تحديد الأهداف والأنشطة التنموية وعناصرالخطة العامة بما يتمشي مع هذه الحاجات والأولويات للنهوض بالقرية المصرية .

وبذلك تعتبر التنمية الريفية ركيزة هامة من ركائز التنمية القومية الشاملة المستدامة لمصر، وهي الأداة الأساسية لتحقيق التوازن التنموي بين المحافظات من جهة والريف والحضر من جهة أخرى بجانب دورها الأساسي في إستثمارات المحليات وزيادة إسهامها في التنمية ومواجهة مشكلات الريف وتمثل سياسة

تفعيل اللامركزية في الإدارة المحلية أبرز توجيهات الدولة في المرحلة الحالية ، ويجب أن تلعب المجالس المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي دوراً في تحسين نوعية الحياة الريفية ، والإرتقاء بجودتها من خلال توسيع الخيارات المتاحة أمام المواطنين ، والإرتقاء بمستويات وفرص مقابلة الحاجات الإنسانية في التعليم والصحة والثقافة والتوظيف وحسن إستثمار الموارد المحلية المتاحة بما يؤدي إلى تمتع الفرد بنصيب عادل من إجمالي الناتج المحلي .

ولذلك يجب العمل على دعم وتطوير ثقافة المشاركة في عمليات التنمية ، وتنمية الوعي بين أفراد المجتمع بدور المجالس المحلية في النهوض بأحوالهم وظروفهم الإجتماعية والإقتصادية وبالتالي ترتبط مواجهة المشكلات البيئية وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية بأدوار المجالس المحلية التخطيطية والتنفيذية والرقابية والإشرافية في كل المجالات والأنشطة الإنسانية والإقتصادية والإجتماعية، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في عمليات صنع وإتخاذ القرارات الخاصة بتحديد أهداف التنمية .

إن الرؤية بعيدة المدى لتحقيق التنمية الريفية تتمثل في تفعيل دور المجالس المحلية في مواجهة المشكلات البيئية ، والإرتقاء المستمر بجودة حياة المواطنين ومشاركتهم في تحمل أعباء ومسئولية التنمية وتقاسم عوائدها ضمن الخطط المحلية لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي ، والإرتقاء بأبعاد الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية في إطار عقد إجتماعي جديد يضع في مقدمة أولوياتة إحتياجات المواطنين .

يتضح من ذلك أن مضمون هدف التنمية الريفية تعميق شعور المواطن بمسئوليته عن تنمية المجتمع المحلي ، وضرورة أن تكون التنمية متكاملة وشاملة متنوعة الجوانب متضمنة البنية الأساسية والحاجات الإنسانية وحل المشكلات المجتمعية وزيادة النمو الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق عدالة توزيع الدخل

وتخفيف حدة الفقر والجهل والمرض وإستثمار رأس المال البشري فالتنمية الريفية هي التحسن المستمر في ظروف المجتمعات الريفية وتشمل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية لإعتبارات تحسين نوعية الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان وتوظيف النمو الإقتصادي للتنمية الريفية .

إن تاريخ الإنسان الحضاري هو مثل تاريخه البيولوجي محكوم عليه بالتواصل والتجمع فإذا كان من المحال تصور تكاثر الجنس البشري وإستمراره عضوياً بدون هذا التواصل والتجمع فإنه من المحال تصور تفتح قدراته الإنسانية ونمو خيراته الإجتماعية بدون قصد لهذا السبيل ، إذن فالإنسان محكوم عليه بالتواصل والتجمع سواء في وجوده المادي أو الإجتماعي وهنا ظهرت خصائص المجتمع الإنساني منذ الأشكال الأولى للتنظيمات الإجتماعية .

والإشتقاق العربي لكلمة (إنسان) يدل على هذه الحقيقة الإجتماعية ، فالإنسان في اللغة العربية مشتق من الأنس وهو عكس التوحد والتوحش ، وفي القاموس المحيط إستأنس أى ذهب توحشه ، وما بالدار من أنيس أي من أحد، ومن هنا يتضح أن الإجتماع الإنساني أى إجتماع الناس وتواصلهم وتفاعلهم هو الأساس في نشأة الحضارة الإنسانية ونموها وتطورها والتي ميزت الإنسانية عن غيرها ، ويعني بالتجمع الإجتماعي ذلك التجمع الدائم في مجموعة مترابطة من القيم والأهداف والحاجات المشتركة ، ومبادلة وظيفية للمنافع والخدمات وتوافق دائم في التكوين الفكري والروحي وهذا لا يتم في التجمع إلا عن طريق التواصل في مختلف أشكاله الإنسانية . وتتعدد العوامل المختلفة التي ترجع إليها أسباب نشأة الحياة الإجتماعية وإستمرارها وتواصلها كضرورة بنائية في تشكيل وصياغة الحضارة الإنسانية المتميزة التي تهدف إلى ملاقاة الإحتياجات الإنسانية المتنوعة والتي أرجعها إبن خلدون إلى العوامل الآتية :

1- الفطرة ويعني بها الشعور الفطري الذي زودت به الطبيعة الإنسانية ، فالإنسان مزود بشعور فطري تلقائي يدفعه إلى الإستئناس بأخيه الإنسان .

2- الإرادة ويعني بها ميل الفرد ورغبته في تكوين فكرة الجماعة ، أي لابد من تدخل جانب الإرادة من قبل الإنسان حيث أنها تمثل ضرورة طبيعة لحفظ النوع والإبقاء على الحياة .

3- التعاون وهو ضرورة إقتصادية لأن الإنسان لا يستطيع أن يحصل على إحتياجاته المادية والمعنوية إلا بالإجتماع الذي يقوم على تبادل الحاجات والمنافع بين الأفراد المجتمعه .

4- الدفاع وهو ضرورة أمنية لأن الصراع الدائم بين الإنسان وأخيه وبين الإنسان والطبيعة أدي إلى حاجته للإجتماع بهدف تعاون أفراد المجتمع في القضاء على العدو المشترك .

أولاً :- يمكن تناول تعريف المجتمع العام والمجتمع المحلى في الآتي :-

يعتبر الإنسان كائن إجتماعي يعيش منذ نشأته في تجمعات بشرية أخذت أشكال كثيره متنوعة كمجتمعات إنسانية ، وبدأت تظهر الحياة الجماعية في أول الأمر بصورة تلقائية مكونة من إجتماع مجموعة من الأفراد يحيطهم إطار مكاني مشترك ، وكان يعرف ذلك " بالحشد " ggregate الذي يشكل أبسط أنواع التجمع ويضم مجموعة من الأفراد يعيشون قرب بعضهم وتحدهم مساحة جغرافية تجمعهم داخل مكان واحد ، ثم تحول الحشد إلي" جمع" Collectivity عندما نشأت علاقات إجتماعية بين الأفراد وقام بينهم تفاعل إجتماعي واضح فأصبح عندهم شعور بوحدة التركيب والمصير والمصلحة المشتركة ، ومع إستمرار إتصال الأفراد وتفاعلهم تظهرمجموعة من الأنماط السلوكية المميزة لهذه الجماعة داخل الإطار المكاني الحاوي لها والتي تتبلور فيما بعد من خلال نظم وفقاً لإتجاهات العقل

الجماعي وما يرتضيه شعور الجماعة وما يتطلبه تحقيق المصالح والأهداف المشتركة وهكذا يتكون" المجتمع" society .

هذا وقد عرف " توماس اليوت " المجتمع بأنه جماعة من الناس يتعاونون مع بعضهم لقضاء العديد من مصالحهم المشتركة التي تشتمل على تبادل المنافع والعمل على دوام البقاء ، هذا التعريف يؤكد على أهمية الجانب الوظيفي الذي يقوم به المجتمع لخدمة مواطنيه لإشباع إحتياجاتهم والحصول على متطلباتهم .

كما أن " ماكيفر" إعتبر أن المجتمع هو ذلك النسق المكون من العرف والسلطة وجميع أساليب ضبط السلوك الإنساني والحريات حيث أكد على كونه نسج معقد من العلاقات الإجتماعية المميزة وبالتالي هو دائم التغير، وهذا يشير إلى أهمية المجتمع كإطار تنظيمي حاكم محدد لجميع أنواع العلاقات الناشئة بين أفراده .

ويمكن تناول تعريفاً شاملاً للمجتمع على أساس كونه جمع متفاعل من الأفراد يستقرون في بقعة جغرافية محددة يقوم بينهم كثير من المنافع والحاجات فتتولد لديهم مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة التي تنتظم من خلال العديد من القواعد المنظمة لسلوك هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم المتبادلة .

ويعنى ذلك أن قيمة وجود المجتمع ككيان مستقل قائم بذاته وكنظام حاكم تكمن في التعبير عن إحتياجات الأفراد المنتمين إليه ضمن محيط مكاني وزماني محدد لهم ، وذلك من خلال صياغة كثير من الأساليب والضوابط المنظمة لحياة هؤلاء الأفراد داخل إطار حاكم من العلاقات والنظم وبالتالي تأتي أهمية التعبير عن المجتمع كنسق متمايز من العلاقات والنظم والمكون من :-

1- أفراد وينشأ عن وجود ذلك التجمع من الأفراد إحتياج ضروري لتنسيق العلاقات فتأتي أهمية وجود بناء إجتماعي معبراً عن أنماط التفاعل القائم في نطاق هذه المجموعة من الأفراد .

2- نشاط حيث تظهرالحاجة إلى وجود تنظيم إجتماعي مقنن للسلوك وموجه لأنماط النشاط القائم في نطاق هذه الجماعة .

3- محدد مكاني وزماني فكل ذلك لا يتم إلا من خلال وجود محيط الجماعة ويمثله إطار مكاني متمايز يحوي هذه الجماعة من الأفراد ويمثله إطار زماني محدد لما توصل إليه نتاج هذه الجماعة ، وبذلك يقوم البناء الإجتماعي بترتيب الأفراد في علاقات محددة تخضع لنظم مقننة وبالتالي فدور البناء الإجتماعي القائم يبرز كتجسيد للنظم الحاكمة للمجتمع في قالب من الأنساق المميزة لأوجه التفاعل بين أفراد المجتمع وفقاً لقواعد هذه النظم ، وهنا يرتكز البناء الإجتماعي في قيامه داخل المجتمع على محورين هما :-

أ - الجماعة كوحدة بنائية مساهمة في تشكيل البناء الإجتماعي والتي تعكس أنماط النظم الخاضع لها ذلك المجتمع .

ب - التفاعل الإجتماعي كأنساق مميزة لكل أوجه العلاقات القائمة بين الأفراد داخل نطاق الجماعة التابعة لنظمها .

ويتضح من ذلك أن المجتمع عدد من الأفراد يوجد بينهم نوعاً مميز من العلاقات الإجتماعية ، وتفاعل إجتماعي واضح يجمعهم لتحقيق هدف معين ومصالح مشتركة ولإستمرار هذا التفاعل تظهر صور من الأنماط السلوكية المميزة التي تنتظم وفقاً للقواعد المقننة من قبل الأفراد المجتمعين داخل الإطار الحاكم فيتحدد على أساسه الأدوار وتوضع الحقوق والواجبات الهادفة لإشباع إحتياجات هؤلاء الأفراد ، وهذا يشكل في النهاية نسقاً إجتماعياً معبراً عن نظم المجتمع التابع له وبالتالي يمكن إعتبار المجتمع الريفي وحدة البناء الإجتماعي المعبرة عن نظم المجتمع بإعتباره ذلك البناء الذي يكونه عدد من الوحدات المجمعة ، ومن هنا تأتي أهمية دور هذا المجتمع كوحدة بنائية يجب أن تساهم في بناء

المجتمع العام والتي يمكن الإعتماد عليها كركيزة أساسية في إمكانية النهوض به وتنميته وتطويره مما يستوجب ضرورة دراسة هذا المجتمع ومواجهة مشكلاته .

بينما يُعرف المجتمع المحلي في معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية بأنه مجموعة من الناس يقيمون على رقعة من الأرض تربطهم علاقة دائمة نسبياً ليست من النوع العارض أو المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كل منهم ينتمي لهذا المجتمع .

ويري آخر أن المجتمع المحلي عبارة عن مجتمع متفاعل من الناس يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاء ومخاوف ومعتقدات ورغبات وميول ومشكلات مشتركة ويشعرون أنهم جزء من بعضهم البعض .

ويعرف " لويد كوك " المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والإقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة إجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالإنتماء نحوها ، أيضاً يعرف المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون في مكان له معالمه الجغرافية المميزة ويسهمون مساهمة فعالة في أوجه النشاط الإجتماعي المختلفة ، وتنظم العلاقة بينهم نظماً إجتماعية أساسية ومحددة .

ويري" ماكيفر وشارلزبيج " أن المجتمع المحلي عبارة مجموعة من الناس يختارون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معاً نظام عام من القواعد تنظم حياتهم وتحدد الصلات والعلاقات فيما بينهم .

ويرى" روبرت ريفلد " أن خصائص المجتمع المحلي الصغير هي :-

1- التميز وهو ظاهرة شعور الأفراد بالإنتماء الشديد لهذا المجتمع .

2- الصغر وهو أن المجتمع ككل يكون وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة كما يصلح أي جزء فيه لمثل هذه الملاحظة .

3- التجانس وهو تشابه نشاط الأفراد واتجاهاتهم في النوع والعمر.

4- الإكتفاء الذاتي وهو أن جميع أنواع النشاط الإقتصادي تستغرق داخل المجتمع كل حياة الفرد والجماعة دون الإعتماد على معونة خارجية .

وبناءً على هذه التعريفات يتضح وجود مجموعة من مقومات تشكيل المجتمع المحلي والتي تظهر من خلال :- التعدد من خلال توافر جمع من الناس- تهيئ أسباب إشتراك هذا الجمع في المعيشة بمكان واحد تحت ظروف واحدة مدة طويلة من الزمن- وجود تبادل ومنفعة مشتركة بين أفراده وهذا يعني الإتصال الدائم ورغبات مشتركة - وجود نظم وقواعد إجتماعية تحدد العلاقات والروابط بين أفراده مثل العرف والعادات والتقاليد .

وبذلك يمكن إستخلاص الخصائص العامة للمجتمع المحلي في الآتي :-

1- المجتمع المحلي مجموعة متجانسة من الناس .

2- تعيش في بقعة جغرافية متميزة ومحددة .

3- توجد بينهم علاقات دائمة نسبية وليس من النوع العارض المؤقت .

4- يمارسون أنشطة منظمة متعارف عليها تحقق لهم الإكتفاء الذاتي نسبيا .

5- وجود علاقات تربط أفراد المجتمع كمجموعة من النظم والقيم الإجتماعية .

6- إحترام القواعد والنظم الموجودة في المجتمع والشعور بالإنتماء والولاء لهذا المجتمع .

7- وجود تفاعل مستمر بين المجتمعات المجاورة لإستكمال الخدمات فيما بينها والتغلب على المشكلات التي تواجهها .

هذا وقد إصطلح علماء الإجتماع على تسمية كل من المجتمع الريفي والحضري بالمجتمع المحلي ، فالمجتمع المحلي عبارة عن جماعة من الناس تتميز بخاصيتين هما :-

1- يستطيع الفرد فيها إكتساب خبرات وسلوكيات أكثر حيوية وأهمية .

2- تعطي الأفراد المنتمين إليها شعور خاص بالإنتماء لها والعضوية فيها .

ويعرف " أوجبرن ونيمكوف " المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الجماعات تقطن في إقليم معين ورابطة الإقامة في منطقة محددة خاصية تميز هذا المجتمع ، بجانب شرط التنظيم الكلي للحياة الإجتماعية في هذه المنطقة .

وذهب" لاندس" إلى أن المجتمع المحلي منطقة جغرافية توجد فيها جماعة إجتماعية لها أنشطة متنوعة وهذا المجتمع له وظائف مثل التعليم والتجارة والسياسة والأمن ، وهذا المجتمع أيضاً عبارة عن تقاليد وعادات وأعراف تنظم العلاقات بين الإنسان والطبيعة فهو ظاهرة ثقافية محددة بمكان خاص ، يتضح من ذلك أن هناك إتفاق بين الباحثين على عدة خصائص عامة للمجتمع المحلي هي : الأرض- الجماعات- التفاعل- إشباع أغلب الحاجات- الشعور بالإنتماء للجماعة والأرض . وقد أدرك علماء الإجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية (الريف) ومجتمع المدينة (الحضر) وقد وصف هذه الإختلافات إبن خلدون في القرن 14 حيث ميز بين البدو والحضر أو مجتمع الريف والمدينة فهما صورتان متناقضتان من صور المجتمع ومع ذلك كانت هذه النظرة إلى المجتمعين نظره ينقصها التحليل الواضح ، وهناك أمثلة لثنائيات علماء الإجتماع حول المجتمعات المحلية منها :-

1- تصنيف" تونيز" المجتمع الريفي تسوده العلاقات الأولية والقرابية ، أما المجتمع الحضري تشيع فيه العلاقات التعاقدية والثانوية .

2- ثنائية " دوركايم " وهي بين نوعين من المجتمعات وفقاً لشكل التضامن الإجتماعي أولهما يقوم على التضامن الآلي والآخر على التضامن العضوي ، وقد أعطى" دوركايم" فكرة الآلية والعضوية للتفرقة بين المجتمعات البسيطة الريفية والمعقدة الحضر. ففي حالة التجانس يترابط أعضاء المجتمع ترابطاً

آلياً ، أما في حالة اللاتجانس فهم يترابطون ترابطاً عضوياً على أساس تقسيم العمل .

3- ثنائية "ماكس فيبر" حيث يفرق بين النماذج التقليدية والعقلية .

4- ثنائية "ردفيلد" حيث يميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري .

5- يميز"هواد بيكر" بين النموذج المقدس والنموذج العلماني ويعني بالأول المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير وهي منعزلة أو ريفية ، أما العلماني فهي المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير.

ويمكن التفرقة بين الريف والحضر من خلال :-

1- **البيئة** : حيث يري البعض أنه من الممكن الحكم على المدينة بمظهرها الخارجي حيث أنها تتميز بشوارعها الواسعة وأبنيتها وأضوائها ونواديها وغير ذلك ، وعلى العكس يمكن الحكم على القرية بما هو عكس ذلك ، وفي القرية تسيطر الطبيعة على البيئة الإجتماعية ، أما في الحضر هناك عزلة كبيرة عن الطبيعة وتصبح هناك سيطرة للبيئة التي صنعها الإنسان مثل : الهواء غير النقي ووجود الحجر والحديد وغيره ، ولكن لا يعد هذا المقياس صحيحاً حيث أن الريف في الدول المتقدمة بلغ مستوى لم تبلغه مدينة في دولة نامية .

2- **التفاعل الإجتماعي** : حيث يتسم الريف بالإتصالات الأولية والعلاقات الدائمة بينما تكون فترة التفاعل قليلة نسبياً في الحضر، ويعطي الإجتماعيون هذا الفرق بين الريف والحضر أهمية كبيرة فهم يقولون أن كبر المدينة وإزدحامها وعدم تجانس سكانها يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بينهم ذات صفة ثانوية ، بمعنى غير شخصية وعابرة وسطحية ونفعية ، بعكس المجتمع الريفي الذي يتسم بالعلاقات الشخصية الوثيقة والعميقة "علاقات أولية " ويؤدي ذلك إلي أن تعتمد المدن" المجتمع الحضري" على القانون والشرطة لحماية المجتمع ، أما القرى تعتمد على التقاليد والعادات والعرف .

3- **الضبط الإجتماعي** : فإذا كان المجتمع الريفي يتميز بصورة من الضبط الإجتماعي تتمثل في العادات والتقاليد والعرف كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل لآخر فالأمر على خلاف ذلك في المجتمع الحضري فروح المنافسة هي طابعه والإستغلال ظاهرة بارزة فيه ، والمجتمع بهذه السمات لابد أن يعتمد علي الضوابط الرسمية والجزاءات المنظمة المحددة ، فالذي ينظم السلوك الفردي في المدينة هي القوانين واللوائح ورجال الشرطة والمحاكم والسجون وإشارات المرور والساعة .

وأصبح مفهوم المجتمع المحلى يستخدم ويلعب دوراً بالغ الأهمية في الكتابات التاريخية خلال السنوات الماضية وقد بدأت دراسات المجتمع المحلي بالظهور الواضح في الأنثربولوجيا وعلم الإجتماع خلال منتصف القرن الماضي ، وكان الهدف من هذه الدراسات التركيز على القرية وتعبيراً عن الكبرياء المحلي بجانب أنه وسيلة لفهم المجتمع الأكبر. ويعتبر مفهوم المجتمع المحلي Community لفظاً قديماً في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معاني متنوعة في لغة الحياة اليومية ، ولذلك يجب على الباحث أن يحدد بدقة إستخدامه لهذا المفهوم ومضمونه قبل أن يتعرض لأي تفاصيل أخرى ، هذا وقد تعددت تعريفات المجتمع المحلي حيث يعتبر من أكثر المفاهيم والمصطلحات التي تستخدم يومياً .

ومن هذه التعريفات : أنه أي حلقة أو مجموعة من الأفراد يعيشون معاً ولذلك فهم يشتركون معاً في مجموعة من المصالح والإهتمامات المشتركة ، وهذه المجموعة من الإهتمامات واسعة بصورة تشمل كل جوانب حياتهم .

كذلك هو جماعة من الناس يعيشون في منطقة محددة جغرافياً ، ويعملون سوياً لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الإجتماعي المستمر في إطار أنظمة إجتماعية أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني

والصحي والإقتصادي والسياسي ، ولهذا يمكن تسمية القرية والمدينة مجتمعات محلية .

وذهب البعض إلى أن المجتمع المحلي هو تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وعلاقات وظيفية ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة من الزمن ويشتركون في ثقافة عامة ، ويوجد بينهم شكل من تنظيم الأدوار والعلاقات الإجتماعية وعلى وعي بذاتهم المستقلة كجماعة ، ويكونون فيما بينهم وحدة إجتماعية ذات تميز ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بإنتماء إليها .

وهو بذلك مجموعة من الناس الذين يقيمون عادة على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعيه تشعرهم بأن كلاً منهم ينتمي لهذا المجتمع .

ولذلك أشار"ماكيفر وبيج " إلى المجتمع المحلي بأنه جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة يعيش الأعضاء فيها بطريقة معينة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخلها ، وبذلك فالمجتمع المحلي يقوم على أساسين : -

الأول : الإقليم الذي يشغله.

والثاني : الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بجانب التفاعل الإجتماعي .

فالمجتمع المحلي *Community* تجمع من المواطنين يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة إجتماعية ، ويتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط والعلاقات وإشتراكهم في مصالح مشتركة ، وفي أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم في الجماعات الأخرى .

واستطاعوا عن طريق نشاطهم المشترك أن يقيموا المنظمات والمرافق المختلفة التي عن طريقها يشبعون إحتياجاتهم الإجتماعية والإقتصادية والنفسية والثقافية والسياسية ، وهكذا فالمجتمعات المحلية تشترك في مناطق محددة ، وتظهر فيها مجموعة من القيم تشتمل على شعور مشترك بالإعتماد والتبعية ووحدة المصالح وشعور عام بالإنتماء وأنماط معينة متوقعة من السلوك ، والمهم في المجتمعات المحلية أن يتولد لدي مواطنيها شعور بالانتماء ، فالمجتمع المحلي أكثر قدرة على تحقيق ذلك إذا ما حققوا الآتي :-

المكان الذي يقيمون فيه له حدود واضحة وعلاقات وإتصالات داخلية واضحة وجيدة - يقيمون في مجتمع مغلق بإحكام في شبكة من علاقات العائلة الممتدة والتي تربط كل جوانب المجتمع معاً- لدي أعضائه مجموعة من المصالح المعروفة والمشتركة والإتفاق على مجموعة من القيم التي تحافظ على الثبات والإستقرار داخل المجتمع دون الحاجة إلى تدخل الأجهزة والمنظمات المسئولة عن تحقيق الضبط الإجتماعي .

ومن ذلك نصل إلى أن المجتمع المحلي عبارة عن أي تجمع من الناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة دائمة ويشاركون بعضهم أساليب الحياة المشتركة ، ولذلك المجتمع العام والمجتمع المحلي شيء واحد ، لأن المجتمع العام يتكون من مجموع المجتمعات المحلية التي تتقاسم كلاً منها حياة إجتماعية مشتركة ، كما أن كل مجتمع يختلف عن الآخر في الزى والعادات والتقاليد والقوانين والنظم الإجتماعية .

وكلمة مجتمع تعني جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ورغبات وميول ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة ويستجيبون إستجابات متشابهة ، ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض ويعيش هؤلاء الناس في جماعات بينها

وفي داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة - تعاونية وتنافسية ، علاقات صداقة وعداوة - علاقات حاجة وإستغناء - علاقات إرتياح وعلاقات تفوق كل أنواع العلاقات .

وعليه فالمجتمع المحلي هو المكان المحدود الذي يعيش فيه الإنسان مع آخرين ويشتركون في حياة تعاونية ولهم أهداف ومصالح واحدة ، والمجتمع المحلي بإعتباره المجتمع الذي تعمل فيه تنمية المجتمع لابد من النظر إليه من خلال ثلاث مداخل هي :-

- **الأول** : كموقع محلي بمعنى وجود جماعات بشرية تقع في نطاق أرض محلية معينة .
- **الثاني** : كنسق إجتماعي يشمل مجموعة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون في نفس الموقع المحلي .
- **الثالث** : كنمط من العلاقات بمعنى يمثل عنصر الهوية بين الأفراد حتى لو كانوا متباعدين جغرافياً ، ويمكن القول أن كلاً من مفهوم المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع القومي يحتويان على عدة دلالات منها :- أن هناك جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية - أن لهؤلاء الأفراد أهداف وقيم وعادات وتقاليد- تقوم بين هؤلاء الأفراد كثير من العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية - يدخلون في العديد من العمليات الإجتماعية .

وبذلك تُعرف الدراسة المجتمع المحلي إجرائياً أنه نمط معيشي محدود وإهتمامات وثقافات ومصالح مشتركة ، ويشغل حيزاً جغرافياً محد وللناس في هذا الحيز قدراً كافي من الأنشطة العامة التي تكفل إشباع إحتياجاتهم اليومية .

تعريف المجتمع الريفي ومشكلاته على النحو الآتي :-

فالمجتمع الريفي هو المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري على أنها ليست مناطق حضرية ، وتشمل القرى وتوابعها المنتشرة على مستوى الدولة ،

وفي هذه المناطق تسكن طبقة الفلاحين المتجانسين والمتعاونين المتكاملين الذين تسود بينهم علاقات مباشرة الوجه بالوجه ، والذين يتخذون من الزراعة عملاً أساسياً لهم ، وتشمل المناطق الريفية غالباً القرى التي لها تاريخ عريق وتكاد تكون شهرة كل منها ولكثيرين محدودة أو معدومة ، كما أن المناطق الريفية يمكن تميزها بالعين المجردة بكل مظاهرها الخارجية الواضحة وثقافتها المميزة إجتماعياً. ويعرف المجتمع الريفي *RuralSociety* بأنه ذلك الشطر من المجتمع العام الذي يقيم فيه السكان في المناطق التي تحدد على أنها مناطق ريفية ، وهؤلاء السكان نشأت بينهم علاقات إنسانية وجماعات ومنظمات ومؤسسات إجتماعية ريفية ، وأصبح لهم بحكم الجيرة السكانية والمصالح والأماني ثقافة وحضارة ريفية .

وقد يطلق على المجتمع المحلي الريفي مفهوم أو مصطلح المجتمع القروي *PeasantSociety* ويعني به مجتمع فرعي داخل نطاق مجتمع أكبر يتميز بعدة خصائص منها : الإقامة في الريف- الإقتصاد العائلي- العائلة هي الوحدة الأساسية - المكانة الإجتماعية المنخفضة - الإعتماد الإقتصادي بدرجات متفاوتة على المراكز الحضرية - بساطة الثقافة - الإرتباط بالأرض والمجتمع المحلي والتقاليد ، ويعتقد البعض أن المجتمع القروي كنموذج للمجتمعات الإنسانية يشغل مكاناً وسطاً بين المجتمع القبلي والصناعي والحضري ، ويشترك إلى حدٍ ما مع هذه المجتمعات في بعض الخصائص .

ويعرف" لندبرج" المجتمع المحلي الريفي بأنه أي مجتمع يوجد فيه الحد الأدنى من التجانس الجغرافي وأنماط التفاعل المتنوعة ، وللمجتمع الريفي عدة أبعاد هي : الزمان- المكان- المنطقة الجغرافية – التفاعل .

وأشار" ماكيفر" إلى المجتمع المحلي الريفي أنه عبارة عن أي منطقة يسود فيها حياة مشتركة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى لأن حياة الأفراد معاً في المجتمع المحلي تعمل على تطوير

خصائص متميزة تتمثل في الطباع والتقاليد واللهجات . يري علماء الإجتماع أن المجتمع الريفي مجموعة متجانسة مترابطة من الناس تجمعهم وحدة مكانية وزمنية ، ويعني بالوحدة المكانية أن يكون لهذه المجموعة أرض يعيشون عليها ، ويعني بالوحدة الزمانية أن تكون معيشة هذه المجموعة من الناس لفترة طويلة من الزمان مع بعضهم البعض ، وتوحد لديهم نظم معينة ومصالح وأهداف مشتركة واحدة ، وهكذا يرتبط حاضرهم بماضيهم وتتوحد نظرتهم إلى المستقبل . ولذلك ينظر إلى المجتمع الريفي بأنه جماعة من الناس الذين يتجمعون معاً في نوع من التقارب المكاني في منطقة جغرافية كبيرة أو صغيرة ، وإذا تسألنا عن السبب الذي يدفعهم إلى التجمع معاً فنجد أن ذلك التجمع بهدف إشباع إحتياجاتهم الإنسانية.

ويري البعض أن المجتمع الريفي يتميز بمجموعة من السمات هي : صغر الحجم- قلة عدد السكان وسيطرة العمل الزراعي والبيئة الطبيعية - ضعف الحراك الإجتماعي- سيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية - التمسك بالقيم العادات والتقاليد- المجاملات الإجتماعية والمأزرة في وقت الشدائد والرخاء - قوة التفاعل والعلاقات والضبط الإجتماعي- التكافل الإجتماعي والإكتفاء الذاتي- البساطة . ولكن مع التغير الإجتماعي والإقتصادي والتكنولوجي السريع تغيرت بعض العادات والتقاليد والقيم وأصبحت السمات السابقة المميزة للريف على عكسها الآن على نحو سلبي أفقدت المجتمع الريفي آصالته الإجتماعية والإقتصادية.

ويتفق ذلك مع الآراء التي عرفت المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي يقوم غالبية سكانه على مهنة الزراعة وما يتعلق بها من أعمال ، ويسكنه أفراد يعرفون بعضهم بعضاً في الغالب وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة ويمتازون بالبساطة، ولذلك يجب النظر إلى مجتمع القرية من أربع زوايا هي :-

1- أن القرية هي وحدة تنظيم المجتمع الريفي وإن كان ذلك لا يعني أن جميع القرى تتفق جميعاً في نفس الخصائص والسمات .

2- أن القرية جزء لا يتجزأ من مجتمع أكبر ويعني ذلك أن القرية ليست مستقلة أو ذات ثقافة متمايزة بذاتها .

3- أن تنمية القرية تتطلب تغيراً أساسياً في البنيان الإجتماعي بما يشمله من تنظيمات مختلفة .

4- أن القرية تحتاج إلى النظرة التكاملية بجانب النظرة المتخصصة أي أنها تحتاج إلى الفنيين والمتخصصين في تنمية المجتمع والزراعة والصحة والتعليم والإسكان والترويح والتصنيع وغيره .

ويمكن تحليل ما سبق من تعريفات للمجتمع الريفي من خلال أربع إتجاهات هي :-

- **الأول** : يطلق عليه الإتجاه الإحصائي الأيكولوجي : ويركز على حجم المجتمع وعدد سكانه ويطبق هذا الإتجاه في أمريكا حيث يقسم الإحصاء السكاني المناطق التي يطلق عليها ريفية أو مناطق حضرية ، فالسكان الذين يعيشون في منطقة تعدادها لا يزيد عن"2500 " فرد تعتبر منطقة ريفية وما زاد عدد سكانها عن ذلك تعتبر حضرية ولو كانوا يعملون بالزراعة .
- **الثاني** : يقوم على أساس الوحدات الإدارية عند تحديده لمجتمع معين إذا كان ريفياً أو حضرياً وتأخذ مصر بهذا الإتجاه ، فهذا التقسيم يعتبر المناطق الحضرية هي المحافظات وعواصمُها والبنادر والمراكز ، أما جميع القرى وتوابعها تعتبر قري ريفية .
- **الثالث** : المهني ويقوم على تحديد المجتمع الريفي طبقاً للمهنة التي يعمل بها غالبية سكانه فالمناطق الريفية هي التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة ، أما المناطق الحضرية هي التي يعمل أغلب أفرادها بمهن أخرى غير زراعية .

- **الرابع** : يقوم على أساس نسق القيم السائدة وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة ونماذج الجماعات المنتشرة ونوعية تنظيم سلوك الناس وأنماط الضبط السائد داخل المجتمع الريفي ، وعلى الرغم من سلامة هذا الإتجاه من الناحية العلمية ، إلا أنه يصعب الأخذ به في الواقع العلمي نظراً لصعوبة قياس مثل هذه المتغيرات الإجتماعية كالقيم والإتجاهات والعلاقات .

علاقة المجتمع الريفي بالتنظيمات القائمة فيه :-

والمجتمع الريفي لا يشمل فقط الأفراد ، ولكن أيضاً المنظمات والمؤسسات الموجودة في مكان محدود ، أو هو مجموعة من السكان تتسم حياتهم بطابع ثقافي عام قوامه مصالح وأهداف مشتركة ومجموعة من القيم الإجتماعية المتشابهة وقواعد العرف والسلوك الجمعي والخدمات المتبادلة على نحو يبعث فيهم الشعور بالإنتماء إلى مجتمعهم المحلي والولاء له كجزء من المجتمع العام ، وفي مثل هذا المجتمع تتوافر الصفات الآتية :-

بقعة جغرافية محدودة ومواطن ثابت- إكتفاء ذاتي أساسه الإعتماد على الموارد المحلية يهيئ لسكانه الحاجات والخدمات الأساسية في الحياة ، وعليه فهو مجموعة الأفراد والمنظمات التي تشكل البيئة .

وبعد معرفة خواص وطبيعة المجتمع الريفي يمكن القول بأن قيام علاقة قوية بينه وبين المؤسسات والتنظيمات القائمة به عملية ضرورية يجب أن تسعى إلى تحقيقها جميع المؤسسات ، لأنها تؤدي جميع أنشطتها في إطاره وأن إمكانياتها في النجاح تتحدد بمقدار تفاعلها وتكييفها معه حيث أنها تحتاج إلى دعم مواطنيه وتأييدهم لها في سبيل أن تستمر في أداء عملها ، ولذلك يجب أن تتحمل مسئوليتها الإجتماعية نحوه طالما أنها في حاجة إلى مساندته في جميع المجالات وبالتالي يعتمد المجتمع عليها فيما توفره من خدمات مختلفة صحية وتعليمية وخدمات بنية أساسية وغيرها .

ويـــري" *Charles.s,Steinberg*" أن تعزيـــز العلاقـــة القائمـــة بـــين المؤسسات والمجتمع الريفي تتطلب الآتي :-

1- الإهتمام بالبيئة من حيث المساهمة في الحفاظ على نقائها وسلامتها .

2- تمييز وإدراك القصور الحقيقي في نشاطها المؤثر في المجتمع .

3- المشاركة في البرامج الثقافية للمجتمع الريفي .

4- معرفة وإستيعاب البيئة التي تعيش فيها وتحديد المشاكل التي تعاني منها .

5- الإستجابة لمتطلبات المجتمع الريفي والاهتمام بصحة وتعليم مواطنيه .

إن الإلتـزام بتقـديم هـذه الخـدمات مـن قبـل مؤسسـات المجتمـع سيسـاهم في تطوير علاقتهمـا وتعاونهمـا وبالمقابـل فـإن الإسـتهانة بهـذه الخـدمات سـيؤدي بالمؤسسات إلى أن تكون في وضع تصبح فيه غير مرغوبة من قبل المجتمع ، ولذلك يري البعض ضرورة أن تسعى المؤسسات إلى تقوية علاقتها بالمجتمع ، وهـذا لـه أسباب ودوافع تحركه منها :-

1- زيـادة إعتمـاد المؤسسـات علـى تعـاون وإحـترام النـاس سـواء كـانوا أفـراد أو جماعات ، فالصناعة مثلاً لا يمكن أن تزدهر وتنمو دون دعم وتأييد المجتمع المحلي كما لا يمكن للمجتمع المحلي أن يتطور بدون الصناعة التي تزود أفراده بفرص واسعة للتقدم .

2- التفاعل المتزايد بين المؤسسات والمجتمع المحلي وذلك عن طريق العاملين الذين يعكسون ما يجري في المجتمع المحلي من تطورات وتغيرات على البيئة إذا أرادت المؤسسات أن تكون إنعكاسات المجتمع المحلي عليها إيجابية ، ولذلك لابد أن تكون هناك علاقة جيدة وسليمة تربطها معه .

3- العلاقات الجيدة لا تقوم على تحقيق المنافع وكسب الشهرة فقط ، بل إن قيام مثل هذه العلاقة يعتبر إحدى مسئوليات المواطنة للمجتمع المحلي .

أهداف إقامة العلاقة بين المجتمع الريفي وتنظيماته :-

فالأهداف التي تسعى إليها المؤسسات من إقامتها لعلاقة جيدة مع المجتمع الريفي تختلف بإختلاف المجتمع وتركيبه ومستواه الثقافي والمادي ، حيث أن ما تهدف إليه المؤسسات التي يحيط بها مجتمع زراعي أو غير متطور هي ليست نفس ما تهدف إليه المؤسسات التي يحيط بها مجتمع متحضر تنتشر فيه المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والصحية والمنظمات المهنية ، لكن هناك بعض الأهداف المشتركة بين المؤسسات والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامتها لعلاقات قوية جيدة مع المجتمع المحلي رغم إختلاف هذه المجتمعات ، وهذه الأهداف هي :-

1- إعلام المجتمع المحلي بسياسات المؤسسات وعملياتها ومشاكلها ومساهماتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في تطوير المجتمع .

2- تصحيح سوء الفهم الموجود لدي المجتمع المحلي عن أنشطتها وسياستها .

3- معرفة ما يفكر فيه المجتمع المحلي عن مؤسساته .

4- التعاون مع الهيئات العلمية والجامعات في تطوير البرامج الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والصحية والبيئية المقدمة لأفراد المجتمع .

5- التعاون مع مختلف المنظمات الموجودة داخل المجتمع المحلي وذلك لتعزيز التعاون المشترك معها .

6- إقناع مواطني المجتمع المحلي بأن يساهموا في بناء وتطوير المجتمع .

أسس إقامة العلاقة بين المجتمع الريفي وتنظيماته :-

إن إقامة علاقة جيدة وقوية مع المجتمع الريفي مسألة تتطلب الإهتمام بها من جانب المؤسسات نظراً لإنعكاساتها الإيجابية على مكانتها وقدرتها على الإستمرار والتقدم ، لأن غياب هذه العلاقة يشكل خطراً عليها وعلى إمكانياتها في تحقيق أهدافها ، وبالتالي على المؤسسات أن تسعى إلى بناء علاقات قائمة على

أسس علمية ثابتة من شأنها أن تكفل تحقيق الفهم المشترك مع المجتمع الريفي . ويمكن القول أن السبيل إلى بناء مثل هذه العلاقة يقوم على الأسس الآتية :-

1- إيمان المؤسسات بأهمية إقامة العلاقات مع المجتمع الريفي ، لأن هذه العلاقة لا تكون جيدة والمؤسسات غير مقتنعة بجدوى إقامة مثل هذه العلاقة ، لذلك الخطوة الأولى التي تكفل لهذه العلاقة البقاء والإستمرار هي إقتناع المؤسسات بأهميتها وفاعليتها، هذا الموقف يعتمد على طبيعة عمل المؤسسات وإمكانياتها المالية والمشاكل التي تتعرض لها.

2- السياسة عندما تقتنع المؤسسات بأهمية قيام علاقة جيدة مع مجتمعها المحلي فلابد لها أن تترجم ذلك إلى سياسة ملموسة تحدد ما يجب عمله في سبيل إقامة هذه العلاقة وما لا يجب عمله على أن تكون هذه السياسة متماسكة وثابتة ، وتأخذ فى الإعتبار كل التغيرات والتطورات التي من شأنها التأثير في علاقة المؤسسات بالمجتمع الريفي .

3- معرفة المجتمع المحلي لأن وضع برنامج ناجح عن العلاقة مع المجتمع الريفي يتطلب دراسة وفهم كامل لذلك المجتمع كأن يتم التعرف على مشاكله وأسبابها وتطلعاته ورغباته ، بجانب معرفة الحالة الإقتصادية السائدة في المجتمع والتطورات الحادثة على معدل الدخل الفردي وإتجاهات التنمية ومصادر القوة في إقتصاد المجتمع الريفي ، كما يجب التعرف على الأوضاع السياسية القائمة وإنعكاسات هذه الأوضاع على المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، كما يجب التعرف على قادة الرأي ومدى تأثيرهم في بقية أفراد المجتمع الريفي .

4- العمل لأن وضع سياسة عامة لإقامة علاقة قوية مع المجتمع الريفي دون ترجمتها إلى واقع يشكل عبئاً كبير، لأن الهدف من وضع هذه السياسة هي

ترشيد الفعاليات الهادفة إلى بناء مثل هذه العلاقات ، وبالتالي على المؤسسات التي تسعى لتعزيز هذا التفاهم والتعاون مع المجتمع المحلي كأن تساهم في تمويل البرامج الثقافية والصحية والتعليمية والرياضية وغيرها لأفراد هذا المجتمع ، وكذلك العمل على حفظ البيئة من التلوث والفساد وتوفير فرص العمل لأبناء المجتمع الريفي وذلك إنسجاماً مع مسئولياتها الإجتماعية .

5- الإتصالات ذات الإتجاهين حيث لا يمكن للعلاقة القائمة بين المؤسسات والمجتمع الريفي أن تنمو إلا بوجود نظام فعال للإتصالات يوفر لكل منهما التعرف على وجهة نظر الآخر لأن وجود مثل هذه الإتصالات كفيل بإزالة سوء الفهم الذي يحصل بينهم ، وبالتالي يتحقق الفهم المتبادل الذي يشكل القاعدة الأساسية لبناء علاقة جيدة وقوية .

ويمكن القول من ذلك أن طرق الإتصال بين المجتمع الريفي وتنظيماته تتم من خلال وسائل كثيرة منها :-

الإتصال الشخصي عن طريق الإجتماعات التي يعقدها المسئولون بالمؤسسات مع قادة المجتمع للتعرف على ما يشغل أفراد المجتمع من مشكلات ومطالبهم وإتجاهاتهم وميولهم ، وكذلك التعرف على الصورة الكاملة للمؤسسات القائمة بالمجتمع وإمكانياتها المالية والمادية والبشرية وطرق مواجهتها لمشكلات المجتمع ، وقد يكون الإتصال غير مباشر من خلال وسائل الإعلام المتنوعة ، كذلك يمكن تنظيم زيارات دورية للإجتماع مع أفراد المجتمع والقيادات الشعبية أو دعوة بعض أفراد المجتمع لحضور إجتماعات المنظمة للتعرف على مدى إسهامها في خدمة المجتمع وتطويره وحل مشكلاته وتوفير إحتياجات مواطنيه .

ولذلك المجتمع الريفي وحدة ذات تنظيم إجتماعي ومكاني معين تنشأ خلال عملية المشاركة في مكان محدد بهدف السكن أو الإقامة والمعيشة ، وبهدف إنجاز الأنشطة الأخرى التي تقابل الإحتياجات العامة الناتجة عن الإشتراك في هذا

المكـان وذلـك مـن خـلال تطـوير وتـدعيم أشـكال متميـزة للفعـل الإجتمـاعي ، فالمجتمعات الريفية هي أنماط تنظيمية يشبع الأفراد من خلالها كل حاجاتهم داخل منطقة محلية محددة ، ولذلك يعتبر الأساس المكاني من أهم المحكات والمعايير التي يتحدد ويتميز من خلالها المجتمع الريفي عن وحدات التنظيم الأخرى.

ومن خـلال ذلـك العـرض يمكـن للدراسـة الحاليـة تعريـف المجتمـع الريفـي إجرائياً في الآتي :-

1- مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية معينة .

2- تميزهم عن غيرهم صفات وخصائص تتمثل في العادات والتقاليد والقيم .

3- تسود بينهم علاقات إجتماعية قوية .

4- البيئة التي يعيشون فيها متصلة ومتجاورة .

5- لديهم إهتمامات مشتركة توجه سلوكهم .

6- يوجد بينهم مجموعة من القيم والمعاييرالتي تتحكم في الضبط الإجتماعي .

7- تشكل الزراعة المهنة الأساسية للسكان الذين يعيشون في هذا المجتمع .

8- يوجد في المجتمع الريفي مجموعة من المؤسسات والمنظمات الريفية تسعى لتحقيق إشباع إحتياجات الريفيين .

9- يوجد بينهم تعاون وبين المنظمات المحلية الأخرى .

10- يعاني المجتمع الريفي مجموعة من المشكلات الأساسية التي تعوق التنمية والحراك الإجتماعي .

ثانياً :- مشكلات المجتمع الريفى :-

المجتمـع الريفـي يمثـل جـزء هـام مـن المجتمـع الـوطني سـواء مـن حيـث عـدد سكانه حيث يعيش فيه ما يزيد عن نصف سكان مصر، أو من حيث الثروات والموارد التي يمتلكها فهو مصدر إنتاج الغذاء والكساء لكل مواطني المجتمع المصري ، ومـع ذلـك عـاني لسـنوات طويلـة ومـا زال يعـاني مـن الحرمـان والإهمـال وكثـرة المشكلات المترتبة على ذلك حيث أصبح مصدر قلق وخطر يهدد الأمن القومي

المصري ، ومن أجل هذا كان لابد من الإهتمام بتنمية الريف وتطويره والنهوض به إجتماعياً وإقتصادياً وبيئياً وخدمياً وثقافياً وسياسياً وصحياً لتعويض سكانه عن الحرمان والإهمال الذي عاشوه لسنوات طويلة ويعايشوه حتى الآن ، وذلك لسد المنابع الأساسية للتطرف والإنحراف والإرهاب والجهل والأمية والفقر والأمراض والتخلف .

ويمكن تحديد أهمية دراسة المجتمع الريفي ومشكلاته لعدد من الأسباب هي: أن المجتمع الريفي هو أصل كل المجتمعات الحضرية القائمة الآن التي لم يكن لها وجود من قبل ، ولكنها نشأت من مجتمعات ريفية تطورت وتقدمت وأصبحت مجتمعات حضرية - أن المجتمعات الريفية هي مصدر الغذاء والكساء والأيدي العاملة والمواد الخام للقطاعات الإنتاجية الأخرى ، وبالتالي يجب الإهتمام بها وحل مشكلاتها لتكون قادرة على العطاء المتواصل- عانت المجتمعات الريفية لسنوات طويلة من الإهمال والحرمان والفقر والجهل والمرض على الرغم من القدرات والموارد الطبيعية والبشرية التي تتميز بها- أن الإهتمام بالمجتمعات الريفية وتنميتها يكون له إنعكاساً إيجابياً على المجتمع العام كله- أنه لا يمكن إحداث تنمية شاملة ومتكاملة للمجتمع الريفي في ظل محاصرته بالمشكلات المتنوعة ، ولذلك لابد من إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات هذا المجتمع حتى يمكن النهوض به وتنميته- أن مشكلات المجتمع الريفي المختلفة هي بمثابة سوسة أو ميكروب ينخر في جسد المجتمع ولابد من إستئصاله ولا يتم ذلك إلا من خلال دراسة وتشخيص مشكلاته حتى يمكن وصف العلاج والحلول المناسبة لها . ولذلك دراسة مشكلات المجتمع الريفي بكل أبعادها البيئية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها من أهم الموضوعات التي يجب الإهتمام بها لأنها تساعد في إزالة العقبات أمام تنمية هذا المجتمع ، ولذلك يمكن الإشارة إلى المشكلات البيئية في المجتمع

الريفي بأنها هي كل المشكلات التي يعاني منها المواطنون فيه سواء بالنقص أو السوء أو العدم وتؤثر على إشباع إحتياجاتهم وقضاء مصالحهم ونوعية حياتهم .

ويمكن أيضاً الإستعانة بتعريف "سيلزنك" بأنها خلل يصيب العلاقات (بمعنى خلل يصيب علاقة الإنسان بالبيئة) بما يهدد إستقرار المجتمع إلى درجة تؤثر على مصالح أفراده ، وهناك من ينظر لها أنها عبارة عن ظرف يؤثر على عدد كبير.

1- وضع يؤثر علي عدد كبير من الناس لأن أهم ما يميز المشكلة البيئية أنها ليست فردية بل يشترك فيها عدد من أفراد المجتمع مثل إلقاء الصرف الصحي في المياه المستخدمة في الري أو إستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية .

2- تؤدي إلى حدوث تغير غير مقبول لأنها تحدث في الغالب من جراء عملية التغير الإجتماعي والتكنولوجي والذي يكون له آثاره السلبية على المجتمع ككل .

3- يمكن العمل على تغيير هذا الوضع أو تعديله وهو ما يمثل محاولة تصحيح الأوضاع وإيجاد حلول للمشكلات التي تنشأ في المجتمع وتهدد إستقراره في محاولة لتلافي الآثار السلبية التي تنتج عنها .

4- كل ذلك يحدث من خلال العمل الجمعي العام بمعنى تكاتف كل الجهود الأهلية والحكومية لوضع الحلول ومواجهة المشكلات القائمة والحد من إنتشارها أومنع حدوثها .

من الناس بطريقة غير مرغوبة . وأنه يمكن عمل شيء ما من خلال العمل الإجتماعي الجمعي ، وهذا التعريف يتضمن أربعة أفكار أساسية هي:-

ولهذا تعرف بأنها وضع يري المجتمع أنه بحاجة إلى إصلاح ، وبذلك فأي وضع يصبح مشكلة عندما يرى عدد كبير من الناس أن هذا الوضع يخالف المعايير السائدة ، وأنه لابد من إصلاح هذا الوضع بالجهود الجماعية وبالتالي حتى يتم الإقرار بوجود مشكلة مجتمعية (بيئية ، إجتماعية ، إقتصادية ،..) يجب توفر

عنصر موضوعي وآخر ذاتي ، فالعنصر الموضوعي هو الحالة نفسها ، أما العنصر الذاتي هو الإعتقاد بضرورة تغيير هذه الحالة .

ويري" ماكفيت وسبوستاك " أنه توجد مجموعة من الإعتبارات التي تلعب دوراً أساسياً في تعريف المشكلة المجتمعية على النحو الآتي :- أن الصفوة وحائزي القوة والنفوذ (السلطة) هم الذين يعرفون المشكلات وليس أفراد المجتمع الذين يعانون من هذه المشكلات - أن هناك جماعة معينة تعرف سلوكاً معين على أنه مشكلة حفاظاً على مصالح معينة ثابتة لهذه الجماعة - تعرف المشكلة على أنها نابعة من الخصائص الشخصية لبعض الأفراد وليست نتيجة خلل في البناء الإجتماعي للمجتمع - تعرف المشكلة المجتمعية داخل حدود إقليمية دون ربطها بالسياق العالمي- عادة ما تعرف بعد إدراك الناس لها وشعورهم بها . يتضح من ذلك أن المشكلات المجتمعية عبارة عن الأوضاع القائمة غير المرغوب فيها والتي تتصل بالعلاقة بين الفرد وبيئته بما يجعلها تخرج عن الإطار الصحيح الذي حدده المجتمع لأفراده أو أنها إنحراف سلوك أفراد المجتمع عن القواعد الإجتماعية المحددة لتصرفات أفراده هذا الإنحراف يفوق الحد الذي حدده المجتمع ، وأن هذه المشكلات تمثل تهديداً لأمن وسلامة وإستقرار المجتمع إذا لم يتم العمل الجمعي على دراستها وإيجاد حلول لها.

ويمكن تصنيف مشكلات المجتمع الريفي على أساس وجودها في المجتمع إلى أربعة أنواع هي :-

1- مشكلات أساسية : وهي المشكلات التي تنتج من عدم قدرة الخدمات الموجودة في المجتمع على الوفاء بما يحتاجه أفراده حيث تعجز المدارس القائمة عن إستيعاب كل التلاميذ ، وعدم قدرة المستشفيات على توفير العلاج المناسب للمرضى ، وعدم قدرة المواصلات على نقل المواطنين في الوقت وبالشكل المناسب، ويعاني المجتمع الريفي من كثرة هذه المشكلات وذلك لحرمانه

وإهماله لسنوات طويلة عاشها الريف المصري سواء من حيث الإفتقار إلى بعض الخدمات الأساسية للريفيين أو ضعف أداء المؤسسات القائمة لخدماتها إن وجدت .

2- مشكلات تنظيمية : تنشأ هذه المشكلات عندما يغيب التنسيق والتكامل بين الأجهزة التي تقدم خدماتها للمجتمع ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود خطة عامة تعمل من خلالها المؤسسات العامة والخدمية في المجتمع ، بل تعمل كل مؤسسة دون التنسيق والتكامل أو التخطيط مع غيرها ، وهو ما يؤدي إلى ضياع الجهود والإمكانيات دون تحقيق الأهداف المنشودة .

3- مشكلات مرضية : وهي المشكلات التي تنتج عن كافة صور الإنحراف في المجتمع مثل جرائم السرقة وتشرد الأطفال والتسول والإدمان وغيرها ، وتعتبر هذه المشكلات مرضية لأنها تصيب المجتمع وتلحق أضراراً قد تؤدي إلى تدميره.

4- مشكلات مجتمعية : وهي المشكلات التي تنتج من سوء العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات بالمجتمع ، وينتج عنها مشكلات متنوعة منها على سبيل المثال :-

أ- مشكلات إقتصادية منها : تدني الأوضاع الإقتصادية في الريف الناتجة عن سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية - إنخفاض مستوى الدخل – إنتشار البطالة بين العمالة الزراعية - إرتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية - إرتفاع أسعار ومدخلات الإنتاج الزراعي مثل " الأسمدة " مع إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية - عدم وجود مصادر بديلة للدخل الزراعي- الإعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي- مقاومة عمليات التغير والتحديث الزراعي والريفي- عدم توفر مصادر التمويل الزراعي وغيرها من المشكلات الإقتصادية التي تواجه الريف المصري .

ب- مشكلات إجتماعية منها : محدودية نطاق العلاقات الإجتماعية بالريف وإتصافها بالمحلية والعائلية - وجود مجموعة من العادات والتقاليد المعوقة لعمليات التطوير والتحديث في الريف منها كثرة الإنجاب والزواج المبكر- تدنى الإهتمام بالعلم والتعليم والثقافة - غياب المشاركة السياسية - البذخ والإسراف في مناسبات الزواج والمآتم- سوء فهم بعض أمور الدين- هجرة الشباب المتعلم من القرية إلى المدينة .

ومن خصائص مشكلات المجتمع الريفي :

هي التي يراها الناس أنها مشكلة وتمثل وضعاً غير مرغوب فيه - تعكس المصالح والمواقف والإهتمامات للأفراد والجماعات لأنهم يتحركون لحل المشكلات التي تهدد مصالحهم وتتعارض مع إهتماماتهم- تشير إلى حدوث إنحراف في السلوك لدي بعض أفراد المجتمع عن المعايير والقواعد التي حددها المجتمع- تتميز بأنها نسبية زماناً ومكاناً فما تعتبره جماعة أنه مشكلة قد تعتبره جماعة أخرى في نفس المجتمع أنه ليس مشكلة - يوجد تداخل وترابط عضوي بين مشكلات الريف- لا يمكن إرجاع أي مشكلة لسبب واحد لكن هناك أسباب أخري تتضافر مع بعضها لوجود المشكلة - لا يمكن إستخدام مفهوم المشكلة إلا إذا كان الوضع القائم غير مرغوب فيه ويمس عدد كبير من أفراد المجتمع- هناك من المشكلات ماهو واضح وظاهر ويمكن ملاحظته ووضع الحلول المناسبة ، ومنها ماهو غير ظاهر الآن وتترتب عليه آثار ضارة وسلبية بعد وقت طويل ، مثل إستخدام المبيدات الكيميائية أو إلقاء الصرف الصحى فى المياه المستخدمة للشرب أو الزراعة .

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك كثيراً من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية ، هذه المشكلات لها من الآثار السلبية التي تعوق حركة نمو

وتطور هذه المجتمعات الأمر الذي يتطلب مواجهة هذه المشكلات أو الحد من آثارها السلبية حتى يمكن النهوض بهذه المجتمعات .

ومن هذه المشكلات الآتي :-

أولاً :- المشكلات الصحية البيئية : لأن الفقر الذي يعيش فيه الفلاح منذ سنوات طويلة جعل المستوى الصحي للريف متدني جداً عن مثيله في الحضر، ومن هذه المشكلات :- إنتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والملاريا والإسكارس والتيفود وذلك بسبب إنتشار البرك والمستنقعات والترع الملوثة بمياه الصرف الصحي التي تعتبر مصدراً أساسياً لإنتشار الأمراض- كثرة وجود أماكن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض مثل الذباب والبعوض والفئران وأكوام السماد البلدي والفضلات الآدمية والحيوانية في الطرق العامة وأمام المنازل- قلة التهوية بالمساكن مما يعرض المواطنين لأمراض سوء التهوية - الجهل بالأمراض المنتشرة وطرق الوقاية منها وعدم الإهتمام بالتحصين ضد الإصابة بها- قلة الوعي الصحي والبيئى لدي الريفيين- عدم توافر المراحيض الصحية بالمنازل وعدم توافر مصادر مياه الشرب النقية وعدم الإهتمام بالنظافة العامة والشخصية - عدم الإهتمام بعزل المرضى المصابين بأمراض معدية مما يساعد على نشرها بسرعة - سوء التغذية وإعتماد الفلاح على وجبات غذائية لا تفي بإحتياجات الجسم مما يجعله عرضة لأمراض سوء التغذية - كثرة الإنجاب وعدم الإقبال على تنظيم الأسرة والذي يؤدي إلى ضعف صحة الأم والأطفال .

ثانياً :- المشكلات العمرانية البيئية وتتمثل في : عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بطريقة عشوائية - ضيق الطرق وعدم إستقامتها مما يعوق حركة المرور والنقل داخل القرى- تلاصق المنازل وعدم توفر الإحتياجات المعيشية والصحية بها بجانب وجود حظائر المواشي

داخلها وتخزين الأحطاب على سطحها والتي تؤدي بدورها إلى إنتشار الحشرات والآفات الضارة بالمنازل والزراعة - الإفتقار إلى مياه الشرب النقية- عدم توفر الكهرباء سواء للإنارة في الطرق العامة أو المساكن- صعوبة وسوء المواصلات ووسائل الإتصال بين القرى وعدم وجود طرق ممهدة تربط القرى بالطرق الرئيسية- عدم توافر المرافق والخدمات العامة بالقرى .

ثالثاً :- **المشكلات الثقافية البيئية وتتمثل في** : الجهل وإنتشار الأمية وغياب مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة لدي الريفيين- ضعف الإلمام بجوانب الحياة العامة في المجتمع ومشاكله - عدم معرفة الطرق الصحيحة لتحسين مستوى نوعية الحياة الريفية - عدم معرفة دور المؤسسات والأجهزة القائمة في المجتمع مما يترتب عليه عدم إشباع الإحتياجات المجتمعية - عدم إلمام المناهج الدراسية بطبيعة الحياة الريفية - الهجرة المستمرة للمتعلمين من القرى- تسرب الأطفال من المدارس للعمل في الزراعة أو غيرها من الأعمال لمساعدة الأسرة إقتصادياً- عدم الإهتمام بتطوير مدارس الريف وتعليم الفتيات- عدم وجود مكتبات عامة ومؤسسات تهتم بتوعية وتثقيف مواطنى وأطفال الريف .

رابعاً :- **المشكلات الإجتماعية البيئية وتتمثل في** : العادات والتقاليد المعوقة للتطور والتنمية مثل الإسراف في المناسبات كالأفراح والمآتم والتمسك بالأمثال الشعبية التي تشجع على السلبية والتواكل وإلقاء العبء على الجهود الحكومية - سيطرة الأسرة والمراقبة الإجتماعية - الفهم الخطأ لبعض تعاليم الدين خاصة ما يتصل بتنظيم الأسرة والزواج المبكر والزواج بأكثر من واحدة- قلة الإقبال على العمل الجماعي المشترك لحل المشكلات العامة - عدم وجود منظمات تطوعية وتنظيمات شبابية ونسائية فى القرى- التمسك بالقديم ومقاومة التغيير- عدم الشعور بالمسئولية والإحجام عن

المشاركة في مشروعات التنمية - الهجرة من الريف للمدينة والتي تفقد الريف عناصر تطويره - سوء إستغلال وقت الفراغ فيما يفيد- عدم الإعتراف بدور المرأة الريفية كعنصر فعال في التنمية والنهوض بمستوى الأسرة .

خامساً :- المشكلات الإقتصادية البيئية وتتمثل في : قلة الدخل وإنخفاض الأجور- الإيجار المرتفع للأرض الزراعية مع سوء جودتها وقلة إنتاجها وإرتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وإنخفاض أسعارالمحاصيل الزراعية - البطالة الموسمية للفلاحين- عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة - محدودية فرص العمل خاصة للشباب الريفي المتعلم- تفتت الملكية الزراعية وعدم كفايتها لإشباع إحتياجات الأسرة - ندرة رأس المال أدي لعدم الإتجاه للزراعة الكثيفة التي تحتاج لرأس مال كبير- ضعف الإنتاج بسبب الإعتماد على الطرق الزراعية التقليدية والمحاصيل غير الإقتصادية وعدم إنتقاء البذور جيدة الإنتاج- قلة فرص العمل والحرف المهنية - عدم الإهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية وتطويرها . وعلى الرغم من تفاوت وتباين هذه المشكلات من مجتمع ريفي لآخر رغم عموميتها ، لكنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجهود الرامية إلى تنمية المجتمع الريفي .

بجانب هذه المشكلات هناك مشكلات أخرى تمس الحياة اليومية لمواطني الريف ومنها :-

سادساً :- مشكلات البنية الأساسية :-

1- **مشكلة المرافق العامة** وتمثل مجموعة من الخدمات اليومية الضرورية لحياة الإنسان والتي تنعكس عليه صحياً ونفسياً وإجتماعياً كما تنعكس على سلوكه وأدائه فهي: المياه النقية والصرف الصحي والإنارة ووسائل النقل العام والإتصال والطرق والمتنزهات ومياه الري الصالحة للزراعة ، وقد تعرضت شبكة المرافق في مصر لتدهور شديد في السنوات الأخيرة بسبب نقص المخصصات المالية اللازمة لعملية الإصلاح والتجديد والتوسع كما أدت الزيادة المستمرة

للسكان إلى إضعاف طاقة هذه المرافق . ونتج عن ذلك مشكلة تلوث البيئة الناتجة عن الزيادة السكانية والتجمعات العمرانية العشوائية بدون تخطيط مسبق مما سبب خلل بيئي بين مكونات البيئة والتجمعات العمرانية والسكان وإنتشار وظهورأمراض حديثة مثل السرطانيات والأمراض العصبية والنفسية وغيرها .

2- **تلوث السطح ويتمثل في** : النفايات الصلبة والمخلفات السائلة حيث يعد تلوث سطح الأرض ظاهرة قديمة لأن الفضلات تنتج عن الإنسان وأنشطته لتستقر على سطح الأرض وتشوه جماله ، وتتكون النفايات من مخلفات المنازل مثل بقايا الأطعمة والفضلات والمعلبات الفارغة وأكياس النايلون والكرتون والمواد البلاستيكية وغيرها ، بجانب مخلفات البناء والهدم والفضلات الآدمية والحيوانية ، وأيضاً تلوث السطح بمياه طفح المجاري الناتجة إما من آبيار(طرنشات) الصرف الصحي وإما من إنفجار مواسير الصرف الصحي التي تم تركيبها بجهود أهلية وبمعرفتهم دون أسس هندسية وصحية سليمة من قبل الجهات المختصة ، وتوجد في بعض القرى شواهد علي ذلك مثل عدم القدرة على المشي على الأقدام في الشوارع - عدم قدرة السيارات وغيرها على السير أو دخول بعض الشوارع - إنتشار الناموس والذباب والحشرات الناقلة للأمراض بجانب إنتشار الروائح الكريهة وعدم رصف الشوارع وما يترتب على ذلك من أضرار صحية وبيئية ، فإنفجار شبكة المجاري والمياه المستهلكة من أخطر أنواع تلوث السطح حيث تضم هذه المياه براز الإنسان وكل المواد السائلة الناتجة عن نشاط الإنسان ، وهذا يمثل بيئة خصبة لتكاثر الميكروبات ولا يقتصر تأثير هذه المياه الطافحة على السطح فقط بل تتسرب إلى باطن الأرض فتلوث المياه الجوفية وهذا أيضاً له تأثير سيئ على البيئة نتيجة تشبع القرية بالمياه المتسربة من خزانات المباني وإرتفاع منسوب المياه الجوفية بما

يضر بالصحة العامة ويلوث مصادر مياه الشرب المستمدة من الآبار الإرتوازية بجانب الخطر الذي يهدد أساسات المنشآت والمباني ، وكان ذلك نتيجة للتخلف في إنشاء مشروعات ومرافق المجاري الصحية في القرى وعدم مجاراتها للتوسع في إستهلاك المياه لأغراض الإستخدام المنزلي بجانب التوسع الصناعي في إنشاء الورش الحرفية الصغيرة بالقرى وصرف مخلفاتها ، الأمر الذي ترتب على ذلك صرفها في مجاري المياه الصالحة للشرب والزراعة دون معالجة مما يعرض صحة المواطنين للخطر.

وبذلك لم يعد الريف بيئة الهواء النقي والماء الصافي والجو الهادي بل أصبحت البيئة في الريف تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفاً ، أيضاً هناك من المشاكل الإجتماعية المعاصرة التي تصيب المجتمع وترجع أسبابها وأصولها إلى البيئة ، هذه المشاكل تندرج تحت المشاكل المألوفة التي سببت البؤس والشقاء لأفراد المجتمع الريفي لفترات طويلة في ظل غياب دور المحليات وعدم إهتمام الحكومة بالريف وإهمال تنميته مثل : الأمية والجهل والفقر والمرض ومشاكل المرافق والخدمات والبنية الأساسية هذه المشكلات البيئية تقلل من أهداف وجهود التنمية .

إن مشكلات وأخطار البيئة أصبحت متعددة نتيجة التقدم التكنولوجي وبعضها لظروف طبيعية ، والآخري لمحاولة الإنسان مواجهة مشاكل البيئة مما سبب مشاكل بيئية أعقد من الطبيعية ، **مثال ذلك** : علاج الفيضان لنهر النيل بإقامة السد العالي نتج عنه مشاكل بيئية أخطر فأصبح النيل بحيرة مغلقة ترمي فيها المخلفات والنفايات والفضلات ومنها الكيماويات السامة التي أدت إلى أمراض بيئية مسرطنة لم تكن منتشرة قديماً بشكل كبير، كما تعرضت الأرض للملوحة وساءت جودتها ، كما أن الأسمدة والمبيدات الحشرية المستخدمة لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية تؤثر بصورة مباشرة في تلوث النبات والأرض والغذاء

وبالتالي إحداث أضرار غير مباشرة بالإنسان والحيوان لعلاقته بالأرض والنبات ، وبجانب تلوث مصادر مياه الري والشرب في القرى والتي تمثل مصدراً متجدداً للتلوث الميكروبي فإن القرية المصرية وما يُحيطها من أراضي زراعية تُكون نظاماً بيئياً ورث عدداً من المشاكل البيئية القديمة ، ثم طرأ عليه عدداً آخر من المشاكل البيئية الحديثة التي صاحبت الزراعة ووسائلها ، بجانب المشاكل البيئية التي تتصل بأنماط السلوك والقيم والعادات والتقاليد ، وأيضاً ضيق الحيز المكاني والشوارع ملتوية وضيقة ومتربة وتستخدم كمقالب للقمامة والمخلفات وأكوام السماد البلدي" روث المواشي" وأيضاً ما ينتج من مخلفات وقمامة عن الأسواق التي تقام مرة كل أسبوع في بعض القرى دون أن تجمع هذه المخلفات بعد إنتهاء السوق والتي توجد أمام المنازل الريفية مما يجعلها صالحة لإنتشار الأمراض ، ويمكن القول أن إهتمام الدراسة الحالية هو الكشف عن وضع الحياة الريفية في مصر، وما تعكسه الأوضاع والنظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والصحية والثقافية والبيئية من آثار تبدو واضحة في تدني نوعية الحياة الريفية ، وبذلك فإن نقص الخدمات الحكومية والأهلية يلعب دوراً واضحاً في زيادة إنتشار المشكلات البيئية في الريف .

3- **المخصبات الكيماوية والمبيدات الزراعية** : حيث تعود الريفيون منذ القدم على أنماط معينة من السلوكيات الزراعية ، فكانوا يزرعون الأرض في ظل العوامل الطبيعية وكانت وسيلتهم في تحسين الأرض وإنتاجيتها ترك الأرض من وقت لآخر بدون زراعة لتستريح فترة من الوقت لتجدد نفسها بشكل طبيعي بجانب إستخدام السماد البلدي ، ولكن في ظل الطلب المتزايد على المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية أُدخلت المواد الكيميائية مثل الأسمدة المعدنية لتحسين التربة ومبيدات الآفات لمكافحة الحشرات والقوارض والفطريات وغيرها، وأصبح من غير الملائم النهوض بالتنمية الزراعية دون الإستعانة بالمواد

الكيميائية خاصة بعد تدهور التربة الزراعية بسبب التجريف وغيره وإحتياجاتها للعناصر الغذائية لتحسين جودتها ، ولهذا أسرف الزراع في إستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية لمقاومة الآفات الزراعية واستخدموا أنواع من المواد الكيماوية لها آثار ضارة على النبات والحيوان والإنسان بجانب ما تسببه من أمراض سرطانية وفشل كلوي رغم تحذيرات المراكز العلمية والصحية التي تدعو للحد من إستخدام المواد الكيماوية لأن الإسراف في إستخدامها يؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة مثل تلوث الهواء والمياه والتربة والقضاء على كثير من الحشرات والطيور الزراعية النافعة التي يطلق عليها صديقة الفلاح والتي لها دور في إعادة التوازن الطبيعي للبيئة مثل أبو قردان وغيره .

وبعد تناول المجتمع المحلي والمجتمع الريفي من حيث التعريف والخصائص والمشكلات ، نجد أن هناك دوراً يجب أن تقوم به الحكومة والمواطنين ، من خلال توحيد الجهود والمشاركة معاً من أجل مواجهة مشكلات هذا المجتمع ، هذه الجهود يطلق عليها " التنمية "، هذه التنمية يجب أن تنطلق من قواعد وأسس ومبادئ حتى تحقق أهدافها ، ونستطيع أن نطلق عليها التنمية الشاملة أو المتكاملة أو المتواصلة أو المستدامة . ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :-

ثالثاً:- تطور الإهتمام بالتنمية :-

يفرض علينا الواقع عند الحديث عن تنمية المجتمع المحلي البحث تاريخياً عن ظهور هذا المصطلح والأسباب الكامنة وراء إنتشاره في الوقت الحالي حتى أصبح لا غني عنه لأي دولة تسعي إلى تحسين أحوال مواطنيها ونوعية الحياة لهم والعمل على السير في ركب التقدم والنمو، ومصطلح تنمية المجتمع يرجع ظهوره إلى منتصف القرن العشرين كمحاولة للنهوض بأحوال المناطق الريفية في المستعمرات البريطانية والفرنسية التي حصلت على إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ،

وإنتشر بعد ذلك بمسميات متنوعة مثل : التعليم الجماهيري- الإنعاش القروي- الإصلاح الريفي- الجهود الذاتية الريفية - الإرشاد الريفي . وقد حظي مصطلح التنمية بإنتشار دولي منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج الذي عقد عام 1948م والذي نظم بواسطة المكتب الإستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية ، وقد فضل مؤتمر كامبردج إستخدام تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام للدلالة على هذه الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها، وإذا لم يتخذ هؤلاء السكان هذه المبادأة يتطلب الأمر إستخدام أساليب فنية لإيقاظ وإستشارة المواطنين لهذه المبادأة ، وتلى ذلك قيام معهد لندن للتعليم عام1949م بتنظيم برامج دراسية عن تنمية المجتمع ، وإهتمام هيئة الأمم المتحدة بمفهوم تنمية المجتمع المحلي وتكونت جماعة لتنمية المجتمع تابعة لمكتب الشئون الإجتماعية بالأمم المتحدة وكان نتيجة لذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء قسماً لتنمية المجتمع المحلي وأعدت أول تقرير لها وأطلقت عليه إسم" التقدم الإجتماعي عن طريق تنمية المجتمع المحلي"، وفي عام1957م إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بناءً على توصية من المجلس الإقتصادي والإجتماعي بإعتبار تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية والحضرية ، وبلغ إهتمام الأمم المتحدة بتنمية المجتمع عندما تخلت هيئة اليونسكو عام1960م عن مصطلح التعليم الأساسي واستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع ، ومنذ ذلك الوقت إعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء .

ونظراً لأهمية قضية التنمية عالمياً فقد عقدت عدة مؤتمرات لمناقشة هذا الموضوع منها مثلاً : مؤتمرات الدول الغنية والدول النامية " الإتكتاد" ، ومؤتمرات دول الأوبك ، ومؤتمر الدول الأفريقية والعربية لمناقشة سبل تنمية القارة بالقاهرة

1917م ، ومـؤتمرات دول الإتفاقيـات العامـة للتعريفـات والتجـارة " الجـات" ومؤتمرات دول عدم الإنحيان، والتضامن الأسيوي الإفريقي وغيرها . وأشارت كل هذه المؤتمرات إلى أن تنمية المجتمع من أهم القضايا الدولية حالياً ، وما إن إنتهت الحرب العالمية الثانية حتى أصبح من الضروري زيادة التعاون الإقتصادي العالمي، وعلى هذا الأساس أنشئت عدة منظمات دولية مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي وغيره .

والتنميـة كعمليـة يشـارك فيهـا المواطنـون لم تكـن وليـدة اليـوم ، فمنـذ فجـر التاريخ وأفراد المجتمع يتعاونون معاً في مواجهة ودرأ الأخطار المحيطة بهم وحل المشكلات التي تـواجههم فكـانوا يتعـاونون علـى قهـر الطبيعـة وتسـخيرها لصـالح مجـتمعهم وإشـباع إحتياجـاتهم لكـن جهـودهم كانـت غـير منظمـة أو مدعمـة بـأي مسـاعدات فنيـة أو ماديـة لعـدم وجـود أجهـزة مسئولة يمكنهـا أن تسـاعدهم علـى التحول والتطور على أسس علمية ، وكـان من أثر ذلك عدم وجود تكامل وتنسيق بين ما تقوم به الدولة من جهود وما يقوم به المواطنون في المجتمع المحلي، ولهذا تعتبر تنمية المجتمع إحدى السبل التي تحدث تغييرات مجتمعية محلية أفضل سواء كـان موقـع هـذه المجتمعـات في الريـف أو الحضـر في الـدول الناميـة أو الـدول الصناعية المتقدمة ، ومعنى ذلك أن تنمية المجتمع كما تعرف اليوم قد إعتمدت في نموها وتطورها على تطبيقـات الماضي وتجاربه ، ولكن الجديد فيها هو مبادئها التي أصبحت أكثر وضوحاً وقبولاً من المواطنين عن ذي قبل ، وأكثر تطبيقاً بوعي وهدف بواسطة كثير من المؤسسات والمنظمات التي تعتمد سياستها على الأخذ بمبادئ التنمية .

وتنميـة المجتمـع مصـطلح لـه معـاني كـثيرة مترابطـة ببعضـها لمختلـف الجماعات والنظم والمهن والهيئات التطوعية وغيرها ويرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكله وخدمته وتنظيم الحوار والمساعدة المتبادلة والذاتية وكذلك بالتعليم

الإجتماعي والإقتصادي والقومي والإقليمي وبالتنمية الريفية ، وقد ظهر المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإستخدم لأول مرة عام1945م في مؤتمر أشردج والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الإجتماعية ، والذي فضل إستخدام تنمية المجتمع للدلالة على هذه الحركة الإجتماعية الهادفة إلى تحسين المجتمعات وتطورها بمشاركة فعالة وبمبادأة من الناس أنفسهم وهو ما يعرف بالإنجليزية " Community Development "

وفي عام1963م قامت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية بعقد إجتماع ناقشوا فيه علاقة تنمية المجتمع بالتخطيط والترتيبات التنظيمية لمشروعات التنمية المحلية ، واقترحوا أساليب متنوعة لدعم التأثير الإقتصادي والإجتماعي لتنمية المجتمع المحلي، وحددوا الإسهامات الممكنة لتنمية المجتمع المحلي في التنمية القومية " الشاملة أو المتواصلة "**على النحو الآتي** :-

1- إحداث نمو إقتصادي وإجتماعي على المستوى المحلي .

2- إنشاء قنوات الإتصال المناسبة مزدوجة الإتجاه بين الحكومة والجماهير.

3- بناء مظلة إجتماعية وتوسيع البناءات الأساسية المحلية التي تساعد على تحرير الموارد من أجل الإستثمارات القومية .

4- وضع المتطلبات الأساسية من أجل تطوير سلطات الحكومة المحلية أو من أجل تقوية المؤسسات المحلية التي أصبحت غير قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة ، وقد أكد الخبراء على ضرورة الإلتزام بإشباع الحاجات المحسوسة التي يدركها الناس كشرط أساسي لنجاح تنمية المجتمع المحلي مع التركيز على دور المنظمات التطوعية إلى جانب الدور الأساسي للمنظمات الحكومية " المجالس المحلية والتنفيذية " وتوفير وسائل التدريب على تنمية المجتمع المحلي، وأن يسير التخطيط القومي مع مبدأ حق تقرير المصير الذي يعد أساساً تعتمد عليه تنمية المجتمع المحلي ، وقد حاول تقرير الأمم المتحدة عام1967م توضيح

الحاجة إلى وجود سياسات قومية لتدعيم التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وحاول أن يؤكد على أن المحافظة على الروح الحقيقية لتنمية المجتمع المحلي تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى أو إستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطة العليا " الحكومة المركزية " .

تعريف التنمية :-

هذا وقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد مفهوم التنمية لأن مهما كانت الأيديولوجية السياسية لأي دولة فهناك خطة للتنمية تعتبر طريقة محلية وعالمية تضع الحكومة أهدافها فهي المنتج الذي تستطيع به الدول النامية عن طريق إستغلالها لمواردها البشرية رفع المستوى المعيشي لغالبية المواطنين في مختلف المناطق ، فالتنمية تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها متخصصون مدربون لتكفل مشاركة غالبية المواطنين بالموارد البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها إستجابة للإحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى .

وتعتبر التنمية هي الوسيلة الوحيدة التي تسعى من خلالها المجتمعات المحلية للإنتقال من الحالة التي عليها إلي حالة أفضل ، وتعتمد التنمية على المشاركة الأهلية من خلال برامج منسقة تتطلب توحيد الجهود والهيئات المحلية التي تعمل على المستوى المحلي. وكلمة التنمية لغةً من الفعل" نمي" كما في القول" نمي المال" ونمي الحديث إلى فلان أسندة له ورفعة ، ونمي الرجل إلى أبيه نسبة وانتمي هو إنتسب . وفي اللغة الإنجليزية يأتي مصطلح تنمية Development من الفعل Develop أو النشوء فما ينمو نمواً أي زاد ونمي الرجل أي سمن .

وفي المعجم الوسيط جاء" نما " الشيءُ – نماء ، ونمواً : زاد وكثر، يقال : نما الزرع ، ونما المال ، ويقال هو ينمو إلى الحسب ، ونما الخضابُ في اليد أو الشعر:

إزداد حُمرة أو سوداً ، والحديث : أسنده ونقله على وجه الإصلاح ، و" نمي" الحديثُ – نماءً ، ونُميا: شاع ، والماء : طما ، والحيوان: سمن والدوابُ : تباعدت تطلب الكلأ ، والصيد: غاب عن الصائد والسهمُ في جسمه ، والشيءُ : رفعة وأعلى شأنه ، يقال: فلانٌ ينميه حسبهُ ، والحديث إلى قائلهُ : رفعهُ في الإسناد إلى قائلهُ ، وفلاناً إلى فلان : نسبهُ إليه ، والمال ونحوه : زادهُ وكثره ،" أنمي" الكرمُ إنماءً والشيءُ علهُ نامياً ، و" نمي" الشيء أو الحديث تنمية : أنماهُ.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف تنمية المجتمع في الآتي :-

أنها عملية تمارس على مستوى المجتمع المحلي الصغير، وتعتمد على التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية وتسعي إلى تنمية الطاقات البشرية والموارد المتاحة، وتتضمن مجموعة من البرامج والمشروعات التي تساهم في مواجهة مشكلات المجتمع إعتماداً على تنسيق الجهود الحكومية والأهلية بهدف رفع مستوى حياة المواطنين.

وهي بذلك منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع في جميع الجوانب مع التركيز على الجانب الإنساني لإحداث التكامل بين مكونات المجتمع، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع بالمشاركة مع الجهود الحكومية لتحسين ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في جميع المجالات ، وبالتالي يمكن القول أن تنمية المجتمع تقوم على أساس الفهم والإقناع ، وتسعي إلى إكتشاف القيادات الشعبية وإستثارة سكان المجتمع لإحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية وثقافية وبيئية وسياسية مقصودة في المجتمع بحيث يكون التغيير من وضع إلى وضع أفضل فهي لا تسعي إلى الربح المادي ولكن تهدف إلى رفاهية المواطنين في المجتمع المحلي ، كما أنها عملية تربوية لأهالي المجتمع يتعلمون من خلالها كيف يحلون مشكلات مجتمعهم الحالية والمستقبلية . وعندما كانت التنمية عملية نسبيه تختلف سماتها من دولة لأخرى بل من مجتمع لآخر داخل الدولة الواحدة ، **فقد تباينت وجهات النظر حول مفهومها فأشار البعض إلي :-**

أن التنمية هي التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية تتم من خلال تحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوبة إلى حالة مرغوبة ، وتعرف أيضاً بأنها عبارة عن الإستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الإجتماعي واسع النطاق ، فضلاً عن التوحدات الشعبية مع المنظمة بصفة خاصة والكيان القومي بصفة عامة .

والتنمية هي تفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم ، أي إستغلالهم للموارد المتاحة المحيطة بهم فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض عليها أن تحقق رفاهيتهم .

وعرفت التنمية بأنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها .

فالتنمية هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم إجتماعي وإقتصادي للناس سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالإعتماد على الجهود الحكومية والأهلية على أن تكتسب كلاً منهما قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات .

وتنمية المجتمع المحلي هي المشاركة الكاملة لسكان المجتمع وتعبئة جهود السكان وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لإشباع إحتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته من خلال تحقيق أفضل إستخدام للإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع .

وبذلك يمكن القول بأن عملية تنمية المجتمع المحلي تعتمد على مشاركة سكان المجتمع المحلي أنفسهم في حل مشكلاتهم وإشباع إحتياجاتهم ، وتشمل

تقديم الكثير من الخدمات والمشروعات والمعونات الفنية بأسلوب يشجع مبادرة الأهالي ، وتعمل على تدعيم التماسك بالمجتمع وتنمي قدراته على مواجهة المشكلات وإشباع الإحتياجات من خلال زيادة الإنتماء والمسئولية لدي أفراد المجتمع ، وتتضمن العديد من الأنشطة والبرامج التي يشارك فيها المتخصصين في جميع المهن والتنسيق والتكامل مبدأ من مبادئها يلتزم به العاملين عليها وغيرهم . ولذلك التنمية هي الجهود العلمية لإستثمار وتعبئة كافة الموارد والإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق أهداف المجتمع .

وبإعتبار أن التنمية عملية تغير في المجتمع فإنها تعني عملية تغيير ثقافي يستهدف الإرتقاء بالمجتمع إقتصادياً وإجتماعياً من خلال سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية المجتمعية وتوظيف كل موارد المجتمع المادية الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لغالبية أفراد المجتمع .

كما أنها عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويوفر الفائض الإقتصادي اللازم للتوسع في الإستثمار.

وما سبق يعني أن التنمية عملية شاملة تتناول جميع مقومات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية ، والتي تستند على المشاركة من جانب أفراد المجتمع مع الحكومة معتمدة في ذلك على تخطيط شامل للوصول إلي تحقيق أهداف محددة ، كما أنها تهتم بتلبية وإشباع إحتياجات مواطني المجتمع المحلي ، واكتشاف هذه الحاجات والتصدي للمشكلات التي تحد من إشباع هذه الإحتياجات ، كما أنها تعتمد على المساعدات الحكومية بجانب الإمكانيات والجهود المحلية في المجتمع والتنسيق بينهما .

فالتنمية تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع المحلي ، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق العلمية والمنهجية التي يستخدمها متخصصون مدربون ، وتكفل مشاركة القطاع الخاص بموارده المادية والبشرية في تخطيط برامج التنمية

وتنفيذها إستجابة للإحتياجات المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى ، وهنا إشارة إلى التكامل في برامج التنمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى" التكامل بين الجهات المعنية بوضع وتنفيذ البرامج والخطط والمشروعات الخاصة بتنمية المجتمع مثل المجالس الشعبية والتنفيذية " وهذا تأكيد على أن تنمية المجتمع المحلي ما هي إلا جزء من التنمية الشاملة للمجتمع ككل فهي متنوعة الجوانب تشمل مراحلها التخطيط والتنفيذ والتقويم مع مشاركة القطاع الخاص والجهود الذاتية في جميع هذه المراحل .

وهذا يعني أنها مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطاً سليماً بهدف إحداث تغير إجتماعي وإقتصادي وثقافي داخل المجتمع المحلي الريفي أو الحضري، لتحقيق الأهداف التي يصبوا ويتطلع إليها أفراد المجتمع الذين يكونون هذا المجتمع .

إن التحدي الحقيقي أمام عملية التخطيط للتنمية ليس في الحصول على المعلومات ، ولكن في وضوح المصالح التي يجري التخطيط من أجلها .

أيضاً يجب أن يمتد التخطيط للتنمية إلى مستويات مختلفة سواء كانت قطاعات أو مجتمعات محلية بحيث يتكامل نشاطها وأجهزتها على مختلف المستويات ، وهذا يتطلب جهوداً مخططة بهدف الإستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة ، وتحقيق معدل من الرفاهية لأفراد المجتمع ، وتعاون الخبراء والمتخصصين مع أفراد المجتمع وقيادته المثله له في برامج ومشروعات التنمية .

وتعد الإدارة عنصر أساسي لإحداث التنمية وهي العامل الرئيسي لتحقيق أهداف خطط التنمية والمحرك الأول لكل نشاط إنتاجي أو خدمي وأن التقدم يتوقف بالدرجة الأولي على أسلوب الإدارة بمعنى لا يمكن أن يتحقق النجاح لأي برنامج تنموي إلا إذا كان متفق مع ظروف وإمكانيات الدولة ومدعماً لها بجهاز إداري سليم وعلي مستوى عالي من الكفاءة والقدرة ، ويعد التخطيط أسلوب

لإدارة التنمية حيث يعتبر سلسلة من عمليات صنع القرارات لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية محددة وذلك بتوفير القيادات المؤمنة بالتغيير والترشيد في قراراتها، والقادرة على توجيه الأفراد وإستثارتهم للمشاركة الإيجابية لتحقيق التنمية ، وهذا يتم من خلال الأجهزة التي تتولى مسئولية إدارة التنمية وتحقيق أهدافها ، ويعتبر نظام الإدارة المحلية هو أحد الأجهزة التي تتولى إدارة التنمية .

ولذلك يمكن تعريف التنمية بأنها توظيف للطاقات والإمكانيات البشرية والمادية بهدف تطوير وتنمية البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية القائمة بناءً على مشاركة المواطنين مع الحكومة لتحقيق معدل من الرفاهية لأفراد المجتمع .

فتنمية المجتمع المحلي حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة أفراد المجتمع أو عن طريق الإستثارة لخلق الإستجابة من قبل المجتمع .

ولذلك التنمية عملية بمقتضاها توجه جهود كلاً من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والصحية والثقافية وغيرها في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة المجتمع العام ، وعموماً يمكن أن نميز بين إتجاهين لمفهوم تنمية المجتمع المحلي:-

- **الإتجاه الأول** : وهو المرادف للتنمية الشاملة ببعديها الإجتماعي والإقتصادي .
- **والإتجاه الثاني** : وهو الذي يركز على الجانب المعنوي لتنمية المجتمع . فمن الوجهة الأولى تنمية المجتمع محاولة إيجابية ومعتمدة بواسطة الشعب من أجل اللحاق بالمستوى الإجتماعي والإقتصادي لمستويات شعوب أخرى سبقته في التقدم ، واستطاعت أن تحقق تنمية شاملة ومستويات معيشية مرتفعة ، ومن الوجهة الثانية تنمية المجتمع المحلي عملية إجتماعية بواسطتها يصبح الناس أكثر قدرة على الحياة معاً ، بمعنى أنها عملية جماعية لتنمية الشخصية الإنسانية ، ويستهدف ذلك إحداث تغيير في إتجاهات

الأفراد وسلوكياتهم ، وهذه العملية شاملة ومتكاملة تحوي أبعاداً إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية بجانب أنها طريقة جماعية للتغيير. ويشير البعض إلى أن تنمية المجتمع المحلي ترتكز على مجموعة من الأسس الآتية :- تنمية المجتمع أسلوب عمل منظم ومخطط لرفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية - لسكان المجتمع المحلي الدور الأساسي والفعال في برامج تنمية مجتمعهم - أن الجهد الحكومي عنصر هام في مساندة عمليات التنمية - لا تقتصر أنشطة تنمية المجتمع على جانب واحد في الحياة بل تشمل كل جوانب المجتمع .

- من خلال ذلك العرض لبعض تعريفات تنمية المجتمع المحلي. تصل الدراسة إلى أن هناك عناصر أساسية توضح مفهوم التنمية تتمثل في :-

1- أن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى تحسين أوضاع مواطني المجتمع في كافة المجالات بمعنى أنها لا تركز على جانب دون الآخر.

2- تتميز بالمشاركة الإيجابية والمبادأة المحلية لأهالي المجتمع المحلي وتوحيد الجهود الأهلية والحكومية وهذا يعني أن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا بالمشاركة الشعبية .

3- أن تنمية المجتمع المحلي ترتبط بالتنمية القومية أي أن التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المحلية يتم في إطار خطة التنمية القومية التي تستهدف رفاهية المواطنين .

4- أن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى تنمية الطاقات البشرية من خلال تغيير أفكار الأفراد وإتجاهاتهم التقليدية حتى يستطيعوا المساهمة بإيجابية في تنمية المجتمع .

openkan.com

5- تنمية المجتمع المحلي تعتمد على الأسلوب الديمقراطي وتتحقق وفق سياسة وخطة علمية مدروسة تكون قادرة على إشباع إحتياجات المواطنين الفعلية في المجتمع المحلي .

هذا وتتمثل أبعاد التنمية في الآتي :-

1- **البعد الإقتصادي ويتمثل في** :-

أ- **الدخل ويشمل**: الحق في العمل- مستوى الدخل والقوي الشرائية- توفر القوى المادية " الأرض ، السلع ، الآلات وغيرها "- التمويل والإدخار.

ب- **ظروف الحياة وتشمل**: الرعاية الصحية- التعليم- التغذية- رأس المال البشري .

2- **البعد الإجتماعي ويشمل**: الإنضمام الإجتماعي" عدم الإستبعاد"- قوة رأس المال الإجتماعي- التلاحم الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية .

3- **البعد الثقافي ويشمل**: طبيعة التواصل الحضاري والثقافي وحالة الثقافة المحلية وأساسها .

4- **البعد السياسي ويشمل**: الديمقراطية- المشاركة في صناعة القرار- القوة والتمكين- طرق نقل المعلومات والتغيرات .

5- **البعد الأخلاقي ويشمل**: المعايير الأخلاقية- غياب الفساد- الرقة واللين والتسامح الإجتماعي- إزدهار القيم مثل قيمة العمل والتعاون والمشاركة .

ويتضح أن عملية التنمية هي نتاج تفاعل هذه الأبعاد مع بعضها حيث أن توفر عنصر أو بعد دون الآخر لا يؤدي إلى إحداث التنمية ولكن تكاملها معاً هو الذي يحقق التنمية الشاملة ، وهذا لا يعني أن هذه الأبعاد تبدأ معاً فربما يقوم بعد معين بدور المحرك لعملية التنمية ، ولكن يجب أن تلحق به سريعاً الأبعاد الأخرى حتى تصبح التنمية شاملة ومتكاملة .

والتنمية بإعتبارها عملية بدأت مع بداية الحياة وتكوين المجتمعات وتعني النمو والتطور والتغيير المخطط لمساعدة المجتمع على التقدم وحل مشكلاته وأهدافها تتركز في تحسين ظروف الحياة فهي تنمية بيئية في المقام الأول ، ومن هنا نجد أن التنمية هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم إجتماعي وإقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منهما قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات ، وبالتالي يمكن القول أن التنمية عبارة عن مجموعة العمليات المرسومة والمخططة بهدف إحداث نوع من التغيير الإجتماعي الإيجابي في بناء المجتمع ووظائفه لتحقيق أهداف يحددها المجتمع ذاته ، فعملية التنمية تشتمل علي القدرات الفنية التكنولوجية والإنجازات الإقتصادية والقدرات الإجتماعية وغيرها ، ولابد من الإستعداد والقدرة علي تقبل التجديدات المنشودة ، وذلك بناءً على تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين أوضاع المجتمع في كافة المجالات لتحقيق التقدم فيه والإرتفاء بمستوي الخدمات وتحقيق الرفاهية وتحسين نوعية الحياة .

وبإعتبار أن إهتمام الدراسة الحالية ينصب على مواجهة وحل المشكلات في المجتمع الريفي وإظهار البعد البيئي فيها ، فإن هذه المواجهة لم تتم إلا من خلال التنمية الريفية الشاملة المستدامة والتي تركز على جميع جوانب ومجالات الحياة اليومية لمواطني الريف وليس على جانب أو مجال واحد .

ولهذا نتناول في العرض القادم . " التنمية الريفية المتكاملة "

تعتبر التنمية الشاملة هي الهدف الذي تتطلع إليه جميع المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية وهذه التنمية تمثل مكان الصدارة بإعتبارها قضية العصر بالنسبة للدول النامية وظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ويعتبر الإتجاه

نحو تنمية المجتمعات الريفية والنهوض بها من أهم أهداف الدول النامية ومنها مصر لأن تحقيق حياة إجتماعية وإقتصادية أفضل يتوقف على تحسين الأوضاع المعيشية للغالبية العظمي من سكان الريف ذوي الدخل المحدود وتوفير حياة كريمة لهم ولذلك يجب أن تهدف برامج وسياسات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية إلى دعم مشاركة السكان الريفيين وتشجيعهم للمساهمة بشكل فعال في توجيه شئون مجتمعاتهم والمشاركة في حل مشكلاتهم والإستفادة من الموارد البيئية والمؤسسية والإقتصادية والبشرية المتاحة من أجل تكوين مجتمع قادرعلى التكيف مع متغيرات العصر وتحقيق حياة أفضل لسكانه كل ذلك من شأنه أن يجعل قضية التنمية الريفية من أهم القضايا ، وأصبح من الأمور المسلم بها أن دور الدولة في إحداث التنمية الريفية دوراً فعال وتدعمه المنظمات الريفية لتوفير الخدمات الإجتماعية والإقتصادية وغيرها لسكان المجتمع الريفي المراد تنميته ، وتقوم المنظمات الريفية بمختلف أنواعها الأهلية والحكومية ومنها " الوحدات المحلية بمجلسيها الشعبي والتنفيذي" بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والزراعية والثقافية والشبابية بجانب الخدمات والمرافق العامة وتطويرها وتحسين أدائها من أجل تنمية الريف المصري ، نظراً لتغلغلها في كافة الأنشطة وتواجدها في كل القرى ، بالإضافة إلى إسهامها في مواجهة مشكلات الريفيين والنهوض بمستوى معيشتهم وتحسين نوعية الحياة لهم .

وقد شهدت المنظمات الريفية في السنوات الأخيرة عدداً من التغيرات إعتمدت على درجة نجاح الخطط التي تم صياغتها للتنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية هذا النجاح يعتمد كثيراً على مستوى الكفاءة الإدارية ودرجة التنسيق والتكامل بين المنظمات الريفية ، وأيضاً تزويدها بالموظفين والجهاز التنفيذي الكفء حتى تستطيع هذه المؤسسات الوصول إلى نتائج إيجابية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية .

ويعتبر الأداء المؤسسى والتنسيق والتكامل هما جناحى العمل التنموي للمنظمات والوحدات الريفية ورغم تعدد الأدوار الفاعلة التي يجب أن تقوم بها هذه المنظمات إلا أن واقع المجتمعات المحلية الريفية به كثيراً من جيوب التخلف والفوارق التنموية ، ويتضح من ذلك أن المنظمات الريفية ما زالت بعيدة عن تحقيق التنمية وأهدافها بالمستوى المطلوب ، ويرجع ذلك إلى نقص موارد التمويل المادي عن الوفاء بإحتياجات العمل التنموي في الريف وإلي العلاقات دائمة التوتر بين المنظمات وبعضها، وقصور الرقابة والجهاز الإداري بالمنظمات الريفية وإلي متغيرات البيئة الإجتماعية المحيطة بالمنظمة وربما يرجع إلى كل هذه المتغيرات .

ونظراً لأن تنمية الريف تحتاج إلى تضافر كافة الجهود والموارد المتاحة من خلال المنظمات الحكومية والشعبية " المجالس الشعبية والتنفيذية " بجانب المؤسسات الأهلية ، وهذه المنظمات لا تكون قادرة على تحقيق التنمية المنشودة إلا من خلال التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها ، بجانب تطوير الأداء التنظيمي لها من خلال تفعيل دورها في التنمية الريفية المتكاملة ، وتعتبر الوحدات المحلية الريفية " مجلس القرية " بمثابة محور الإرتكاز كمؤسسات فعالة في تنمية الريف وذلك وفقاً للدور والإختصاصات المنوطة بها، وتعد التنمية الريفية حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة لمصر بما تحققه من زيادة في دخل غالبية المواطنين وتحسين مستوى الدخل وزيادة فرص العمل والمشاركة الفعالة للريفيين في مشروعات التنمية الريفية .

فالتنمية الريفية هي عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة إجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً وبيئياً وسياسياً يقوم بها أبناء المجتمع الريفي أنفسهم على أساس ديمقراطي وبتكاتف جميع الجهود والمساعدات الحكومية بما يحقق تكامل المجتمع الريفي مع المجتمع القومي في جميع المجالات .

كما تعرف التنمية الريفية بأنها مجموعة البرامج والمشروعات التي تنفذ لإحداث تغيرإجتماعي ريفي مرغوب ، كما أنها زيادة قدرة أبناء الريف على المساهمة في تحقيق رفاهيتهم ورفاهية باقي أفراد المجتمع .

والتنمية الريفية عملية ديناميكية مقصودة تتم من خلال التدخل الإداري بغرض التحكم وتوجيه التغير الإجتماعي والإقتصادي عن طريق إستثمار الموارد البشرية ، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح لهم بالإستخدام الأفضل للموارد المتاحة وذلك من خلال فرض المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية .

والتنمية الريفية الشاملة ظاهرة إجتماعية تتصف بالعمومية والإستمرارية ، وإتصاف التنمية بصفة الإستمرارية يعني أنها ما إن تنتهي عند مستوى معين لتبدأ مرة أخرى من حيث إنتهت وبأدوات ووسائل يغلب عليها صفة التحديث والتجديد لتتناسب مع واقع المجتمع دائم التغير، وإتصاف التنمية بصفة العمومية جعل الإهتمام بها إهتمام عام على مستوى الأجهزة الحكومية والشعبية ، كما أن التجارب التي تمت فى مجال التنمية الريفية تؤكد على أن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية قضية أساسية فى نجاح أو فشل الجهود التى تبذل لإعادة بناء الريف ، فالمشاركة الشعبية الواعية هي التي تضمن حسن مسار العمل ووصول الخدمة إلى الجماهير المحتاجة ، وتشير المشاركة الشعبية للمواطنين إلى تأكيد تقبل الأفراد للقرارات التي يساهمون في إتخاذها. وتهدف مشروعات التنمية الريفية الشاملة إلى إحداث تغييرات أفضل إقتصادية وإجتماعية وثقافية في المجتمع الريفي من خلال الإستفادة بالطاقات والإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع ، والإعتماد على الجهود الأهلية والتعاون مع الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج التي تهدف تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ويتم هذا التعاون نتيجة فهم وإقتناع أفراد المجتمع لأهمية هذه المشروعات ولا تقتصر أهداف مشروعات التنمية الريفية

على إحداث تغييرات مادية فقط ، بل تستهدف أيضاً إحداث تغييرات فكرية وسلوكية بما يؤدي إلى إكساب أفراد المجتمع الريفي خبرات ومعارف جديدة عن الظروف البيئية المحيطة بهم ، بحيث يكونون أكثر إستعداداً وتجاوباً للمشاركة الفعالة في العمل الجماعي من أجل تطوير وتحسين مستوى الحياة في البيئة المحلية ويكونون أكثر تقبلاً لتغير سلوكهم . ومن هنا يتضح أن هناك بعض الأسس التي يجب توافرها لنجاح التنمية الريفية الشاملة وهي :

1- أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وأن مشروعات التنمية يجب أن تشمل كافة المجالات وأن تتحرك معاً في خطوط متوازنة .

2- أن إختيار أو تحديد مشروعات التنمية يجب أن يكون على أساس التخطيط العلمي السليم الذي يتميز بالشمول والتكامل وأن يكون مبنياً على دراسة علمية لظروف المجتمع الريفي في كافة المجالات .

3- أن نجاح مشروعات التنمية وإستمرارها يتوقف على المشاركة الشعبية الفعالة اللازمة لتحقيق الأهداف .

فالتنمية والمشاركة مرتبطتان معاً فهما يمثلان التعاون القائم على الشعور بالمسئولية الإجتماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقيادات معاً حيث يساهم كلاً منهم بما يملكه بدافع رغبة نابعة من إتجاه إجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية .

إن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع الريفي لا يعتمد فقط على نمو الموارد المالية بل يعتمد أيضاً على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عمليات التنمية ، ولذلك فإن من المهام الأساسية للقائمين علي عملية التنمية هي العمل على إشراك الأهالي في المراحل المختلفة للمشروعات التي تهدف إلى رفع مستوى بيئتهم ، فالمشاركة هي إسهام الأهالي تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك ، وتعتبر المشاركة في التنمية أحد المدخلات السبعة لأي نظام إداري محلي حيث تتكامل مع باقي المدخلات السته

الأخرى والتي تشمل : القوى العاملة ، التمويل ، التسهيلات ، الإمكانيات ، المعلومات ، السلطة وغيرها ، وهذه العناصر كلها لازمة لتشغيل التنمية وإنتاج الخطط اللازمة لتقدم المجتمع في كافة المجالات فالمشاركة محدداً أساسياً للتنمية الريفية وبدونها يصعب تشغيل المشروعات التنموية وتضعف القدرة الإدارية للأجهزة الإدارية المحلية ، كما تؤدي إلى فشل بعض الأعضاء المنتخبين في تفهم دورهم في التنمية على المستوى المحلي وتقليل قيمة الجهود المبذولة لتنمية المجتمع الريفي ، بجانب حدوث نوع من عدم تقبل الموظفين والأجهزة الفنية والتنفيذية المحلية للنقد أو الإقتراحات الموجهة من المواطنين وممثليهم من أعضاء المجالس المحلية .

وتعتبر مشاركة أهالي الريف في إحداث التنمية الريفية أحد الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها تنمية المجتمع الريفي لإجتياز مشكلة أو حالة التخلف التي يعيشها المجتمع الريفي وبالتالي اللحاق بركب التطور والتقدم .

إن عملية التنمية الريفية تحتاج إلى حشد وتكاتف جهود المواطنين والحكومة لأن إستعداد الأفراد للمساهمة يعتبر أساس النجاح في تحقيق أهداف التنمية ، فالمبادأة والمشاركة هي أحد المؤشرات الأساسية لنضج الإحساس بالمجتمع الريفي الذي يعد ضماناً لإستمرار النمو والإنطلاق الذاتي .

وهنا تتضح أهمية دور الإدارة المحلية بالنسبة للتنمية الريفية التي يجب أن تقوم على إشتراك الأفراد في إدارة شئونهم المحلية ، وهو ما يعني تحقيق المشاركة في الواقع والتي تعتبر وسيلة هامة لتحقيق أهداف تنمية المجتمع الريفي والتي تستهدف الآتي :-

1- تحسين الظروف والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمع الريفي وتحقيق التكامل مع المجتمع القومي .

2- الإعتماد على الجهود الذاتية والمساهمة الإيجابية لأفراد المجتمع في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية بما يضمن بذل الجهود اللازمة لنجاح مشروعات التنمية .

3- إستثمار المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الحكومة المركزية لدعم الجهود الأهلية في التنمية الريفية .

4- تغيير مفاهيم وأفكار الأفراد وإتجاهاتهم وأنماط سلوكهم من خلال التوعية حتى يستطيعوا المساهمة الإيجابية في التنمية الريفية . ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى تنظيمات حكومية وشعبية تعمل على تحريك وإستيعاب الطاقات البشرية في المناطق الريفية ، نظراً لأن أهم المبادئ التي تبني عليها الإدارة المحلية للتنمية الريفية مبدأ أن أهل الريف أنفسهم هم هدف التغيير ووسيلته ، كما تتطلب التنمية الريفية زيادة التقارب بين الحكومة والناس وذلك من خلال إنشاء وتدعيم نظام الإدارة المحلية الفعال ، وتشجيع عملية تنظيم المجتمع الريفي لتحريك الأهالي نحو جهود التنمية وزيادة مشاركتهم في عملية إتخاذ القرارات ، ولا يتسنى للحكومة المحلية أن تقوم بعملها بكفاءة دون وجود روابط تنظيمية تربطها بالحكومة المركزية وكذلك بالمنظمات الأهلية .

وهذا يتطلب التنسيق والتكامل بين الوحدات المحلية وذلك عندما يتحقق الآتي :-

1- تكون الأهداف نابعة من الإحتياجات الفعلية للمواطنين حتى يتم التجاوب معها ومشاركتهم في تحقيقها .

2- عندما يتم تحديد أهداف اللامركزية الإدارية .

3- تناسب الإمكانيات المادية والفنية والبشرية للوحدة المحلية مع الأهداف المحددة لها .

4- تكامل وتناسق الأهداف على كافة المستويات التنظيمية للوحدات المحلية .

5- توافرعلاقات تنظيمية فعالة بين كافة المستويات المحلية من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى .

ومن منطلق إرتباط الوحدات المحلية بتحقيق التنمية الريفية الشاملة والمستدامة وترسيخ دعائم الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي والبيئي تعتبر هذه الوحدات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ خططها العامة ضماناً لحسن إستخدام الموارد المتاحة وسعياً لدفع معدلات النمو الإقتصادي ، بجانب كونها ترجمة حقيقية لإحدى صور الممارسة الديمقراطية وتنفيذ السياسات العامة ودعم شرعيتها ، فالمحليات تمثل شريكاً فاعلاً وأصيلاً في إدارة شئون الدولة والمجتمع فهي الأقرب إلى المواطنين وهي التي تتعامل مع شئون حياتهم اليومية من إحتياجات وخدمات فالعديد من وكالات التنمية الدولية أكدت أن مشاركة المنتفعين ومواطني المجتمع في مشروعات التنمية الريفية كانت عاملاً أساسياً في نجاح هذه المشروعات ، وأن غياب المشاركة غالباً ما تؤدي إلى تعثر هذه المشروعات في مرحلتي التنفيذ والصيانة .

والتنمية الريفية المتكاملة أوالمستدامة تعني تحسين المجالات المعيشية في المناطق الريفية من خلال زيادة الإنتاجية في الزراعة والصناعات المرتبطة بها ، وبالتالي إرتفاع مستوى المعيشة والخدمات المقدمة وإحداث تغيرات مرغوبة في أسلوب حياة المواطنين بالريف ويتطلب ذلك تنسيق الجهود المخططة لتنمية المجتمع الريفي مع الحكومة المركزية ، وهذا يوضح مجموعة من خصائص التنمية الريفية الشاملة التي تتمثل في :-

1- أنها عملية تهدف إلى تحقيق تغيرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغيرات مادية في الريف .

2- أنها تراعي التنمية على المستوى القومي .

3- أنها مسئولية مشتركة فهي مسئولية الأجهزة الحكومية المركزية بمختلف أنواعها والمؤسسات المحلية .

4- أنها تعمل على تقليل الفوارق بين القرية والمدينة في تقديم الخدمات والرعاية للمواطنين .

ولذلك فهي عملية تقوم على عدة أسس ومبادئ تتمثل في :-

1- الإستفادة الكاملة من الموارد البشرية والمادية المتاحة في الريف .

2- تقوم على الجهد التعاوني .

3- دراسة خصائص المجتمع الريفي .

4- إعطاء كل أفراد المجتمع فرصة المشاركة في برامج ومشروعات التنمية .

5- الواقعية .

6- القيادة وممارسة الديمقراطية .

7- التحسين العملي والفعلي للخدمات ومستوى المعيشة .

8- المساواة في الحصول على الخدمات العامة وتوزيع المرافق الخدمية والإستفادة منها .

9- إسناد مسئولية تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ومتابعتها إلى المجالس القروية .

10- أن تتفق البرامج والمشروعات التنموية مع الإحتياجات الفعلية والأساسية لأهالي الريف .

11- أن يتم تنسيق الجهود التنموية والخدمية بين كل المؤسسات داخل القرية .

12- الإعتماد على المشاركة الشعبية بجانب الجهود الحكومية .

13- التركيزعلى التنمية البشرية وتنظيم دورالقيادات المحلية .

14- أن تكون خطة تنمية الريف متكاملة في جميع المجالات وتحقق الإنتعاش الريفي بأسلوب مترابط ومتكامل مشتملاً على : كل الخدمات الزراعية-

خدمات النقل والمواصلات- الخدمات الطبية والعلاجية والرعاية الصحية- الخدمات البيئية مثل توصيل الكهرباء وتوفير مياه الشرب النقية ورصف الطرق بين القرى- الخدمات الدينية الصحيحة مثل الوعظ والإرشاد- الخدمات التعليمية والثقافية والشبابية وغيرها .

ولهذا ينظر البعض إلى التنمية الريفية بإعتبارها عملية تعليمية أو أنها تنمية زراعية أو تنمية إجتماعية ، ولكنها في حقيقة الأمر تشمل كل هذه العناصر، وكذلك تعرف التنمية الريفية المتكاملة بأنها مجموعة من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث تغيير إجتماعي مستهدف يعتمد على الجهود الأهلية والحكومية المتناسقة بهدف مواجهة المشكلات والإحتياجات للمجتمعات الريفية ، وتعرف أيضاً بأنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف . كما تشير بأنها عمليات تتم بهدف ووفق خطة عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب في المجتمع الريفي أملاً في رفع مستوى الحياة في الريف .

والتنمية الريفية جزء من التنمية الإجتماعية الشاملة ، وتشمل إعادة صياغة شاملة لكل النظم المؤسسية للمجتمع أي لا تقتصر على تبديل الإنتاج اليدوي بإنتاج الآلات ، وإنما يشمل النظام الحيازى للأراضي الزراعية والعلاقات الإجتماعية المتشابكة في المجتمع ، كما تعرف بأنها عبارة عن خطة مرسومة لتحسين نوعية الحياة الإجتماعية والإقتصادية والبيئة لسكان الريف .

وهذا يوضح أن التنمية الريفية عبارة عن تحسين مستوى المعيشة لأغلب مواطني الريف ذوي الدخول المنخفضة والعمل على مساعدتهم من أجل تنمية وتطوير مجتمعهم والتي يجب أن تنبع من إعتمادهم على الذات وحتى تنجح التنمية الريفية في تحقيق ذلك يجب أن تكون وفق مخطط علمي سليم وواقعي للنهوض الشامل والمتكامل لجميع نواحي الحياة إجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً

وصحياً وبيئياً وسياسياً ، وأن يكون وفق أسلوب ديمقراطي وتكاتف كل الجهود الأهلية والمساعدات الحكومية بما يحقق تكامل المجتمع الريفي مع المجتمع العام .

وهنا يشير البعض للتنمية الريفية بأنها تعبئة الموارد المتاحة مع المشاركة الكاملة للسكان المحليين الريفيين للبحث عن حلول للمشكلات التي ترتبط بالصحة والتعليم والصرف الصحي والري والمياه الصالحة للشرب والتمويل والتسويق والإسكان والإنتاج الحيواني والزراعي وغيره ، ونظراً لأن غالبية سكان الريف لا يعرفون كيف يمارسون ويطبقون الخبرات التي تغير من طرق حياتهم التقليدية ، لذلك فهي مسئولية جميع مؤسسات المجتمع الأهلية والحكومية المهتمة بالتنمية المحلية ، لتمكينهم من إكتساب القدرات على تحقيق التنمية ومواجهة مشكلات المجتمع بطريقة ديمقراطية تمكنهم من السيطرة على المنافع الناشئة عن تخطيط البرامج المتعلقة بالتغيير الإجتماعي .

كما أن التنمية الريفية عبارة عن العمليات المخططة والموجهة في مجالات كثيرة والتي تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة عقباته وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة والطاقات البشرية بما يحقق التقدم والنمو لذلك المجتمع ، وبذلك مفهوم التنمية الريفية يتحدد من خلال العناصر الآتية :-

1- أن سياسة التنمية الريفية ترتبط بالضرورة بالسياسة العامة لتنمية المجتمع القومي ، وأن التنمية الريفية تتطلب التنسيق بين سياسات الوزارات المختلفة مما يتطلب تحديد إستراتيجية متكاملة للتنمية .

2- أن زيادة قدرة أهالي المجتمع الريفي على التنمية لمواجهة مشكلاتهم يؤدي إلى إعطائهم القدرة على التحكم في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية التي تقام في مجتمعهم .

ومن خلال هذه التعريفات تتحدد بعض عناصر التنمية الريفية في الآتي:-

1- أن التنمية الريفية ضرورة حتمية أصلتها الأبعاد التاريخية التى عاشتها المجتمعات الريفية .

2- التنمية الريفية عملية تهدف إلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية ومادية في المجتمع الريفى .

3- التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والإدارية وغيرها في صورة شاملة ومتوازنة .

4- يجب أن تقوم التنمية الريفية على الإستفادة الفعالة للموارد البشرية والمادية في الريف والجهد الذاتي والأهداف المحددة ويجب أن تقوم على دراسة كل الحقائق والخصائص في المجتمع الريفي وإتاحة الفرصة كاملة لمشاركة الأهالي في برامج التنمية .

5- تتطلب التنمية الريفية الإتجاه التكاملي لتخطيط برامجها مع مراعاة الإعتبارات الآتية :- أن تعمل برامج التنمية الريفية على رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة والنهوض بالجوانب الحضارية بدرجة واحدة - أن توضع الخطة على أساس الإمكانيات المحلية أو التي يمكن الإستعانة بها من الخارج .

ويعني ذلك أن التنمية الريفية عبارة عن تغيير إجتماعي يهدف إلى إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم ، وتهتم بدراسة مشاكل الأفراد والمجتمع وتتناول جميع جوانب الحياة اليومية فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة من خلال جهود وبرامج ومشروعات مخططة لتحقيق هدف معين . وعليه تتمثل مكونات مفهوم التنمية الريفية في الآتي :-

1- سياسة وإدارة التنمية وتشمل : الحركة القيادية التنموية - التنسيق بين الأنشطة التنموية - التكامل بين المؤسسات القائمة بالتنمية - التكامل والتوازن بين الأنشطة .

2- المدخلات التنموية وتشمل: الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمشاركة الشعبية للسكان والمستوى التكنولوجي .

3- المعاملات التنموية وتشمل: كثافة الأنشطة الزراعية والصناعية والإجتماعية الإقتصادية .

4- المردودات التنموية وتشمل: المنتجات التنموية من رخاء إقتصادي ، إجتماعي، الرضي النفسي- عدالة توزيع المنتجات التنموية والموارد المتاحة " تحقيق العدالة الإجتماعية " - الإرتقاء والتغييرالإجتماعي الجذري .

أما عن تطور جهود التنمية الريفية في مصر :- نجد أن قضية التنمية الريفية في مصر إحتلت وضعاً خاصاً نتيجة الظروف التي مر بها المجتمع الريفي ، ولذلك وجهت الدولة إهتمامها للتنمية الريفية، ويتضح ذلك من خلال الآتي : حيث بدأت جهود تنمية الريف المصري منذ عام 1908م من خلال حركة الجمعيات التعاونية ، ثم في عام 1918م بدأت حركة المجالس القروية بصورتها القديمة ، وتلي ذلك إقامة المراكز الإجتماعية عام 1939م وقد ساهمت هذه التجربة في إعداد وتخريج جيل من الأخصائيين الذين مارسوا قيادة العمل في المجتمعات المحلية ، وإكتشاف أجيال من القيادات الأهلية التي قادت حركة التغيير في المجتمع ، ثم بعد ذلك أنشئ مشروع الوحدات المجمعة وهو من المشروعات الإجتماعية التي بدأت في السنوات الأولى لثورة يوليو 1952م وكان يستهدف تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع المحلي ومع بداية مرحلة جديدة بعد الثورة أنشئت الوحدات الإجتماعية كجهاز حكومي للتنمية والذى تنطلق منه الجهود لإحداث التنمية ، ويكملها مشروع اللجان الشعبية للتنمية الإجتماعية الذي يحقق التكامل بين

الجانب الإجتماعي والسياسي بالمجتمع ويقوم على أسس أهلية مدعمة مالياً وفنياً من وزارة الشئون الإجتماعية للقيام بمشروعات بيئية ، وبعد ذلك قامت الجهود الحكومية بإنشاء مشروع الأندية النسائية والرائدات الريفيات الذي يركز على إشتراك العنصر النسائي في النهوض بالمجتمع المحلي وهذا عرض مختصر لتطور جهود التنمية الريفية في مصر.

والتنمية الريفية في مصر تستمد أهميتها من إرتفاع نسبة سكان الريف وإنخفاض مستوى معيشتهم والعائد الزراعي الناتج عن قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مواجهة الإحتياجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة العبء المادي على أهالي الريف وبإستمرار الهجرة من القرية إلى المدينة التي تجذب كل أنواع الإستثمارات على حساب القرية مما يزيد من مشكلات الريف ، الأمر الذي أدي إلى ظهور أهمية التنمية الريفية وضرورة التخطيط السليم لها لتحقيق أهدافها خاصة تحسين مستوى معيشة السكان ونوعية الحياة الريفية .

ويعني ذلك أن الإهتمام بالتنمية الريفية يرجع إلى أن القرية المصرية ستظل تقوم بدورٍ هام في إقتصاد الدولة ، وأن القصور في الإستخدام الأمثل للموارد البشرية بالقرية يعوق تقدمها وسوء حالة سكانها الإقتصادية والمعيشية ، ولذلك يجب أن تحظى التنمية الريفية بإهتمام كبير من جانب الحكومة وتضع في أولوياتها إحتياجات أهالي الريف من خدمات بجانب الأيدي العاملة المدربة في مجال التخطيط والتنمية والعقبات الإجتماعية والإقتصادية لدي سكان الريف، والتنمية الريفية تحتاج إلى ضرورة ملائمة وتنسيق جميع أنواع الأنشطة التنموية لسكان الريف ، ولذلك ترجع أهمية التنمية الريفية إلى تكامل برامجها ومشروعاتها إذا تحققت على أرض الواقع حيث تشمل الصحة العامة ، والتعليم ، والإرشاد الزراعي والخدمات والرفاهية الإجتماعية وحتى يتحقق هذا يجب إقتران

التنمية الريفية بالخطة القومية الشاملة في مجالات التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

وحتى تحقق التنمية الريفية أهدافها لابد من توافر مجموعة من المتطلبات التي تقوم عليها منها :

1- **إتفاقيات دولية مناسبة** : حتى تقوم التنمية الريفية في الريف وتكون واقعية لابد من عقد إتفاقيات دولية مناسبة مع الفلاحين بحيث توازي أسعار منتجاتهم في السوق الدولية أسعار المنتجات المستوردة ، بمعنى أن يكون شراء المنتجات والمحاصيل الزراعية من الفلاحين وفق الأسعار العالمية حتى تغطي تكلفة هذه المنتجات مقابل أسعار المواد التي يشترونها اللازمة لإنتاج المحاصيل.

2- **مناخ تنموي مناسب** : لأن أهالي الريف يشعرون بالذل والإهانة والإهمال مقارنة بأهل المدن وحتي يتوفر المناخ المناسب والملائم لإحداث التنمية الريفية يجب أن يشعر الريفيون بقدر من العدالة في كل جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية مثل سكان المدن .

3- لامركزية جادة ترتبط بتشكيل الهياكل الإدارية وتتمثل في إعطاء مزيد من الصلاحيات للحكومة المحلية بإعتبار ذلك ضمان لقيام تنمية محلية وريفية حقيقية .

4- تشكيل هياكل إدارية مناسبة تكون مسئولة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية عن توجيه التنمية الريفية لصالح المجتمع وتتمثل هذه الهياكل في الحكومة والمواطنين .

5- مشاركة شعبية فعالة حتى نصل إلى تنمية ريفية واقعية لابد من مشاركة المواطنين من جميع فئات وطبقات المجتمع مع ضمان وضوح مطالبها وتوجيه التنمية لصالح غالبية السكان .

6- العمل الفريقي أو الجماعي لأنه الأساس الذي تقوم عليه التنمية الريفية ويتم من خلاله إكتساب العاملين في التنمية الريفية " أهالي وحكومة " مهارات العمل المشترك ، ويجب توافر العلاقات العامة للربط بين أي مؤسسة والمجتمع الذي يتعامل معها من خلال إنجازات المؤسسة في تحقيق التنمية .

أهداف التنمية الريفية :

تهدف التنمية الريفية إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الريف والبحث عن موارد جديدة بهدف توفير حياة كريمة لائقة كماً وكيفاً لسكان الريف الحاليين ولأجيالهم القادمة ، ومن أهم أهداف التنمية الريفية الآتي :-

1- أهداف تركز على إحداث تغييرات إجتماعية .

2- أهداف تركز على إحداث تغييرات مادية " إقتصادية " ومع ذلك فالتنمية الريفية لا تستهدف إحداث تغييرات إقتصادية فقط ، وإنما تستهدف إحداث تغييرات فكرية وسلوكية تؤدي إلى إكساب أفراد الريف خبرات ومهارات ومعارف جديدة ، وتتمثل هذه التغييرات في : تغيير الظروف البيئية المحيطة وتنمية الموارد الطبيعية " البيئة الطبيعية" - إتاحة فرص عمل لأهالي الريف - توفير الخدمات في كافة المجالات التعليمية – الصحية - الثقافية وغيرها بهدف رفع مستوى كفاءة الأداء مع مراعاة إحداث تطوير قيمي يتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة ، فأهداف التنمية الريفية تختلف وفقاً لظروف ومشكلات المجتمع الريفي والقومي وقدراته المادية والبشرية .

ويتفق بعض الباحثين على أنه يستلزم للنهوض بالمجتمع الريفي إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وثقافياً توفير العديد من الأهداف الواجب أخذها في الإعتبار ومنها: وضع خطة متكاملة ومتوازنة تهدف إلى تطوير المجتمع الريفي في حدود الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والطبيعية المتاحة حتى تمكنه هذه الخطة من تغير مكوناته البنائية والوظيفية ، وتدريب قيادته المحلية على المشاركة

السياسية والممارسة الديمقراطية والنهوض بالمرأة الريفية ورفع قدرتها على تحمل مسئولية تنمية المجتمع ، ودعم الحركة التعاونية من خلال إقامة مشروعات تعاونية والإندماج مع المجتمع القومي حتى يتحقق التقديم والتطوير والتنمية للمجتمع كله .

وأهداف التنمية الريفية الشاملة والمستدامة تنطلق من عدة خطوات منها :-

1- ضرورة تخطي إرث الماضي : وتعني إجراء تغييراً كبيراً في سلم الأولويات التنموية وفي أسلوب التعامل العام مع الشأن الإنمائي سواء من جهة القطاع العام أو الخاص ، ويتمثل إرث الماضي في العادات الإقتصادية الموروثة من السابق وأن وعي مقومات التنمية البشرية المستدامة لا يزال محدوداً بالرغم من توغله تدريجياً في المجتمع المدني ولدي بعض صانعي القرار لأن التغيير في الأولويات هو الذي سيؤدي إلى تغييرأساليب تحقيق التنمية .

2- تعبئة القدرات الإجتماعية حيث يسود شعوراً عام بأن المجتمعات المحلية ليست معبأة تعبئة شاملة وحقيقية لمجابهة تحديات الحاضر والعولمة وأن كثيراً من القدرات الإجتماعية في المجتمعات المحلية غير مجهزة ، والحقيقة أن زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة الدخل الناتج عنها مرتبطان بالتقدم في الشئون المؤسسية والتنظيمية وفاعلية أداء القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وهيئات الأبحاث والقطاع التربوي والصحي سواء كان عاماً أو خاصاً .

3- المكونات الأساسية لإرساء دعائم تنمية مستدامة ويتم ذلك من خلال :-

أ- إصلاح القطاع العام التربوي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال ، وتأمين مشاركة شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمدني في التعليم

المهني وتحويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية لتعبئة القدرات وتوجيهها نحو الإنضمام إلى الدورة الإقتصادية مباشرة .

ب- إتخاذ الإجراءات الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها نهائياً .

ج- إصلاح أوضاع الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وتأمين إستقلال العاملين فيها .

ح- تحقيق العدالة الضريبية بين فئات المجتمع المختلفة وتحقيق تعادل الفرص في الحصول على التسليف ووسائل الإنتاج .

خ- العمل على تطوير الإطار المؤسسي والقانوني والقضائي .

د- العمل على الحد من الهجرة من الريف للمدن وكذلك من تركيز السكان في المدن الكبرى .

هـ- إيجاد قاعدة المعلومات التي تساعد على إتخاذ القرار الرشيد وتساعد على وجود الشفافية والمصداقية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية .

ولتنمية المجتمع الريفي قواعد عامة يجب مراعاتها وإن كان بعضها يركز على جانب دون الآخر. ومن هذه القواعد :-

1- أن التغييرات المعنوية تفوق في أهميتها التغييرات المادية بمعنى أن التغييرات في إتجاهات الأفراد وميولهم تعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج فيجب عدم النظر إلى برامج ومشروعات التنمية على أنها هدفاً في حد ذاته ، ولكن مدى المشاركة الإيجابية الفعالة من قبل أفراد المجتمع هو المقياس الحقيقي لمدى نجاح برامج ومشروعات التنمية وليس ما حققته مادياً .

2- الإعتماد على القيادات الشعبية المحلية ويعني بهم صفوة أبناء المجتمع الريفي الذين يلقون الإحترام من باقي أفراد المجتمع بإعتبارهم القيادات الطبيعية لمجتمعهم وقوة الدفع الأساسية للتنمية ونجاحها .

3- زيادة الإعتماد على الشباب والمرأة ، فالمرأة نصف المجتمع وغالباً تعد القوة الساكنة في المجتمع الريفي وأن إستثارة جهود المرأة في التنمية تعني إنتقال مفاهيم التنمية بطريقة غير مباشرة إلى أجيال المجتمع القادمة بإعتبارها مربية الأجيال ، أما الشباب هم أكثر فئات المجتمع إستعداداً لتقبل التغيير والتجديد والتطوير والتحمس له بإعتبارهم في مرحلة تغير بيولوجي مفروض من الطبيعة يمكن أن يتسق مع تغييرآخر في الثقافة الفردية والجماعية .

4- التخطيط العلمي الكفء لبرامج التنمية الريفية ويتطلب ذلك إختيار جيد للبرامج والمشروعات التنموية بحيث يتحقق فيها الآتي :- أن تكون برامج متنوعة الأساليب من خلال سعي جهود التنمية للإستفادة من الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة في المجتمع - أن تكون المشروعات متنوعة الأهداف والأغراض بحيث تعمل على رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والصحي للمجتمع بطريقة متوازنة - أن تساند البرامج الإقتصادية البرامج الإجتماعية تمويلاً لأن البرامج الإقتصادية في التنمية تتصف بالعائد المالي الذي يمكنها من الإعتماد على ذاتها- أن البرامج والمشروعات المبكرة في بداية جهود التنمية يجب أن تستجيب بشكل مباشر وفوري لإحتياجات أفراد المجتمع كما يجب ألا تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم القائمة في المجتمع - يجب أن توجه البرامج لخدمة جميع فئات المجتمع وعدم إهمال قطاع على حساب قطاع آخر حتى لا يؤدي ذلك إلى إحداث إختلالات إجتماعية .

5- تشجيع ومساندة المنظمات الأهلية والعمل على تكامل وتنسيق أنشطتها خاصة عندما يكتشف المجتمع نقصاً في بعض جوانب حياته العامة فإنه يسعي إلى تنظيم مؤسساته لإشباع إحتياجات أبنائه التي يشعرون بها ،

وبالتالي هذه المنظمات الإجتماعية الأهلية الرسمية أو غير الرسمية التي أوجدها أفراد المجتمع برغبتهم يجب أن تعبر عن إحتياجات المجتمع الفعلية .

خصائص التنمية الريفية :-

التنمية الريفية ضرورة أوجدتها الظروف التي تسود المجتمعات الريفية الناتجة عن الفروق القائمة بين الريف والحضر، وللقضاء على هذه الفروق ظهرت التنمية الريفية بهدف تحقيق تغييرات في النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وتغييرات فكرية وسلوكية في الريف ، ومن خصائص تنمية الريف مراعاة التنمية بوجه عام بحيث أن تكون متوازنة قائمة على تخطيط علمي شامل ومتكامل يشمل جميع جوانب الحياة إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وعمرانياً وزراعياً وسياسياً، وأن تكون للتنمية الريفية إستراتيجية واقعية تهتم بجميع الموارد المتاحة في الريف مستقبلاً بجانب النهوض بنوعية حياة هذه المجتمعات وتحقيق الرفاهية لأفرادها وتحسين أوضاعهم من خلال إشباع إحتياجاتهم بطريقة إيجابية .

وتتضح خصائص التنمية الريفية فى الأتي :-

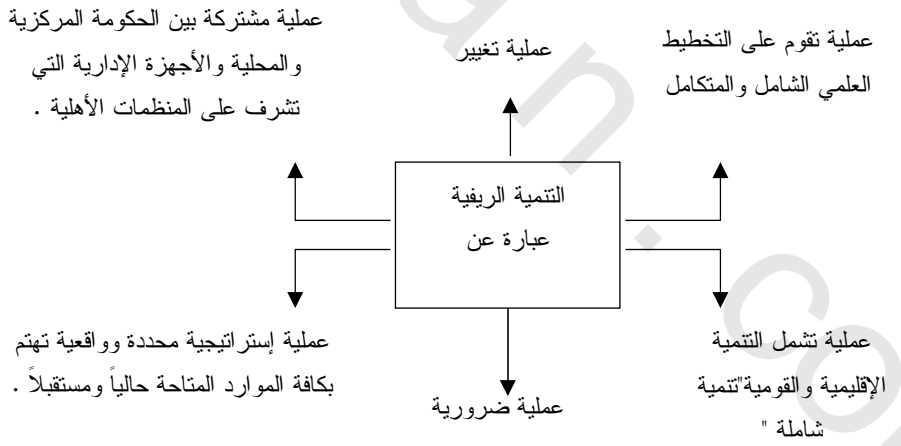

مشكلات ومعوقات التنمية الريفية في مصر:-

عندما تكون التنمية الريفية من الأمور التي تشغل الدول النامية لتحقيق التنمية المتكاملة فإنها تواجه بعض المعوقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها والتي تعمل على تنشيط وتعبئة الإتجاهات والقيم وأنماط السلوك المناهضة لمشروعاتها وتحول دون تحقيق أهدافها التنموية والإنمائية ، وقد تعددت الآراء حول هذه المعوقات ومنها :-

أن هناك مجموعتان من المعوقات التي تعوق التنمية الريفية :-

الأولي: أن الريف يعاني من إنتشار الأمية التي تؤدي إلى زيادة السكان وعدم المشاركة الفعلية من مواطني الريف في مشروعات التنمية وقصور في الخدمات الإنمائية المناسبة لصغار المزارعين حيث أن القروض المتاحة لهم يغلب عليها الطابع الإقتصادي ، بجانب عدم ثقة الأهالي في الحكومة وبالتالي عدم ثقتهم في القائمين على مشروعات التنمية .

الثانية : تتمثل في نقص الخدمات المساعدة للقطاع الزراعي وعدم الإهتمام بحفظ وتخزين المحاصيل الزراعية وسوء تسويقها، ويرجع ذلك إلى قصور أداء المنظمات والمؤسسات الريفية الخدمية بالقرى وضعف تنسيق وتكامل أنشطتها مع المؤسسات القائمة بمشروعات التنمية الريفية لأن جهود التنمية في أي مجتمع تطلب إيجاد تنظيمات متخصصة لتنفيذ أنشطة لتحقيق التنمية الريفية للحد من مشكلات الريف المتنوعة .

كما أن من المعوقات التي تقف حائلاً أمام التنمية الريفية المتكاملة الآتي:- المعوقات المادية التي تتمثل في ندرة عناصر الإنتاج الأساسية ، وتباين مقدرة المجتمع الريفي على مواجهة هذا القصور والإتجاهات السائدة في هذا المجتمع بجانب عدم أخذ الإمكانيات المحلية المتاحة في الإعتبار عند وضع الخطط التنموية ، وتحديات إجتماعية مثل تجاهل الجوانب الثقافية عند تصميم خطة

التنمية وإدخال ونقل ثقافات مغايرة لثقافة الريف ، والتناول الجزئي لمشكلات الريف والإفتقار إلى إستراتيجية واضحة لتنمية الريف - عدم الإلمام بخصائص المجتمع الريفي- ضعف النظام السياسي وسيطرة المصالح الشخصية على المصالح العامة - الخوف من الجديد والتمسك بالماضي .

كذلك توجد معوقات إدارية تتمثل في : تخلف الأجهزة الإدارية القائمة على مشروعات التنمية وعجز الكفاءات الإدارية المدربة المؤهلة القادرة على تحمل مسئوليات التنمية بجانب نقص الوعي والقدرة على التخطيط وغياب المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية .

كما يري آخر أن قلة الدراسات التي تجري على الريف المصري وعدم الإستفادة من التجارب السابقة في جهود التنمية الريفية ومعاملة الريف والحضر كأنهما وحدتان منفصلتان بجانب عدم الثقة في مقدرة القطاعات الخدمية على التنسيق والتكامل والتعاون ، وعدم وجود سياسة عامة واضحة متفق عليها لتطوير وتنمية الريف والتردد في توسيع سلطات المجالس المحلية ، وعدم الوعي الشعبي بأهمية تنمية وتطوير الريف ، وعدم جدية إشتراك مواطني الريف في التنمية وعدم إقتناعهم بالمشروعات الجديدة ، ويعتبر ذلك من أهم معوقات التنمية الريفية بجانب عدم الإستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة كما يجب ، وإختلال التوازن بين جهود التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

يتضح من ذلك أنه لا يمكن إصلاح وتنمية الريف في مصر إلا إذا شارك الأهالي الحكومة مشاركة فاعلة في صياغة مستقبل تنمية الريف لأن نجاح التنمية الريفية يتوقف على إستمرار التماسك الإجتماعي في الريف بإعتباره أحد المؤثرات القوية على معدل النمو، وأيضاً أحد القيم الإجتماعية التي يمكن إستغلالها لتكون قوي دافعة لعجلة التنمية الريفية ، ولذلك هذا التماسك يجب أن يلقي إهتمام القائمين على التنمية الريفية .

وأيضاً تواجه المجتمعات الريفية كثيراً من المشكلات التى تقف عائقاً أمام الجهود التي تبذل للنهوض بها وتنميتها تنمية شاملة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وصحياً ، ويمكن تصنيفها في الآتي :-

أولاً :- المشكلات الإجتماعية : وتتمثل في قيم المجتمع التي تحدد أهداف الحياة ، والعادات والتقاليد والأمثال الشعبية التي يمارس المجتمع الحياة من خلالها وهي بطبيعة الحال نماذج حضارة مختلفة في تصوراتها وقيمها عن قيم الحضارة الصناعية ، وعلى الرغم من أن الديانات السماوية وبخاصة الدين الإسلامي تفرد مكاناً متميزاً لقيمة العمل والكسب الحلال من العمل إلا أن الحياة تظل مع ذلك في المفهوم الديني معبراً لحياة خالدة مقبلة ، ومثل هذا التصور لهدف الحياة يمارس تأثيراً مباشراً على دوافع العمل ، كذلك النفوذ الديني يتدخل إلى حدٍ كبير في تحديد ألوان النشاط المالي فقد ظل موضوع الإستثمار مشكلة لفترة طويلة في المجتمع العربي والمصري ، وذلك بإعتبار أن الفائدة التي تنتج عن الإدخار ربا يحرمه الدين ، أيضاً التراث الإجتماعي الذي يتمثل في العادات والتقاليد والأمثال تمثل رواسب حضارية قديمة وتصورات تقليدية تقوم حول كثير من أنشطة الإنسان مما يؤثر تأثيراً واضحاً ليس على الإنتاج فقط بل على الشخصية وتماسكها وإتزانها عند الريفيين قبل أن يمر بمرحلة التلاؤم والتكيف ، ومثال ذلك تقسيم العمل بين الرجل والمرأة في النشاط الإقتصادي والذي ما زال لا تفتح أمامه المجالات ولا تزال المرأة تمثل عضواً عاطلاً في معظم المجتمعات الريفية ، كما تمارس الأمثال الشعبية أثراً سلبياً في مجال التنمية فهي أمثال باعثة على التواكل والقدرية ، وغالباً ما يتمسك الأفراد بالجانب السلبي في العادات والتقاليد والأمثال الذي يحمل الفشل والتشاؤم .

ثانياً :- المشكلات الإقتصادية : وتتمثل في المقومات الإقتصادية والمالية والخبرات الفنية والإمكانيات الاقتصادية فالإمكانيات الإقتصادية تكون عقبة إذا توافر الظروف الأخرى ودخلت البرامج في دور التنفيذ فتكاليف البرامج ونفقاتها تحد من نوع البرامج وحجمها، فآفة المجتمعات الريفية هي الفقر بجانب المرض والجهل ، فمن أجل إقامة برامج إنتاجية أو مرفقية خدمية لابد من توافر رأس المال ، فالمجتمعات الريفية فقدت فرص تكوين رأس المال لأسباب منها : سيادة أساليب الإنتاج القديمة والإعتماد على إنتاج المواد الخام والتي تكون عادة مادة واحدة رئيسية كالقطن ، وهذه المواد ترتبط بأسواق خارجية تتحكم فيهاعوامل عالمية مما يعرضها لعدم الإستقرار ، وبذلك نجد أن الدول النامية تواجه عبئين في وقتٍ واحد هما: عبء تكوين رأس مال قومي في ظروف غير مناسبة - وعبء تقديم الخدمات التي تفرضها حقوق المواطنة فالتنمية تنصرف في المقام الأول إلي تنمية المجتمع القومي التي هي أساس تنمية المجتمع المحلي فلا يمكن تنفيذ برامج التنمية لمجتمع محلي منفصلاً عن المجتمع القومي فهي إما أن تكون جزءاً من خطة قومية شاملة إذا كان التخطيط مركزياً ، وإما أن تكون برنامجاً خالصاً لمجتمع محلي معين وفي هذه الحالة فإن مساهمة المجتمع القومي شرط أساسي في قيامها.

ثالثاً :- المشكلات السياسية : فالمجال السياسي هنا يتضمن التنظيم السياسي والإداري والقانوني للدولة فالدولة كتنظيم تملك الخبرة الإدارية والسلطة القانونية ومقدرتها الإقتصادية والمالية والفنية تفوق أي مقدرة أخرى في المجتمع ، فالتنمية التي تستهدف العمل في قطاع الإنتاج والخدمات لابد لها من تكامل لا يتم خارج نطاق الدولة ، والخلاصة أن التنظيم السياسي الحديث هو شرط أساسي لعمليات التنمية ، وأن هذا التنظيم السياسي

نفسه عملية تغيير حضاري جديد فحيث لا يوجد مثل هذا التنظيم فإن العوائق التي تقوم أمام عملية التنمية تكون مزدوجة ، لذلك لابد من إيجاد هذا التنظيم السياسي لأنه هو الذي يُعد المقومات الأساسية للتنمية ويوجد أجهزتها ويوفر إمكانياتها أما إذا كان مثل هذا التنظيم قائماً في صورة من الصور غير الكاملة فإن العوائق تنتقل إلي المناطق الأخرى .

رابعاً:- المشاكل الصحية : الحقيقة أن التنمية الإجتماعية والإقتصادية قد صاحبها في بعض الدول التخلص من عدد من الأمراض المعدية وأمراض سوء التغذية كما أمكنها أن تقلل من نسبة وفيات الأطفال والشباب ، ولكنها في نفس الوقت قد تسبب إنتشار عدد من الأمراض الأخرى التي تصيب الناس هذه الأمراض المستحدثة تقتل الناس بسرعة مثل الأمراض المعدية ، ولكنها تهدم الصحة من أساسها وتجعل الحياة عبئاً ثقيلاً على من يقع فريستها، ولذلك يجب على الدولة وهي تبدأ سيرها في طريق التصنيع والتحضر والتنمية أن تتجنب أخطاء الدول التي سبقتها وأن تعلم أن صحة فئات الشعب أساس كل نواحي الأنشطة التنموية ، فالمجتمع الضعيف صحياً لن يستطيع أن يستفاد من ثرواته الطبيعية وموارده البشرية كما أنه لن يستطيع أن يحرز تقدماً في التعليم والإنتاج والتنمية .

ومن المشاكل الصحية التي تواجه التنمية في الريف نوعان :-

الأول: يشمل مكافحة الأمراض المنتشرة بين الناس والتي تحد من قدراتهم على الإنتاج.

الثاني: يهدف إلى وقاية الناس من الأمراض الجسيمة والنفسية التي تصاحب عملية التصنيع ، وأهم أمراض النوع الأول هي أمراض سوء التغذية والأمراض المعدية والكساح والحميات بأنواعها والملاريا والبلهارسيا التي تصيب حوالي60٪ من أفراد الشعب والنزلات المعوية وغيرها من الأمراض

التي تُؤدي بحياة كثير من الأطفال والشباب ، ومكافحة أمراض سوء التغذية والمعدية المتوطنة أكثر إلحاحاً في العلاج بالريف عن الحضر، وتوفير الغذاء الكامل للأفراد أمراً يحتاج إلى كثيراً من النفقات ولكنه يجب أن يحظي بإهتمام الأفراد والدولة .

ويجب أن تحرص الدولة على تنمية الريف من خلال الآتي: توفير العدد الكافي من المتخصصين في الخدمات الصحية - توفير البيئة الصحية من خلال توفير المساكن الصحية وتوفير مياه الشرب النقية والتخلص من القمامة والفضلات بالطرق لعلمية السليمة - القضاء على عوائل المرض مثل الحشرات والقواقع التي تنقل المرض للإنسان- تحصين الأفراد ضد الأمراض- إنشاء مراكز العلاج والعزل لعلاج المصابين ووقاية الأصحاء ، وبذلك نجاح التنمية مرتبط بالقضاء علي مربع التخلف " الجهل- المرض- الفقر- الفساد فى مؤسسات الدولة.

ومن معوقات تطبيق التنمية الريفية المستدامة :-

1- **المعوقات الإدارية وتشمل**: نقص الوعي لدي صانعي القرار والسكان على حدٍ سواء بأهداف التنمية المستدامة ومقوماتها- تضارب السياسات والقرارات وكذلك تضارب أهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار عمليات التنمية مما يؤدي إلي عدم التنسيق والتكامل بين الأنشطة والمشروعات التنموية - نقص الخبرات المدربة والمهارات لأن هناك إحتياج إلي عمالة مؤهلة في الأجهزة والمراكز التنموية والحيوية حتى تتم عمليات إدارة التنمية المستدامة بنجاح - نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يحقق نجاح هذه المشروعات وإستمراريتها- عدم فاعلية التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية سواء المركزية أوالمحلية وبين المؤسسات الأهلية مما يؤدي إلى تصارب القرارات- نقص الإمكانيات والكوادر الإدارية بالمؤسسات الحكومية

اللازمة لتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية المستديمة ومتابعتها وتقييم مستوى أدائها.

2- **المعوقات الإقتصادية ونشمل**: إرتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظراً لإرتفاع تكلفة التكنولوجيا- إرتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار مما يحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

3- **المعوقات السياسية**: حيث يلعب السياسيون دوراً أساسياً في تحديد أولويات التنمية المستدامة داخل الدولة كما أنهم يتحكمون في الآتي : أسعار المواد الخام وعمليات المضاربة - تطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة - تحديد أدوار كلاً من القطاع العام والخاص- أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية لأن معظم معونات التنمية مشروطة بأسباب سياسة ، ومن هنا تنشأ أهمية مقايضة الديون بإجراءات لحماية البيئة .

وترى الدراسة أن معوقات وتحديات التنمية الريفية تنقسم إلي:-

1- عدم التكامل في التنمية حيث لا تسير التنمية في جميع القطاعات بالتوازن .

2- القيم الإجتماعية السائدة مثل : الإنعزالية والتواكل على الغير- عدم الإيمان بالعمل اليدوي وإحترامه - عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات - عدم الإعتراف بالمرأة وأهمية دورها التنموي - غياب دور الشباب فى التنمية والمشاركة فى إتخاذ القرارت .

3- المعوقات الثقافية التي تحض على التواكل وعدم المشاركة في المشروعات التنموية .

4- معوقات إدارية منها : تعقيد الإجراءات- تعقيد وبطء في إصدار القرارات- اللامبالاة والسلبية وتخلف الأجهزة الإدارية القائمة - صعوبة التنسيق بين الأجهزة والوحدات الإدارية – العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة - عدم تطوير التشريعات .

5- تحقيق المصالح الخاصة والأغراض الشخصية والمجاملات .

6- عدم توافر القيادات القادرة على قيادة المشروعات التنموية .

7- نقص الموارد البشرية المتعلمة والمدربة ، المادية ، التنظيمية ، التكنولوجية .

8- عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية .

9- عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كلاً من المركزيات والمحليات في التخطيط .

10- نقص الوعي التخطيطي والتنموي .

11- تجاهل المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع .

12- الفساد الإداري فى مختلف قطاعات الدولة وغياب الضمير الوطنى .

13- مشكلة الحدود الإدارية - التقسيم الإدارى للوحدات المحلية .

14- إرتفاع نسبة الأمية والبطالة والفقر والأمراض .

15- تلوث البيئة وإستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة حالياً دون مراعاة حق الأجيال القادمة .

16- غموض إختصاصات ودورالتنظيمات والقيادات المحلية .

17- عدم وجود سياسة واضحة الأهداف في التخطيط وصعوبة تنفيذها فى الواقع.

18- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التخطيط والتنمية سواء فى إتخاذ القرارات أو التنفيذ أو المتابعة أو التقييم .

19- الإعتماد على نماذج دخيلة غير مستمدة من ثقافة المجتمع المحلي .

20- عدم توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات المحلية .

وإذا كانت العوامل التي تعوق التنمية في مجتمع من المجتمعات تتفاعل وتتساند إلا أنه يمكن تصنيفها من أجل الدراسة والفهم فى الآتي:-

أولاً :- العوامل الثقافية وتتمثل في الآتي:-

1- **العادات والتقاليد** : حيث تتضح قوة العادات والتقاليد والتمسك بالقيم في المجتمع الريفي عن الحضري ولذلك يكون الإتجاه نحو التغيير

والتجديد إتجاهاً سلبياً ، وتوجد معوقات شخصية لمقاومة أي تغيرات جديدة تطرأ علي بناء الشخصية وتحدث هذه المقاومة للحفاظ على ثبات الشخصية وإتزانها ورفض أي تغيير في عملها للخوف من المجهول الذي يسير إليه التغير.

2- **المعتقدات:** ويكون لها دوراً فعال في إعاقة التنمية وهناك أمثلة كثيرة على ذلك: ففي السودان قاوم أفراد قبيلة البيجا إستخدام الجرارات الميكانيكية التي إستخدمت في حرث الأراضي الزراعية وكانوا يحاولون إعتراض طريق سيرها لإعتقادهم أنها تفسد الأرض ، كذلك موقف الهندوس من الأبقار وتقديسهم لها قد وقف حائلاً دون قبول أي نمط ثقافي جديد خاص بتحسين إستغلال هذه الثروة الحيوانية التي كانت من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد الهندي .

3- **القيم** : إن كل ثقافة من الثقافات تشتمل على قيم إجتماعية وثقافية ودينية تسود المجتمع ولابد أن يضع المخطط في إعتباره هذه القيم ويتعرف عليها قبل التخطيط لتنمية المجتمع ، فكثيراً ما تعوق القيم نجاح مشروعات وبرامج التنمية ، ومن أمثلة ذلك مشروع التقليل من ذبح الحيوانات والأبقار التي يقوم بتربيتها قبائل شرق أفريقيا كوسيلة لتحسين الإنتاج الحيواني ، ونجد في كثير من المجتمعات التقليدية أن مشاكل التغذية والطعام تعتبر من المشاكل التي تواجه الهيئات العاملة في التنمية ، فمثل هذه المشاكل تواجهها منظمة التغذية العالمية لحل مشاكل نقص الطعام ، وذلك لرفض المواطنين زراعة محاصيل غذائية لأنها غير مألوفة لديهم أو لإرتباطها ببعض القيم الدينية كذلك عدم تربية الخنازير عند المسلمين فالقيم الدينية تمنع ذلك ، أيضاً عدم قبول

السمك في الوادي الجديد كغذاء جديد بالواحات وعدم تقبلهم لأنواع الأرز الجديدة التي تزرع في الأراضي المستصلحة .

ثانياً :- العوامل الإجتماعية ونشمل:-

1- **نظام الملكية :** من أهم النظم الإجتماعية المعوقة للتنمية نظام الملكية التقليدية نظراً لتشابك حقوق الملكية وتعقدها وإختلاف أشكالها حيث يسوده الإتجاه نحو الجمعية في المجتمع الريفي التقليدي بينما ينمو الإتجاه الفردي مع التغيير والتحضر والتصنيع ، مثال ذلك نظام الملكية في الوادي الجديد حيث تبين أن الملكية هناك كانت ملكية مياه وليست ملكية أرض فمن يملك المياه يملك الأرض ، وكان لذلك أثره في تفتت الملكية وتوزيعها في مناطق متناثرة وفقاً لتفرق مصادر المياه من العيون والآبار.

2- **نظام القرابة** : حيث يلعب هذا النظام دوراً هام في المجتمعات الريفية ، فالإرتباط بالجماعة شعور ضروري لمعظم أفراد المجتمع بوجه عام للإحساس بالأمان النفسي والإستقرار ، ومثال ذلك الإرتباط بالعائلة الكبيرة والأصدقاء وزملاء العمل وجماعة القرابة ، ويتطلب ذلك الإرتباط سلوكاً مثالياً تجاه أعضاء الجماعة ، ويتضح في الشعور القوي بالإلتزامات المتبادلة بين أعضاء الجماعة ، وهذا السلوك يؤدي عدة وظائف في أوقات الشدة والأزمات ونقص الطعام والأزمات المالية وحالات الوفاة والكوارث ومناسبات الزواج وغيرها من المواقف الإقتصادية والمعنوية .

3- **النظام السياسي** : هناك كثيراً من المواقف التي توضح أثر النظام السياسي كمعوق للتنمية في المجتمعات الريفية ويتوقف ذلك على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه

وتنفيذ المشروعات ، وقد تبين أن هناك علاقة بين السلطة التقليدية المحلية ودرجة عزلة المجتمع المحلي ووسائل الضبط الإجتماعي وعملية التنمية ، فتحقيق التنمية يتطلب ضرورة تدخل السلطة لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية ، وهذا يعني زيادة سلطة الإدارة والهيئات الحكومية مما يؤدي إلى ضعف السلطة التقليدية المحلية .

4- **العصبية** : تواجه المجتمعات في مرحلة التحول ببعض الجماعات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق أهداف التنمية وقد يكون للعصبية دوراً في هذا الموقف حيث يقف أعضاء كل جماعات المجتمع لمعارضة الجماعة الأخرى لوجود عداوة بينهما أو وجود تضامن وتماسك بين الجماعات ضد الجماعات الأخرى ، ويكون لهذه العصبية دوراً هام في إعاقة برامج ومشروعات التنمية كما حدث في باكستان والهند عام1955م ، وكانت العصبية واحدة من المشاكل التي واجهت البرامج والمشروعات التنموية ، وتبين أن عدم تقبل التغيير ناتج عن العلاقات الإجتماعية القائمة بين الزمر" الجماعات " الإجتماعية لمعارضة التغير في ذاته .

5- **الإستقلال وتعارض المصالح** : يسود الإعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد إستقرارهم وشعورهم بالأمان ، ويؤدي إلى تفكك تماسكهم ولذلك يقف كثيراً منهم ضد التغيير ويكون للشائعات التي تنتشر في المجتمعات الريفية دوراً في تعميق هذا الإعتقاد وتقوية هذه المعارضة ، كما يمكن للإنتهازية وإستغلال بعض الجماعات أو الوظائف للحصول على فوائد ومكاسب معينة دوراً في إعاقة عملية التنمية .

ثالثاً :- العوامل المادية والفنية وتشمل :

1- **الظروف البيئية الطبيعية والمناخية** : قد تكون عاملاً من العوامل المعوقة للتنمية في المجتمعات الريفية التي تعتمد مباشرة على الطبيعة حيث تتدخل البيئة الطبيعية تدخلاً قوياً في تشكيل النظم الإجتماعية ، ويتمثل تأثير البيئة بوضوح في النشاط الإقتصادي ، وعلى قدر الدور الإيجابي للظروف الطبيعية يكون تشكيل الحياة في المجتمع ، وإن كان الطرف الآخر سلبي يؤدي إلى إعاقة نمو وتطور هذه المجتمعات حيث تؤثر البيئة الطبيعية على تنمية المجتمعات المحلية فعلي الرغم من أنها توفر الإمكانيات الإقتصادية والموارد التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي بالمجتمع إلا أنها قد تقف عائقاً في سبيل تحقيق أهداف التنمية .

2- **الخدمات** : تتمثل الخدمات كمعوق للتنمية في عدم كفاية المرافق العامة ونقص الخدمات في جميع المجالات الصحية والتعليمية وغيرها، وكذلك قد تواجه وحدات الخدمات مشكلة تتمثل في نقص الموارد البشرية المتخصصة والمواجهة للتنمية من حيث الكم والنوع .

3- **هيئات التنمية** : فتعدد هذه الهيئات في مجتمع واحد مع عدم إختلاف الأهداف التي تحققها يعتبر معوقاً للتنمية حيث يؤدي إلي إزدواج الخدمات وتكرارها لعدم التنسيق والتكامل بين هذه الهيئات وظهور التنافس بينها مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الخدمة .

4- **التدريب** : حيث يواجه المخططون صعوبة في تخطيط البرامج والمشروعات لنقص المتخصصين من ناحية ونقص التدريب والأجهزة الفنية من ناحية أخرى ، وكذلك يؤدي عدم وجود الحافز إلى إنخفاض الأداء الوظيفي الذي يؤثر علي عملية التنمية فالموارد البشرية لا يعني بها عدد

السكان فقط ، وإنما درجة وتنوع كفاءاتهم مع وجود إمكانيات لإستغلال هذه الكفاءات .

5- **الهجرة** : تعتبر من أهم معوقات التنمية الريفية والنهوض بالمجتمع فعدم إرتباط الناس بالأرض وعدم ولائهم للمجتمع المحلي الذي يعيشون فيه معوقاً للتنمية ومع ذلك قد تكون الهجرة إلى المدينة بمثابة عامل مشجع للتنمية إذا كان القصد منها رفع المستوى الإقتصادي لأسرته وأقاربه وذلك على الرغم من أن المجتمع الريفي يعد المصدر الأساسي للقوى البشرية التي تعمل في مختلف المجالات ومع ذلك يهاجر كثيراً من أبناء الريف إلي الحضر سعياً وراء الإلتحاق بأي أعمال لرفع مستواهم الإقتصادي والمعيشي، وبالتالي هذه الهجرة تؤدي إلى إزدياد نسبة نمو السكان في الحضر عن الريف ، وهذا يفسر درجة تركز الخدمات العامة والمرافق في الحضر حتي تستوعب هذه الزيادة عن الريف الذى يعاني نقص حاد في هذه الخدمات والمرافق .

أسس نجاح عمليات التنمية الريفية :- تعتبر تنمية المجتمع الريفي عنصراً هام تعتمد عليه التنمية الشاملة وليس عاملاً مكملاً لها فهي ليست مجرد إحداث تغييرات في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية للريف بل تعديلاً جوهرياً لها فيجب أن تقوم على أسس التنمية الشاملة . ولنجاح عملية التنمية الريفية يجب أن تتميز الجهود التنموية بالآتي :-

1- **تطلعية** : وتعني أن تعترف بالبعد الزمني وقيمة العلم ، بمعنى أن تكون مبنية على خطة يتعرف من خلالها علي الماضي والحاضر والتطلع للمستقبل .

2- **القومية** : بمعني أن تصبح ذات حركة عامة وتشمل كل قطاعات الدولة وتسهم في دعم جهود التنمية الشاملة .

3- **التكاملية** : بمعنى أن تشمل كل الخدمات الإجتماعية والإقتصادية بشكل متوازن ومتفاعل ومنسق بما يتفق مع إحتياجات المواطنين ، وأن تساهم في دفع الأجهزة الحكومية والمواطنين للمشاركة في مشروعات التنمية .

وأيضاً لنجاح التنمية الريفية أسس يجب أخذها في الإعتبار وهي : مشاركة الأهالي بالجهود الذاتية في مجالات التنمية الريفية ، وتقديم المساعدات المادية والخبرات الفنية لهم من جانب الحكومة لتقليل الفجوة بين الريف والحضر، كذلك يجب إكتشاف موارد وإمكانيات وإحتياجات المجتمع الريفي وإستغلالها لتحقيق أهداف التنمية الريفية ، بجانب ذلك ضرورة إكتشاف القيادات المحلية التي تقوم بدورٍ في نشر الوعي بين الأهالي وتشجيعهم على المشاركة في حل مشكلات مجتمعهم إن دعامات نجاح التنمية الريفية تعمل على تغيير إتجاهات الريفيين والتأكيد على مشاركتهم المستمرة في برامج ومشروعات التنمية لتحديد إحتياجاتهم الأساسية والمشاركة في حل مشكلاتهم وحثهم على تنمية شعور التضامن والإنجاز بجانب دعامة أخرى تتمثل في الإتفاق على سياسة إجتماعية منسقة وإختيار أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية لتحقيق أهداف التنمية الريفية الشاملة .

دور التنظيمات المحلية " الشعبية والتنفيذية " في تنمية المجتمع :- بدأت هذه التنظيمات تلعب دوراً مؤثراً في السنوات الأخيرة ، كما بدأت تتحمل بعض المسئوليات التي لم تعد الدولة أو الحكومة المركزية قادرة على القيام بها في ظل سياسات الخصخصة والإنفتاح الإقتصادي وكان من أهداف هذه التنظيمات القيام بمشروعات تحسين نوعية الحياة للمواطنين خاصة في الريف أو تحسين نوعية البيئة ، وتوفيرالخدمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والصحية والثقافية للمواطنين ، وبالتالي دور هذه التنظيمات في التنمية يرجع

لقدرتها على التجاوب والتفاعل مع المتغيرات في المجتمع المحلي وأيضاً لقربها المباشر واليومي من المواطنين .

ويري البعض أن دور هذه التنظيمات في التنمية الريفية يعتمد على الإستمرارية والشمول وأن من أهم عوامل إستمرار هذه التنظيمات المحلية في تحقيق التنمية الريفية تتمثل في الأدوار الآتية :

1- **الدور السياسي** : هذه التنظيمات تلعب دوراً في الدفاع عن الهوية القومية للمواطنين الريفيين لمواجهة إهمال الحكومة المركزية للريف ولعبت هذه التنظيمات هذا الدور منذ سنوات طويلة لمواجهة النفوذ الأجنبي .

2- **الدور الديني** : يمكن أن تلعب هذه التنظيمات دوراً في هذا الجانب الذي يشكل ملامح وأهداف التنمية الريفية فالدين يعتبر عاملاً مشجعاً لتقديم المساعدات والمشاركة في جهود التنمية ، وخاصة أنه إختلطت الأهداف الدينية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتتمثل هذه الأهداف في تقديم الخدمات الصحية والإجتماعية .

3- **الدور الإجتماعي والإقتصادي** : ويستهدف هذا الدور تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات الرعاية الإجتماعية للأسر الفقيرة وغيرها من مساعدات وخدمات أساسية وإنسانية ، كما أنها تلعب دوراً في إدارة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة المركزية عن تقديم الخدمات بالمجان ، ويتم ذلك من خلال تشجيع المشاركة الشعبية في تقديم الخدمات للمواطنين .

كما يمكن أن نشير إلى أن للتنظيمات المحلية الشعبية والتنفيذية أدواراً في تنمية المجتمع الريفي تتمثل في الآتي :-

1- **الدور الصحي** : ويتمثل في الوقاية من الأمراض والتوعية الإرشادية الصحية وتقديم العلاج من خلال تقديم الخدمات الصحية المناسبة لجميع المواطنين بجانب تقديم خدمات الإغاثة في حالات الطوارئ .

2- **الـدور التثقيفـي** : ويتمثـل في الأنشـطة الثقافيـة مـن خـلال حمـلات التوعيـة والندوات والمحاضرات والملصقات والنشرات والمساهمة في محو الأمية وغيرها من الخدمات الثقافية .

3- **الدور التدريبي** : حيث تقوم من خلاله بتدريب الكوادر البشرية على الأعمال الحرفية واليدوية مثل النجارة والتدريب المنزلي على صناعة السجاد وغيره ، بجانب إعداد دورات تدريب للحاسب الآلي وذلك لإيجاد فرص عمل للشباب .

4- **الدور البيئي** : ويشمل إقامة مشروعات لحماية البيئة من التلوث من خلال تنظيم حملات التوعية البيئية والنظافة العامة وزراعة الأشجار وإنارة الشوارع والرصف وغيرها من خدمات البنية الأساسية .

5- **الدور الترفيهي** : ويتم من خلال إقامة نوادي ريفية ومراكز شباب ومعسكرات صيفية للشباب وتنظيم رحلات لطلاب المدارس بهدف تنشئتهم تنشئة صحية وروحية وسلوكية وإجتماعية بجانب غرس قيم الولاء والإنتماء للوطن .

6- **المساعدات الإجتماعية** : من خلال إعطاء قروض وإقامة المشروعات الصغيرة التي تؤسسها الوحدات المحلية لمساعدة الأسر المنتجة والشباب .

وأيضاً للتنظيمات المحلية دوراً في مشروعات تنمية القرية والحفاظ على البيئة : حيث تعتمد برامج ومشروعات التنمية الريفية المتكاملة على المشاركة الشعبية الداعمة والمساندة للجهود الحكومية لتنفيذ مشروعات وأنشطة تنموية محلية لأن التنظيمات المحلية تعتبر أهم أداة لتنظيم المشاركة الشعبية التي تحتاجها الحكومة لتنفيذ مشروعاتها ولذلك منحت الحكومة المركزية هذه التنظيمات أدواراً تنفيذية في مشروعات التنمية كتعبير عملي مباشر عن المشاركة الشعبية في تنفيذ المشروعات التنموية ، وكذلك بدأت وزارة البيئة دعم المشاركة بين

الوزارة والتنظيمات المحلية في القرى والمحافظات المصرية للحفاظ على البيئة مثل معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة وتدوير المخلفات الزراعية بالإضافة إلى دعم وتقوية المبادرات البيئية الخاصة بالتنظيمات المحلية لإيجاد فرص عمل وبناء قدرات العاملين فيها مع تطبيق النماذج الناجحة للمبادرات البيئية ، وكذلك تزداد أهمية دور هذه التنظيمات في مصر نتيجة لتبني سياسة التحرر الإقتصادي والتي أدت للتحول إلى إقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات الاقتصادية والخدمية بجانب حدوث تغييرات جذرية في دور الدولة حيث فتحت المجال للقطاع الأهالي والخاص الهادف للربح إلى جانب القطاع الحكومي لتحقيق التنمية ، ولذلك وجود التنظيمات المحلية يعمل على ضمان توفير ووصول الخدمات اللازمة للأهالي بجانب مراعاة مستوى الدخل الإقتصادي للمواطنين بإعتبارها الأكثر قرباً وتفاعلاً مع المواطنين يومياً، وأيضاً مراعاة الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع الريفي .

ويضاف دورين آخرين للتنظيمات المحلية هما :-

1- **الدور التعليمي** : بإعتبار أن هذه التنظيمات قائمة على خدمة المواطنين وتراعي تحسين نوعية الحياة لهم وتوفير خدماتهم بما يتناسب مع ظروفهم فإنها يجب أن تقوم بدوراً يتمثل في عمل مجموعات تقوية بأسعار رمزية للطلاب خاصة الشهادات ، بجانب إنشاء دور لتحفيظ القرآن وتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة وإنشاء مركز لتعليم الحاسب الآلي واللغات وذلك لإيجاد فرص عمل وتأهيل الشباب لشروط سوق العمل اليوم .

2- **الدور الإنتاجي** : وذلك من خلال عمل مشروعات إنتاجية صغيرة مثل مشروعات الأسر المنتجة مثل عجول التسمين وتربية الدواجن وإنتاج عسل النحل ومنتجات الألبان وغيرها.. .

وبناء على ذلك يتمثل دور التنظيمات الشعبية والتنفيذية المحلية في تنمية المجتمع خاصه الريف في الآتي :-

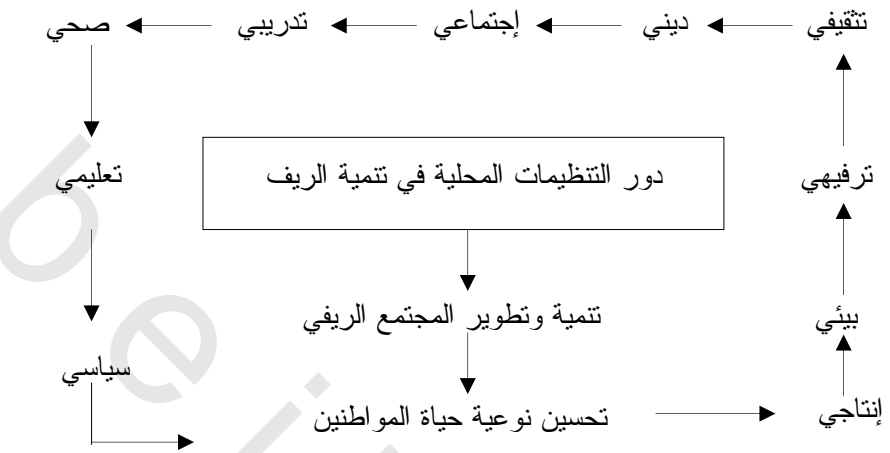

إن التنمية الريفية لا تعني مجرد إدخال عدد من التغيرات ، وإنما يقصد بها مدي قدرة الأهالي على التكيف مع مجموعة التغيرات المترابطة ، وهذا يشير إلى ضرورة توحيد الجهود بين الجهات والمنظمات المعنية على مستوى المجتمع المحلي لأن الخلاف وعدم التكامل والتنسيق بين هذه الجهات يؤدي إلى تشتيت الجهود ، وربما إلى إنقسام لأهالي فيما بينهم ، ولذلك يجب أن تسير التنمية الإجتماعية والإقتصادية في الريف في خطوط متوازنة مع المستوى القومي . فالمجتمع الريفي لا يمكنه حل مشكلاته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في معزل عن الدولة أو المجتمع المحلي المحيط به فالتعاون المتبادل بين المجتمع والمؤسسات وبعضها له أهمية في منهج الإصلاح والتنمية والتطوير والنهوض بالمجتمع الريفي وبالتالي تقدم الدولة ، فكثيراً من مشكلات الحياة الريفية مثل البطالة والميكنة الزراعية وإستخدام الكهرباء وتحسين المسكن الريفي لايمكن حلها من خلال برامج شاملة مستوحاة من المستوى القومي ولكن من خلال برامج تناسب واقع الحياة الريفية ، كما أن المناطق الريفية التي تمر بمرحلة الإنتقال والتحول من المجتمع التقليدي

إلى التكنولوجي تحتاج إلى جهود كبيرة في مجال التنمية الشاملة حيث أن الأهالي في هذه المناطق الريفية يصبحون تحت تأثير التغير بكل ما يصاحب ذلك من أساليب جديدة في الحياة والمهارات والمعارف التكنولوجية التي يصبح من الضروري الإلمام بها ، وعلى ذلك يتحول الموضوع من مشكلة التنمية الإجتماعية والإقتصادية إلى مشكلة التنمية الثقافية تلك التي تعني بتعديل الأفكار والإتجاهات وأساليب الحياة والسلوكيات والعادات والتقاليد وتعني بصورة أشمل بتعديل الإطار الأيديولوجي .

سياسات التنمية الريفية :-

تقوم تنمية المجتمع في المناطق الريفية على سياسة إجتماعية محددة المعالم تتفق وإحتياجات المواطنين فيها من جهة وآمال المجتمع ، هذه السياسة تتحدد في الآتي :

1- ربط الجوانب الإقتصادية بالخدمات الإجتماعية والعامة اللازمة للمجتمع في إطار برنامج متوازن يهتم بأساليب الزراعة الحديثة وتربية الحيوان مثلما يهتم بالخدمات الصحية ومكافحة الأمية بما يزيد من القدرة على التقدم .

2- الربط المتكامل بين أعمال التنمية فيجب أن يكون ذلك على كافة المستويات المحلية والقومية .

3- الترابط والتكامل بين النواحي الزراعية والصحية والتعليمية والتنظيمية مع الأحوال الإجتماعية كما تقوم تنمية الريف على عدة أسس وقواعد توصل إليها العاملون في هذا الميدان نتيجة لخبراتهم في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في الآتي:-

أ- يجب أن تتمشي البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي ، كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع الريفي بأنها مشكلات تعكر صفو وجو الريف فبعض حاجات البيئة يشعر بها أفراد المجتمع وبعضها الآخر لا يشعرون بها .

ب- يجب أن يعطي لتغيير إتجاهات الأفراد نفس الأهمية التي تعطي للحصول على النتائج المادية من مشروعات تنمية المجتمع المحلي لأن إيقاظ شعورالأفراد بأن تحسين أحوالهم يكون أولاً من خلال جهودهم والإعتماد على أنفسهم يجعلهم يُطمئنواً إلى التقدم المستمر.

ج- تهدف تنمية المجتمع الريفي إلى إسهام الأهالي في شئون مجتمعهم والنهوض به وهو أحد الأهداف بعيدة المدى لتنمية الريف .

ح- من أهداف تنمية المجتمع الريفي الأساسية التعرف على القيادات المحلية الشعبية وتشجعيها وتدريبها لإدارة عملية التنمية .

خ- الإعتماد على مشاركة الشباب والنساء في مشروعات التنمية الريفية .

د- لنجاح مشروعات التنمية وتكون ذات أثر في حياة الأفراد فإنها تحتاج إلى دعم ومعاونة الحكومة لأن موارد المجتمع المحلية المالية والفنية قاصرة على دفع برامج التنمية ، لذلك يجب أن تتولي الحكومة أو الهيئات غير الحكومية مساعدة الجهود المحلية الفنية والمادية .

هـ- أن تطبيق برامج ومشروعات تنمية المجتمع الريفي تتطلب الإتفاق على سياسة غير متغيرة وعمل التنظيمات الإدارية وإختيار الموظفين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم البحوث والتجارب وهذا يضمن تقدماً مستمراً في حياة المجتمع .

ويري الباحث أن سياسات التنمية الريفية يجب أن تحرص على تكوين تنظيمات أهلية يتولى فيها الأهالي بأنفسهم دراسة إحتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الإحتياجات ، ووضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها حتى تكون هذه التنظيمات بمثابة قاعدة تتولي نشر مفاهيم التنمية الشاملة المتواصلة والمستدامة عملياً ونظرياً ، وتعمل في الوقت نفسه على تحقيق التطور الإجتماعي والإقتصادي والحضاري والعمل على إظهار النقص في الخدمات والمشروعات الإصلاحية

مستثمرة في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة حالياً تحت إشراف وتوجيه فني ودعم مادي من جهاز تنمية المجتمع على أن تتضمن أنشطة هذه التنظيمات نواحي متنوعة منها : رعاية الأسرة ، النظافة العامة ، تدريب أفراد الأسرة على الصناعات البيئية الريفية لزيادة الدخل ، إنشاء دور الحضانة وتحفيظ القرآن ، محو الأمية ، برامج للإرشاد والتوعية ، إنشاء المكتبات العامة ، كما تتولي تنفيذ المشروعات العامة التي تحتاجها القرية مثل إقامة المساجد والمرافق العامة وإنشاء شبكات الكهرباء وصيانة وترميم وتركيب حنفيات المياه وإصلاح مداخل القرى ، ويجب أن يمتد نشاط هذه التنظيمات إلى النهوض الإقتصادي بالقرية من خلال إقامة معامل تصنيع الألبان ومصانع السجاد وغيرها وكذلك مشروع إنتاج عسل النحل ودودة القز لرفع قيمة الخامات المنتجة بالقرية وزيادة دخل الأفراد ، كما تمثل الرعاية الصحية جانباً هاماً من نشاط هذه التنظيمات لأنها تحفظ للأفراد صحتهم البدنية والنفسية مما يوفر طاقاتهم على العمل والإنتاج ، كذلك يجب أن تتضمن سياسات التنمية جانباً وقائياً يشمل التربية والتثقيف الصحي ورعاية الأمومة والطفولة والصحة المدرسية ، والوقاية من الأمراض المعدية وتحسين البيئة والتغذية مما يقلل من نسبة الإصابة بالأمراض وتنشئة أجيال سليمة وواعية بالعادات الصحية ، بالإضافة إلى الجانب العلاجي من حيث تسهيل علاج الأمراض المتنوعة من بدايتها حتي تقل نسبة المضاعفات والوفيات بسبب الأمراض ، ويتم ذلك من خلال توفير الوحدات الصحية المتكاملة في القرى .

معايير التنمية الريفية :-

إذا كانت التنمية تتم عن طريق إشتراك جهود أغلب أفراد المجتمع فإن الزيادة في الدخل القومي" الناتج القومي" سوف ينعكس في زيادة مستوى المعيشة وهو أكثر أهداف التنمية إلحاحاً في معظم الدول النامية ، وقد أجريت دراسة على15 دولة نامية ومنها مصر لتحديد كيفية توزيع الدخل بين أفرادها، إتضح

منهـا أن أفقـر20٪ مـن عـدد السكـان في هـذه الـدول يحصـلون علـي5,7 ٪ فقـط مـن الدخل القومي ، في حين أن أغني20٪ من السكان يحصلون على 51,8 ٪ من الدخل القـومي بهـا ، وبـذلك يتضـح مدى إتسـاع الفجـوة الداخليـة بـين أفقـر وأغنـي20٪ مـن السكان الأمر الذي يعكس ضرورة الحاجة إلى مزيد من الجهود التنموية التي يجب أن تبـذل لتقليـل الفـوارق في توزيـع الـدخول مـن ناحيـة وعوائـد التنميـة مـن ناحيـة أخرى بمعني"عدالـة توزيـع المـوارد" لأن متوسـط نصيـب الفـرد مـن الـدخل القـومي الحقيقي ومعدل النمـو فيـه لا يعكسـان التحسن في مستوى معيشة الأفـراد ، فـإذا كانت الفئة الفنية في المجتمع هي التي تستأثر بمعظم الزيادة في الدخل القومي فـإن عمليـة التنميـة سـوف يصـاحبها زيـادة مشـكلة الفقـر وسـوء توزيـع الثـروة في المجتمـع ، ومـن هنـا طالـب كـثيراً مـن الإقتصـاديين إسـتخدام معـايير غـير نقديـة لقيـاس مستوى المعيشة أو الرفاهيـة بجانـب متوسـط دخل الفـرد بمعنى تحديـد أثـر التنميـة علـى إعـادة توزيـع الـدخل القـومي بـين الأفـراد ، ويطلـق عليهـا " المعـايير الإجتماعية للتنمية " حيث تهتم هذه المعايير بالتغيير في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات التغذية التي يحصل عليها أفراد المجتمع في المتوسط ، ومـن هـذه المعـايير الآتي :-

1- **المعـايير الصـحية** : لأن تحسـن المسـتوى الصـحي في المجتمـع الريفـي يعـد مـن الأهـداف الأساسـية للتنميـة الريفيـة الاقتصـادية ، وذلـك لأن إرتفـاع المسـتوى الصـحي يـؤدي إلى زيـادة إنتاجيـة الأفـراد وبالتـالي إرتفـاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية كما يـؤدي إلى إنخفـاض معدل الوفيات خاصة الأطفال ، ولذلك يجب أن تهتم الدولة بتحسين المستوى الصحي لأفرادها من خلال توفير الخدمات الصحية والأدوية والأجهزة الطبيـة الحديثـة ووسـائل الوقايـة مـن الأمـراض خاصـة المسرطنة ، ومـن المعايير التي تستخدم لقياس مدى تحسن المستوى الصحي : عدد الأفراد

من السكان لكل سرير في المستشفي أو عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الوافيات لكل ألف من الأطفال فكلما نقص عدد الأفراد دل ذلك على حدوث تحسن في مستوى الخدمات الصحية .

2- **معايير التغذية** : لا يقل مجال مستوى التغذية أهمية عن مجال الخدمات الصحية فقدرة الأفراد على الإنتاج تتأثر بحالتهم الصحية والتي ترتبط بمستوى التغذية ونوع المواد الغذائية التي يحصل عليها الفرد ، ويعد سوء التغذية هو السائد لأغلب أفراد الطبقة الفقيرة وهي الطبقة العاملة في جميع المجالات ، وبالتالي تؤثر على الحالة الصحية لهم وتؤدي إلى هبوط كفاءتهم الإنتاجية وإنخفاض في مقدرتهم على الإنتاج ، وعليه أصبح التحسن في مستوى التغذية ونوعية المواد الغذائية المتوفرة للأفراد من أهداف التنمية الريفية ، وقد بينت الدراسات في هذا المجال أن حوالي55 ٪ من السكان يعيشون في مستوى أقل من الحد الأدنى اللازم من السعرات الحرارية لحياة الأفراد .

3- **المعايير التعليمية والثقافية** : يعتبر الإهتمام بالخدمات التعليمية والثقافية من أهم عوامل تحقيق أهداف التنمية الريفية ، فالتنمية الإقتصادية تتطلب بجانب عناصر الإنتاج المادية ضرورة تضافر العنصر البشري مع هذه العناصر وتتحقق تنمية العنصر البشري بعدد من الطرق منها: التعليم والتدريب والثقافة ، ولا شك أن الإهتمام بالتعليم وإنتشار الخدمات التعليمية والثقافية يؤدي إلى الحد من ظاهرة تفشي الأمية والجهل ، وبالتالي المرض والفقر والفساد ، فالتحسن في نوعية العنصر البشري يساعد على زيادة معدل النمو الإقتصادي لأن التعليم يساعد في القضاء على المفاهيم والعادات والتقاليد التي تعوق عملية التنمية ، كما يساعد على توفير الكوادر العلمية اللازمة لتزويد القطاعات

الإقتصادية بالفنيين والإداريين ، كذلك زيادة الوعي الثقافي لدي أفراد المجتمع يساعد على زيادة مساهمة الأفراد في الحياة الإقتصادية وهذا التحسن في نوعية العنصر البشري له بعدين أساسيين : أحدهما إستهلاكي ، والثاني إنتاجي : فالبعد الإستهلاكي الذي يؤدي إليه المستوى التعليمي والثقافي للفرد يتمثل في ظهور الرشد الإقتصادي لدي الأفراد عند إنفاق دخولهم على السلع والخدمات ، وفي زيادة مقدرتهم على التمتع بوسائل الرفاهية التي يستحدثها العلم والتكنولوجيا، كما يؤثر المستوى العلمي والثقافي للأفراد على عاداتهم الإنفاقية وتكوين المدخرات التي تعتبر من أهم عناصر التنمية ، أما البعد الإنتاجي يتمثل في رفع مستوى المعرفة الفنية وتحسين كفاءة الأفراد وزيادة إنتاجهم بما يزيد من معدل النمو الإقتصادي وتشير أغلب الدراسات أن الإستثمار البشري" الإنفاق على التعليم والثقافة وخدماتهم" له عوائد جيدة لا تقل عن عوائد الإستثمار المادي" الآلات والمعدات ".

ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الآتي :-

أ- نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج القومي .

ب- نسبة المتعلمين للقراءة والكتابة من السكان .

ج- نسبة المقيدين في مدارس التعليم الأساسي والثانوي والجامعي فمن الملاحظ أنه كلما زادت هذه النسب كلما دل ذلك على إنتشار التعليم بين أفراد المجتمع، وبالتالي زيادة المهارات التي تحتاجها عمليات التنمية خاصه في الريف .

ولذلك عرفت التنمية بأنها قدرة الإقتصاد القومي على التوليد والإستدامة للزيادة السنوية في إجمالي الناتج القومي بنسبة تتراوح بين5:7٪ أو أكثر وهذا يعني

تحقيق زيادة متواصلة في مستوى دخل الفرد بـ 4:2٪ سنوياً على إفتراض معدل نمو سنوي هو3٪ سنوياً .

وأوضحت خبرات الخمسينات والستينات عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية في مجرد النمو الإقتصادي السريع لكن العبرة بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة الفقراء ، وفي أوائل التسعينات ظهرت مراجعات البنك الدولي الذي كان يساند النمو الإقتصادي الكمى منذ الثمانينات كهدف رئيسى للتنمية الإقتصادية حيث أعلن في تقريره عن التنمية لعام1991م أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة ، وعلى الرغم من أن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً عالية ولكنها في نفس الوقت تتضمن تعليماً جيداً وخدمات صحية متميزة ومتوفره وفقراً أقل وبيئة نظيفة وحرية أفضل للأفراد وحياة ثقافية للجميع .

ويشير ذلك إلى التنمية البشرية وهي تنمية الناس ومن أجل الناس وبواسطة الناس بمعنى كفالة توزيع ثمار التنمية توزيعاًعادلاً، وتعني التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات للناس هذه الخيارات لا نهائية غير أنها تحدد بمحددات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وصحية وثقافية وهي مطلقة أو متغيره بمرور الزمن، وأن يعيش الناس حياة صحية مكتسبين المعرفة المتنوعة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي مناسب ، والتمتع بفرص العمل والإنتاج والإحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان والمواطنة .

أي أن للتنمية البشرية جانبان هما :

الأول : تكوين القدرات البشرية أي تحسين المعرفة والصحة وغيرها .

الثاني : هو إستخدام الناس لقدراتهم التي إكتسبوها في الأغراض الإنتاجية أو في قضائهم لوقت الفراغ أو في نشاطهم الثقافي أو السياسي أو الإجتماعي .

ومفهوم التنمية الشاملة المتواصله يعتبر هو الأكثر قبولاً الآن حيث ينظر إلى التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمار وعائد التنمية توزيعاً عادلاً والإنتفاع بآثارها الإجتماعية والبيئية والصحية والإقتصادية وفي كافة المجالات الأخرى وبقابليتها للإستمرار والإرتقاء بالمستفيدين منها فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الفقيرة أو التي تهتم بشرائح إجتماعية على حساب أخرى أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحرمات أو المخله بالتوازن الإجتماعي والسياسي ولا تحترم حقوق الإنسان في الحرية والمواطنة وحقوق الأجيال القادمة في الموارد الحالية ، تعتبر نقيض التنمية المتواصله المستدامة . ولذلك حددت تقارير التنمية البشرية المتتالية عناصر التنمية الريفية المستدامة في الآتي :-

1- **الإنتاجية** : وتعني مقدرة البشر على القيام بأنشطة منتجة جديدة .

2- **المساواة** : وتعني تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الديانة أو مستوى الدخل وغير ذلك .

3- **الإستدامة** : وتعني عدم الإضرار بحقوق الأجيال القادمة سواء بإستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو عبر الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال المستقبلية أو عدم الإهتمام بتنمية الموارد البشرية التي تلاحق تطورات المستقبل.

4- **التمكين** : فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم لذلك عليهم أن يشاركوا في إتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم ، وهنا تظهر أهمية تنظيمات المجتمع سواء المحليات أو منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ، وإمكانية المحاسبة للحكومة في حالة التقصير فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقي سلبي بل عامل فاعل في إحداث التغيير والتطور والتنمية .

وفي نهاية التسعينات تم وضع عدة أهداف أساسية للتنمية الريفية المستدامة في إعلان الألفية الثالثة ومنها:-

1- القضاء على حدة الفقر والجوع .

2- تحقيق التعليم الأساسي الشامل .

3- تحقيق المساواة في النوع وتمكين المرأة .

4- تخفيض معدل وفيات الأطفال .

5- تحسين الصحة الإنجابية .

6- مقاومة الأمراض المختلفة المتوطنة وغيرها مثل (البلهارسيا ، الملاريا ، الإيدز...) .

7- ضمان الحفاظ على إستدامة الموارد البيئية .

ولهذا التنمية الريفية عملية تركيبيه تتألف من عدة عناصر تتطلب أن تكون مواجهتها لأسباب الفقر والإزدواجية في المناطق الريفية من خلال المشورة الفنية وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين أساليب التخزين والتسويق بإقامة مرافق عامة جيدة ومؤسسات تعاونية تحمي صغار المنتجين وتساعدهم في تحديث وتسويق منتجاتهم ، وبذلك تهتم التنمية الريفية بتحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخول المحدودة المقيمين في الريف بشرط إستمرار وديمومة هذه العملية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق العدالة في توزيع المردودات التنموية في الرخاء الإقتصادي والنفسي لأغلب سكان الريف .

وهنا عرفت التنمية الريفية المستدامة بأنها القدرة على ترشيد إستخدام الموارد البيئية المتاحة والحد من تدهورها وإستنزافها والعمل على تنميتها في العديد من مجالات الأنشطة الإنتاجية وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي وترشيد إستخدام الطاقة والمياه والحفاظ على صحة الأسرة والبيئة .

وقد حدد البعض عدة سمات لمفهوم التنمية الريفية منها :
أن مسرح عمليات التنمية الريفية هو المناطق الريفية - أن وسيلة التنمية الريفية وهدفها هو الإنسان الريفي والسكان الريفيون والمرأة الريفية والشباب الريفي وبالتالي لابد من مشاركتهم ليكونوا أكثر فعالية في إحداث التنمية – أن هدف التنمية هو الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الريف والبحث عن موارد جديدة محلية بهدف توفير حياة كريمة لائقة كماً وكيفاً للسكان الريفيين الحاليين وللأجيال القادمة ، ويعني ذلك أن للتنمية الريفية نظرة بيئية مستقبلية يجب أن تُراعي عند الحديث عن التغيير.

وبناءً على ذلك التنمية الريفية عبارة عن عمليات إرادية مقصودة لإحداث تغييرات جذرية إيجابية في النظم المجتمعية الريفية ، بهدف إستغلال مواردها الطبيعية والبشرية الإستغلال الأمثل والعمل على إكتشاف موارد جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الريفي ويتم ذلك وفق إستراتيجية عمل محددة الأهداف وواضحة المعالم ، وأن الهدف النهائي للتنمية الريفية سواء خرج في صورة برامج أو مشروعات إنطلاقاً من خطط عامة هو الإرتقاء بحياة الإنسان الريفي في حاضره ومستقبله ، وبذلك هي تنمية محلية للمجتمعات الريفية في ضوء الإطار العام للتنمية الشاملة فهي تعتمد على اللامركزية والمشاركة وتهدف إلى تعليم الناس وتوصيلهم إلى الموارد المتاحة وتمكينهم منها دون إنقاص لحقوق الأجيال القادمة عبر الإستدامة ، وتحقيق أكبر قدر من الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية للتنمية .

يتضح من ذلك ضرورة الإهتمام بتنمية الريف المصري حيث تنبع أهمية الريف من أن سكانه يمثلون حوالي60٪ من إجمالي سكان مصر، ويشاركون بحوالي31٪ من العمالة القومية ، وأكثر من20٪ من الدخل القومي ويُوفرون للمجتمع كثيراً من المنتجات والإحتياجات الغذائية .

ومع ذلك التفاوتات الإقليمية الشاسعة بين الريف والحضر في مصر فيما يتعلق بالدخول والإستهلاك ومستويات المعيشة ، تعكس إرتفاع مستويات الفقر بين فئات كثيرة من السكان الريفيين بالمقارنة بسكان الحضر.

ويضيف آخرون أسباب لأهمية التنمية الريفية منها: قصور الإنتاج الزراعي وإنخفاض العائد من الزراعة وعدم قدرته على إشباع إحتياجات المجتمع العام- إنخفاض مستوى المعيشة في الريف عن المدن- إنخفاض الخدمات التعليمية والصحية والسكن وتفاقم مشكلات الريف وتداخلها وتسارع نموها- إستمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية وخاصه المتعلمين هرباً من سوء الحال فيها- إستقطاب أهل المدن للمشروعات والإستثمارات بسبب ما في المدن من تمركز للخدمات والبنيه التحتيه اللازمة .

وفي عام1991م وضعت إستراتيجية العناية بالأرض لتؤكد المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية التي يجب توفيرها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة ، وقد تضمنت الإستراتيجية تسعة مبادئ لتحقيق التنمية المستدامة منها :-

1- إحترام كافة أشكال الحياة ورعايتها بمعنى يجب على الناس أن يدركوا وجوب الإلتزام الأخلاقي تجاه الآخرين حالياً ومستقبلاً .

2- تحسين نوعية الحياة الإنسانية ومستواها بمعنى ألا يكون النمو الإقتصادي الهدف الوحيد للتنمية بل يجب على التنمية أن تسهل الوصول إلى الموارد من أجل توفير الحياة الكريمة مثل الغذاء والماء النقي والتعليم الجيد والعناية الصحية المتميزة والحرية السياسية .

3- حفظ التنوع والقدرة على النماء لكوكب الأرض بمعنى يجب أن نحافظ على العمليات الأيكولوجية التي من شأنها أن تبقي الكوكب ملائماً للحياة وأن تحفظ التنوع البيولوجي وتستغل الموارد المتجددة بمعدلات تضمن إستمرارها .

4- تقليل إستنزاف الموارد غير المتجددة إلى الحد الأدنى بمعنى أن نقلل الإعتماد على النفط والفحم والمعادن وأن نتحول إلى إستخدام الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح .

5- عدم تحميل الأرض أكثر من طاقتها لأن هناك حدود لإستخدام المحيط الحيوي يؤدي تخطيها إلى تدهور البيئة فيجب أن يكون هناك توازن بين طاقة الطبيعة وحجم السكان والكائنات الحية الأخرى .

6- تغيير الإتجاهات والممارسات الشخصية حيث يجب على الناس إعادة النظر في سلوكهم والأعراف التي يؤمنون بها من أجل تحقيق العيش في بيئة سليمة نظيفة خالية من الأمراض ويمكن تحقيق ذلك بالتعليم النظامي وغير النظامي ويجب توعية الناس بالحقائق وإقناع الحكومات وأصحاب الصناعات والأفراد بتبني الأخلاقيات التي تدعو إلى الحياة المستديمة .

7- إخبار الأفراد والجماعات بالمعلومات البيئية لتمكينهم من التحرك لمواجهة مشاكلها .

8- إيجاد إطار لدمج التنمية وحماية الموارد الطبيعية حيث تحتاج كل المجتمعات إلى قاعدة من المعلومات ونظام قانوني ومؤسسي وسياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل التقدم ويجب إيجاد الحوافز الاقتصادية للصناعات التي تلتزم بالمعايير البيئية .

9- تشكيل تحالف عالمي من أجل البيئة لأن كل دول العالم سوف تستفيد من التنمية المستدامة وتهدده إذا فشلت في تحقيقها .

والتنمية الريفية هي الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية هذه القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل، ومن خلال ذلك يكون المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة هي القدرة التي تتمكن بها الدولة

من تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة المصادر التي تتهددها على المستويين الداخلي والخارجي ، ومن هنا فإن شمولية التنمية تعني أن لها أبعاد متنوعة منها:-

1- البعد السياسي ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة .

2- البعد الإقتصادي ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء بإحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له .

3- البعد الإجتماعي الذي يوفر الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والإنتماء .

4- البعد الأيديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم .

5- البعد البيئي الذي يوفر التأمين للبيئة ضد الأخطار التي تتعرض لها مكوناتها .

ونتج عن ذلك ما يعرف بالأمن البيئي أو يمكن القول" التنمية البيئية " ويقصد بها حصول الإطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل، وهذا يؤدي إلى تشكيل مصفوفة علاقات تكاملية داخل نظام بيئي محكم ومتوازن ، وبذلك فالتنمية البيئية تشمل كافة العناصر البيئية وتقوم على رسم إستراتيجيات لتوفير القدرة على مواجهة التهديدات المرتبطة بالبيئة .

وذلك على أربع مستويات هي:-

1- أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته .

2- أمن الوطن ضد أية أخطار بيئية داخلية أو خارجية ويعرف ذلك بالأمن البيئي الوطني .

3- الأمن الإقليمي ويعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات البيئية .

4- الأمن البيئي العالمي الذي يحافظ على موارد جميع الدول دون إهدار، ولهذا وضع الإسلام الأسس التي تحقق الأمن البيئي ، وبالتالي يحقق أهداف التنمية ومنها عمارة الأرض وعدم إستنزاف الموارد المتاحة والميل نحو المشاركة الإيجابية في كل ما يستهدف الحفاظ على البيئة وحسن إستثمارها .

ويمكن عرض أبعاد التنمية الريفية الشاملة المستدامة والتي تسعي الدراسة الحالية التأكد من وجودها على أرض الواقع ومدى تفعيلها لتحقيق التكامل لمواجهة المشكلات البيئية في الريف ، وتتمثل في الآتي :-

1- **الأبعاد الإجتماعية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل**: إتاحة فرصة أكبر للمشاركة الشعبية - تقديم خدمات صحية متنوعة لأفراد المجتمع - توفير خدمات تعليمية وحرفية للمستفيدين من هذه البرامج - توفير الخدمات العامة لجميع فئات المجتمع - تضع في إهتمامها مساعدة الأسر الفقيرة - إتاحة فرص لجذب متطوعين جدد- زيادة وعي أفراد المجتمع المحلي بخطورة الزيادة السكانية- دراسة إحتياجات السكان ومشكلاتهم- تنمية شعور سكان المجتمع بالمسئولية الإجتماعية - تنمية الولاء الإجتماعي في نفوس أفراد المجتمع- تطبيق عدالة توزيع الخدمات- عقد لقاءات جماهيرية لتقييم برامجها .

2- **الأبعاد الإقتصادية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل**: زيادة دخل أفراد المجتمع - زيادة الرغبة في إقامة المشروعات الصغيرة - إتاحة فرصة للمشاركة بكل صورها " المالي ، الجهد ، الوقت.."- تدعيم مهارات أفراد المجتمع الحرفية - تنمية وعي أفراد المجتمع تجاه الإستخدام الأمثل لموارده- تقديم مساعدات إقتصادية وعينية لأفراد المجتمع- نشر ثقافة الإدخار والإستثمار بين أفراد المجتمع- ترشيد إستهلاك الخدمات المقدمة- إتاحة فرصة لمشاركة المرأة وعدم تهميش دورها- المساعدة في تقليل نسبة البطالة .

3- **الأبعاد البيئية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل** : المساهمة في عقد دورات تدريبية للأفراد القائمين بحل المشكلات البيئية - تكوين قاعدة بيانات سليمة عن البيئة المحلية - إكساب أفراد المجتمع مهارات مواجهة المشكلات البيئية - إستخدام وسائل تثقيف متنوعة لرفع مستوى الوعي البيئي بين المواطنين- العمل علي إستثارة أفراد المجتمع للمشاركة بالجهود الذاتية في البرامج والمشروعات البيئية- المساعدة في التخفيف من الأضرار البيئية التي تنتج عن بعض المشروعات الصناعية- الحرص على حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية للمجتمع المحلي- الحرص على الإستفادة من المنظمات المختلفة ذات الإرتباط بالحفاظ على البيئة من التلوث- الحرص على إستخدام تكنولوجيا نظيفة ذات مخلفات قليلة- العمل على إستخدام موارد متجددة تضمن إستمراريتها- الإهتمام بالمشروعات العامة مثل النظافة العامة، التشجير- التدريب على حسن إستخدام المخلفات الزراعية وعدم حرقها ويتم ذلك من خلال تدويرها .

4- **الأبعاد السياسية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل** : العمل على إستثارة القيادات الشعبية والسياسية لتدعيم البرامج والمشروعات- إتاحة فرصة للحوار بين القيادات التنفيذية وأفراد المجتمع - إتاحة فرصة بين القيادات السياسية وأفراد المجتمع - إتاحة فرصة ومشاركة واسعة في صنع وإتخاذ القرار فى البرامج ذات الأولوية - تنمية الوعي بأهمية التوزيع العادل الكفء للأدوار والمهام السياسية - زيادة المشاركة الإنتخابية لأفراد المجتمع- إتاحة فرصة لمشاركة جماعات الضغط والمصالح بالمجتمع- تنمية مهارة التعبير عن الرأي والفكر بديمقراطية- زيادة الولاء والإهتمام بمشكلات المجتمع العامة- زيادة الوعي السياسي لدي أفراد المجتمع- تنمية لغة الحوار بين أبناء

المجتمع- الحرص على إحترام حقوق الإنسان وحمايتها- توعية وإشعار أفراد المجتمع بواجباتهم وحقوقهم السياسية .

فالتنمية الريفية المستدامة هي التي تعمل على تقدم الإنسان وإشباع إحتياجات الجيل الحاضر دون أن تجور على حقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها .

وهي التنمية ذات القدرة على الإستمرار والإستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً ضابطاً لها بهدف رفع مستوى المعيشة في جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها .

ولهذا يري آخرون أن التنمية الريفية المستدامة تعني مجموعة من الأفراد تحاول إستخدام مصادر الثروة الطبيعية من خلال الوسائل التكنولوجية والإرتقاء بمستوى الحياة دائماً ، لذلك فهي تحتوي على ثلاثة عناصرأساسية هي: ثروة بشرية – ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة – ثروة طبيعية .

كما أن للتنمية الريفية المستدامة أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من خلال إستراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتوزيع ، وتنمية إستخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضراً ومستقبلاً .

وهنا تشير التنمية المستدامة إلى الإستمرار والتواصل في عملية التنمية ، وهي تشير إلى قيمة أخلاقية مهمة وهي قيمة المساواة بين الأجيال في التوزيع المتناسب والعادل للموارد والحقوق والثروات ، وأنها تواجه إحتياجات الأفراد الحالية دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة إحتياجاتهم ، وهي وسيلة لتحسين جودة ونوعية حياة الأفراد بإعتبارها وسيلة وليست غاية ، فالغاية هنا هي جودة الحياة لكافة الأفراد بإعتبارهم كائنات بشرية مميزة لهم كرامتهم وحقهم في حياة

هادئة ، وتقع مسئولية ذلك على واضعي السياسات القومية وقدرتهم على إيجاد تخطيط فعال ، وتطبيقه في ضوء شروط تحدد مدى وكمية الرعاية التي يحصل عليها السكان من الثروة القومية .

ويؤكد البعض أن التنمية الريفية المستدامة يجب أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً وبيئياً .

وتهتم التنمية الريفية المستدامة بثلاث عناصر هي : ضرورة الحفاظ على التكامل البيئي- السعي لتحقيق كفاية إقتصادية - السعي لتحقيق العدالة التي تستوعب الأجيال الحاضرة والمستقبلة وتأخذ في الإعتبار الظروف الثقافية والإقتصادية .

ويري البعض أن التنمية الريفية المستدامة تُحدث تغييراً إلى الأمام لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، وكذلك تحوى جميع جوانب الحياة ، كما تعتبر الجهود الأهلية عامل أساسي في عملية التنمية وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً ، كما أنهاعمل لفريق كبير من الفنيين كلاً في مجال تخصصه وفي إطار من التنسيق والشمول والتوازن .

وهذا يعني أنها عملية مخططة لمجموعة من البرامج والمشروعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتحقيق التغيير المستهدف للإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها .

والتنمية الريفية الشاملة ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد فهي تهتم بتوسيع المشاركة السياسية وتحمل معنى التماسك بين أفراد يعيشون معاً في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية معينة ويعيشون ظروفاً واحدة ، ولذلك يجب أن تشمل عدة عناصر منها :-

1- تغير الأوضاع الإجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

2- إقامة بناء إجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات وقيم جديدة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات .

3- الدفعة القوية لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع في أسرع وقت .

4- الإستراتيجية الملائمة وهي الإطار العام أو الخطط العريضة للإنتقال من حالة النمو الذاتي ويتوقف ذلك على عدة إعتبارات منها: طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف - طبيعة الأهداف المنشودة - تحديد دور الحكومة والمجتمعات المحلية في التنمية .

وبناءً على ذلك تتمثل ركائز التنمية الريفية المستدامة في :-

1- إشراك أفراد المجتمع الريفي في وضع وتنفيذ المشروعات والبرامج التي تهدف إلى النهوض بهم لمستوى أفضل من الحياة .

2- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها حتى لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد هذا التكامل أساسي لحل وعلاج مشكلات المجتمع .

3- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع .

4- الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء مادية أو بشرية .

ويمكن القول أن التنمية الريفية يمكن ترجمتها في العناصر الآتيـــة : كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع- أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً لكنها هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات والمجالات في كافة المستويات لتحقيق التغيير الإجتماعي وبالتالي تحقيق التقدم والرضا للمجتمع- أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل المشروعات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك - أنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتمتد قوتها من تعزيز هذه القيم - أنها تطوير مستويات ونوعية الحياة نحو الأفضل من خلال

الإستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية - أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

كما تهتم بتنمية الطاقات البشرية وتسعي لإعداد قيادات لتنمية المجتمعات المحلية ليتولوا القيادة المهنية لعملية التنمية فى المجتمع المحلي الذي يمكن أن يُتخذ كوحدة للتنمية .

مبادئ ومقومات التنمية الريفية :

هناك عدة مبادئ ومقومات تساعد على إنجاح عملية التنمية في تحقيق أهدافها من خلال : التكامل ، التوازن ، التنسيق ، الشمول ، مشاركة المواطنين ، التقبل والتوجيه ، الإستعانة بالخبراء ، المتابعة ، التقويم .

ويري آخر أن التنمية لابد أن تستند على عدة مبادئ منها: أن تحدث من داخل المجتمع- أن تسعي لتحقيق الثراء والإستقرار السياسي- أن تقوم على الدراسات العلمية .

كما أكد البعض على أهمية المبادئ الإسلامية لتحقيق التنمية وهذه المبادئ هي : المساواة في الإنسانية - المساواة في الحقوق المدنية والمسئولية والجزاء- المساواة في حق العمل- المساواة في الحياة الإجتماعية ومنها: تكافؤ الفرص- محاولة إذابة الفروق غير الطبيعية في المجتمع- التكافل الإجتماعي في المجتمع- المساواة في حق التملك- حقوق الحرية المدنية- حقوق حرية التفكير- حقوق الحرية السياسية- حقوق حرية الحياة وحماية النفس- حقوق حماية الملكية- حق السلام العالمي بين البشر.

ويشير آخرون لبعض المقومات التي تساعد على التنمية : مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع- تعزيز ثقافة الديمقراطية بين مواطني المجتمع- الإهتمام والإعتماد على القوى الشابة والمثقفة- نشر وتدعيم ثقافة المجتمع المدني .

وهناك عدة دعائم أساسية للإصلاح والتنمية هي :

1- دعائم سياسية مثل: تحقيق الديمقراطية والإستقرار السياسي .

2- دعائم إجتماعية مثل: العدالة الإجتماعية ، التكافل الإجتماعى .

3- دعائم تتعلق بالتعليم والثقافة .

4- دعائم قانونية ، الإهتمام بالنظام القضائي .

5- دعائم إعلامية مثل: الصدق والحقائق- الموضوعية والحيادية- الشفافية .

وبجانب ذلك توجد شروط للتنمية الريفية في مصر منها :

دور الدولة المحوري لدفع عملية التنمية- التخطيط للتنمية على أسس علمية سليمة- مشاركة الحكومة المواطنين والقطاع الخاص والأهلي من خلال التنسيق والتشاور المستمر معهما- حماية القطاع العام والخاص بالخدمات الأساسية- التكامل المشترك في السوق العربية- الإهتمام بالإستقرار السياسي والإجتماعي .

ويعتبر من أهم مقومات ومظاهر التنمية الريفية إيجاد فرص عمل جديدة ، ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين ظروف البيئة ونوعية الحياة ، ورفع وتحسين مستوى أداء الخدمات والمرافق العامة للمواطنين وتطويرها .

أيضاً من مقومات ومبادئ التنمية الريفية المستدامة ، سياسات الوعي البيئي والتنسيق والتعاون وتشمل: الإلتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والإجتماعية على المستوى المجتمعي المحلي والدولي ومعاقبة المنحرف عنها- تنمية وعي الأفراد وإتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الإجتماعي نحو مراعاة المصالح العامة- التنسيق بين المؤسسات والسلطات الحكومية التنفيذية والشعبية والتشريعية والسياسية بما يوحد جهودها نحو التوصل إلى سياسات تؤدي إلى التنمية المستديمة .

ويضيف آخر بعض المقومات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ومنها: الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها- الإدارة الواعية للمصادر والموارد المتاحة

والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الإستخدام- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فاعلية إقتصادياً في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية النابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للإستمرار.

ويوضح آخر مقومات التنمية الريفية المستدامة في الآتي : الموارد البشرية "عدد السكان والنوع ، الصحة ، التعليم والثقافة والمهارات المهنية ، العادات والتقاليد والأعراف"- الموارد الطبيعية " مستوى كفاءة كلاً من : المساكن، الخدمات والمرافق والمناطق الخضراء ، الطرق ، البيئة العمرانية "- الإدارة " كفاءة وفاعلية النظام الإداري ، إدارة العلاقات بين الأفراد والجهات ومسئوليات ومهام كل منها، بناء القدرات المحلية ".

وتعتمد التنمية الريفية المستدامة على المبادئ الآتية : العدالة القائمة على الإنصاف- التمكين والحوكمة والمسائلة- التضامن بين الأجيال ، ويتم ذلك من خلال : الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال المتلاحقة - عدم تراكم المديونيات على كاهل الأجيال القادمة - تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الإجتماعية- الإلتزام بالمقومات الآتية : تقوية مؤسسات المجتمع المدني- إصلاح وتنشيط المحليات- تقوية البنية القانونية والتنظيمية .

ويضيف آخر بعض المبادئ الضرورية للتنمية المستدامة ومنها: تحقيق التوازن بين جوانب التنمية المستدامة وحماية البيئة- تفعيل المداخل المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة- إتباع سياسة تخطيطية سليمة- بناء قدرات الأفراد وجماعات المجتمع- بناء قاعدة من المؤسسات والأجهزة المنوط بها تحقيق التنمية المستدامة- بناء قاعدة معلومات ذات كفاءة .

وأيضاً من ركائز ومقومات التنمية الريفية المستدامة :-

1- لابد من وجود موارد خاصة بالمجتمع المحلي لإمكانية ربطه إقتصادياً بالمجتمع القومي.

2- لابد من توافر اقتصاديات لإدارة الخدمات في المجتمع المحلي.

3- تحديد المجتمع المحلي على أسس إجتماعية لسهولة تحديد إحتياجات وأهداف المجتمع كشرط لنجاح التنمية .

4- أهمية المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية .

5- الأخذ في الإعتبار النظم الإجتماعية وخصائصها والإستفادة منها في وضع برامج ومشروعات الخدمات الإجتماعية .

6- الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وتتمثل في كيفية إستخدام الموارد البشرية كأداة لتحقيق التنمية وهذا ينعكس على وضع برامج وأهداف الخدمات الإجتماعية .

7- يجب أن يكون للتنمية الريفية كيان جغرافي يأخذ في إعتباره الأبعاد العمرانية وأنشطة وإستعمالات الأراضي .

8- لابد أن تحقق التنمية مفهوم اللامركزية بإعطاء صلاحيات للمحليات لإدارة التنمية داخل الوحدة المحلية في إطار خطة تنموية محددة .

9- الأخذ في الإعتبار العوامل التاريخية والجغرافية والإجتماعية عند إختيار النظام المحلي المناسب للمجتمعات المحلية لإحداث كفاءة وفاعلية في النظم المحلية .

مداخل التنمية الريفية الشاملة المستدامة :

توجد عدة مداخل تتناول التنمية الريفية في المجتمع المحلي وحاول بعض الباحثون تحقيق التكامل بين هذه المداخل . ويري البعض أن مداخل التنمية تتمثل في الآتي:-

1- **المدخل التربوي** : حيث يركزعلى قضية تعليم الكبار ومحو الأمية ، ويهدف مساعدة من لم تساعدهم المؤسسات التعليمية القائمة على فهم مشكلات

بيئتهم ، ومعرفة واجباتهم وحقوقهم كمواطنين وأفراد ، وإكسابهم المهارات والمعارف لتحسين أوضاعهم المختلفة ومشاركتهم بفعالية في النهوض بالمجتمع وتنميته وهذا المدخل يركز على المؤشرات الآتية : المشاركة بكل صورها- التعاون بين أفراد المجتمع - توفير خدمات جديدة لأفراد المجتمع - تحسين مستوى الخدمات القائمة بالمجتمع - الرغبة في تنمية الجهود الذاتية - الحرية بما يتفق مع قيم المجتمع .

2- **المدخل الإقتصادي** : ويركز على عملية الإنتاج الاقتصادي، ويري أصحابه أن تحسين الظروف الإقتصادية هى أساس كل التغييرات الأخرى ، وينظروا إلى التخلف من منظور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل.

4- **المدخل الديني** : حيث تعتبر الشريعة الإسلامية موجهاً لكل عمليات التنمية ووضعت أسساً لتحقيق التنمية في المجتمع ومنها :

أ- التضامن والتكافل الإجتماعي والذي يركز على المشاركة والتعاون كأساس لنجاح التنمية وأن الملكية سواء كانت خاصه أو عامة هي وسيلة إنمائية ، ومن هنا حرم الإسراف والتبذير وكذلك حرم إكتناز المال والذهب والفضة .

وصور ذلك قوله تعالي" ﴿...وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[سورة التوبة: الآية 34]

وقوله تعالي: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ﴾[سورة الإسراء: الآية 27]

ب- التغيير يبدأ من المجتمع نفسه حيث يري الإسلام أن التنمية عملية إرادية واعية وأن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده، صور ذلك قوله تعالي ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ....﴾[سورة الرعد: الآية 11] .

ج- التنمية فرض إفترضها الإسلام على المجتمع ، لقوله تعالي: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [سورة المُلك: الآية 15]

د- الشمول والتوازن في التنمية حيث توجد بعض المؤشرات التى تدل على ذلك منها : التعاون بين أهالي المجتمع - مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية - المشاركة في النهوض بالمجتمع وتقدمه - العدل للجميع .

4- **المدخل التكاملي**: ويتمثل في مجموعة البرامج والمشروعات التي تنطلق على المستوى القومي والتي تشمل كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها ، وأيضا تشمل المناطق الجغرافية سواء"حضر، ريف ، صحراوية ، مستحدثة " بمعنى إحداث التوازن في العملية التنموية لتحقيق أهداف منها: تطوير وتنمية جميع جوانب الحياة الإجتماعية لغالبية السكان- تنمية الروح المجتمعية لدي المواطنين- تحويل القرى إلى وحدات للحكم المحلي الذاتي .

5- **مدخل حل المشكلة** : حيث يهتم بإتخاذ إجراءات وإنجاز مهام وذلك لإيجاد حل للمشكلات المجتمعية القائمة ويتم ذلك من خلال تنظيم برامج أو توفير الخدمات المطلوبة .

6- **المدخل السياسي**: ويتم ذلك من خلال إستخدام التنظيمات السياسية لتعبئة المواطنين للمشاركة في التنمية من خلال إيجاد الوعي الإنمائي ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية في التنمية .

7- **المدخل الحكومي**: والذي تتولى فيه الحكومة تنمية المجتمع المحلي وينقسم ذلك إلى ثلاثة مداخل فرعية هي :-

أ- **المدخل الحكومي البيروقراطي** : وتتولاه الحكومة وتأخذ فيه التنمية صيغة العمل الحكومي التنفيذي في كل تفاصيله وإجراءاته وتمويله ، مثال

برنامج حكومة السادات عندما حدد هدفاً قومياً هو إعادة بناء وتنمية القرية المصرية " 4 آلاف قرية ".

ب- **المدخل البيروقراطي السياسي** : حيث تلعب البيروقراطية دوراً واضحاً الآن في العملية السياسية في كل المجتمعات الحديثة حيث يعتبر أداة من أدوات النفوذ مثل الأحزاب لأنها تدور في فلك الحكومة وتعمل على تنفيذ سياساتها .

ج- **المدخل الحكومي المشترك**: وهو عبارة عن الجهود الحكومية المشتركة مع هيئات أو منظمات دولية ومحلية مثل منظمات الأمم المتحدة .

8- **المدخل الأهلي** : وهو عبارة عن الجهود التي تبذل من جانب المواطنين لتنمية مجتمعهم دون تدخل أو توجيه من قبل الحكومة ، وبذلك تم النظر إلى الإستدامة في التنمية بأنها هي كيفية تناول مشاكل عدم المساواة والفقر بطرق لا تؤثر ع لى البيئة بحيث لا تقل الإمكانيات البشرية في المستقبل، كما تعتمد مداخل التنمية المستدامة في الأصل على تنمية الأُصول ، أي ما يملكه المجتمع من عوامل إنتاج" الأرض ، الجهد ، المهارات ، الحرف " كذلك تعتمد في تطبيقها على التكامل والتعاون بين عناصرالتنمية المستدامة .

وبذلك تهدف التنمية الريفية إلى تحقيق عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بنوعية حياة المواطنين في مختلف جوانبها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والصحية وغيرها، وبما يشمله ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية تحقق رفاهية الأفراد ويشترك فيها المواطنون بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها .

فالتنمية الريفية طبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام1990م عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة

لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وأن يعيشوا حياة خالية من العلل والأمراض والتلوث ، وأن يكتسبوا المعارف والمهارات التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكانياتهم الكامنة وبناء ثقتهم في أنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز وإحترام الذات .

كما أن التنمية الريفية لا تعني تحسين نوعية الحياة فقط ، ولكن تشمل وصول الحاجات الأساسية إلى الريف مثل المياه الصالحة للشرب والزراعة والإسكان المناسب والكهرباء والإتصالات وشبكات الطرق والنقل والمواصلات والصرف الصحي وأيضاً الخدمات الضرورية مثل التعليم الجيد والرعاية الصحية المتكاملة وخدمات ومرافق النفع العام . والمجالس المحلية هنا هي مصدر الإئتمان والمعونة لهذه الأغراض الضرورية للسكان في المجتمعات الريفية لتحسين نوعية حياتهم ، وكذلك تشمل التنمية الريفية تقليل الفقر وعدالة توزيع الموارد المتاحة ، التوظيف والغذاء والتغذية وتحسين البيئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للمواطنين، والحكم المحلي الرشيد وتدعيم الفقراء بالخدمات الأساسية والبنية التحتية وتشجيع مشاركة كل أفراد المجتمع في صنع القرار ومراحل وعمليات وبرامج ومشروعات التنمية .

وتتبع خطة التنمية الريفية الشاملة المستدامة في مصر نهجاً جديداً من أهم ملامحه الآتي:-

1- دعم المشاركة المجتمعية في مشروعات التنمية وتأكيد دورالمحليات في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع .

2- توسيع نطاق تطبيق اللامركزية ودور المحليات في إختيار المشروعات .

3- تطبيق أسلوب حزم البرامج المتكاملة بدلاً من نمط المشروعات المنفردة .

4- تنويع مصادر التمويل للمشروعات الحكومية بحيث لا يقتصر على بنك الإستثمار القومي .

5- الفصل بين تنفيذ المشروعات العامة وإدارة ومراقبة المرافق التي تقدم الخدمات، وقد بدأت الدولة منذ خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعام2006 / 2007م في تفعيل مبدأ اللامركزية وممارسة الديمقراطية بإعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع الإستثمارات المخصصة لكل محافظة من الأنشطة والمشروعات الإستثمارية وفقاً لما تقرره من أولويات حسب إحتياجاتها الفعلية ، كما تم إعطاء المحافظات نوعاً من المرونة عند الحاجة لإجراء إعادة توزيع الإستثمارات أو إجراء نقل بين المشروعات ، وأيضاً تعزيز الإتجاه نحو اللامركزية على المستوى المحلي من خلال منح المحافظين ورؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى صلاحيات أوسع لتحسين أحوال التنمية البشرية ومؤشراتها والإرتقاء بالخصائص السكانية ونوعية الخدمات الإجتماعية ، بجانب التوسع الكمي في الخدمات العامة لمواجهة الزيادة السكانية وإحتياجات الفئات محدودة الدخل .

ومن ناحيةٍ أخري : نجد أن القرية المصرية تعاني كثيراً من المشكلات منها: مشكلات عمرانية، خدمية ، إدارية ، إجتماعية ، ثقافية ، بشرية ، إقتصادية، سياسية ، صحية ، زراعية ، بيئية وغيرها ، وتتضح محصلة هذه المشكلات من إستمرار معاناة القرية من إهمال المسئولين لها وضعف المستوى الإقتصادي بها حيث كان الإهتمام الزائد بتنمية الحضر أكثر من تنمية الريف ، وعدم التكامل في معالجة مشاكل القرية من الأسباب الأساسية التي أدت إلي إستمرار الهجرة الطاردة من الريف إلى الحضر. ولذلك لابد أن تتم عملية التنمية من خلال رؤية متكاملة بحيث تتكامل جوانب التنمية وتراعي التأثيرات المتبادلة بين جوانب التنمية وتحدد العلاقات المتداخلة بين هذه الجوانب ومن خلال هذه الرؤية فقط يمكن تبني حل متكامل لمشكلات القرية المصرية .

وهنا يمكن القول أن تنمية القرية هي عملية تغيير شامل ومستمر تتم بمعرفة الجهود المنظمة والمشتركة بين الحكومة والمواطنين في الريف ، وتهدف إلى تحقيق تنمية إجتماعية وإقتصادية وعمرانية تعود فائدتها على سكان الريف بأقصى درجة من الكفاءة . كما أنها هي الجهود الرامية إلى تحسين مستوى رفاهية السكان الريفيين من خلال برامج ومشروعات شمولية لإستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة أكثر كفاءة ، وتستهدف برامج التنمية الريفية سكان القرى وتحسين ظروفهم المعيشية إجتماعياً وإقتصادياً وغيرها .

والهدف الإستراتيجي لتنمية القرية تنمية متكاملة في مصر يشمل : التقدم المستمر في مستوى نوعية الحياة لجميع مواطني المجتمع المحلي- الإرتقاء المستمر بمستوى مشاركة أفراد المجتمع المحلي الفعالة في إحداث التقدم ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب توافر الآتي : تكامل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والبيئية - تكامل المستويات القومية والإقليمية والمحلية - تكامل أبعاد التنمية على المدى القصير والطويل وتكامل أهدافها التنموية - تكامل وسائل تحقيق التنمية ، ويتم ذلك من خلال تصميم برامج ومشروعات متوازنة وشاملة للتنمية الريفية ترتكز على عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل والمتكامل بجميع نواحي الحياة من خلال مستوى مناسب من الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المسكن الصحي المناسب على مستوى المجتمعات الريفية .

وتعتبر تنمية القرية تنمية شاملة هي الوسيلة الوحيدة التي تسعي من خلالها المجتمعات الريفية للإنتقال من الحالة التي عليها إلى حالة أفضل ، وترتكز تنمية القرية على المشاركة الأهلية من خلال برامج منسقة ومتكاملة تتطلب توحيد جهود الهيئات المحلية التي تعمل على المستوى المحلي .

ولذلك يكمن الهدف العام من تنمية القرية في تحقيق أكبر قدر من إستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد إستمرارها، وذلك من خلال إيجاد حالة

يمكن فيها إستخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتي الطرق علي تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكثر فاعلية وإيجابية ويتصل بهذا الهدف مراعاة تحسين نوعية الحياة ومشاركة المواطنين وزيادة مقدرتهم على التفكير والتخطيط والتنظيم بفاعلية ، وأيضاً تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع ويتوقف ذلك على إستعداد أفراد المجتمع لتبني مشروعات التنمية الإنتاجية ، ويعتبر الحل المتكامل للمشاكل الريفية أحد أهداف تنمية القرية فبمقدار التكامل بين أجزاء المجتمع وبين فئات المواطنين والمؤسسات العاملة في المجتمع بمقدار نجاح الحلول للمشاكل الريفية ، ويتطلب ذلك إجراء التنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات ومراعاة مبدأ الشمول والتوازن والمشاركة الشعبية .

وهذا يشير إلى أن لتنمية القرية أهداف مادية تتمثل في توفير المرافق والخدمات ورفع مستوى المعيشة للأفراد ، وأهداف معنوية تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية بجانب تعود المواطنين على تحمل المسئولية الإجتماعية والقيام بأدوار قيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم .

ويمكن القول أن من مبادئ التنمية المستدامة للقرية الآتي :-

1- **الشمول** : ويعني ضرورة أن تتناول التنمية الريفية جميع جوانب الحياة في القرية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية ، فمثلاً لا يمكن الإهتمام بقضية التعليم دون الإهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو المسكن أو البنية التحتية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى فالتنمية تعني بكل مقومات الحياة في المجتمع ، والشمول يعني شمول التنمية كل مجالات وقطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل القرى تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاءً لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المواطنين

بفوائد التنمية بينما يُحرم الآخرون منها خاصه إذا كان كل المواطنين يساهمون في هذه المشروعات سواء من خلال الضرائب أو التطوع بالمال والجهد والوقت في تنفيذها.

2- **التكامل** : ويعني أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس وأيضاً ضرورة أن تتكامل جميع جوانب التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ويتم ذلك من خلال تكامل الأجهزة المحلية والمركزية ، وأيضاً مؤسسات المجتمع المحلي في إتخاذ القرارات والمشروعات التي يتم تنفيذها ، وذلك حتى لا يحدث تضارب في القرارات أو إزدواجاً في تقديم الخدمات ويتمثل هدف التكامل في إجراء التنمية في كافة المناطق الجغرافية حضرية – ريفية – صحراوية - مستحدثة ، ويشمل ذلك البرامج والمشروعات التي تحقق التوازن الإنمائي علي المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة ، ويقوم هذا الهدف على أساس إستحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمع المحلي والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة علي المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط في مصر.

ويشترط لنجاح هذا الهدف توافر أشكال الإتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمره بين الهيئات المركزية العليا والهيئات النوعية الوظيفية أوالمحلية من خلال لجان دائمة أو مشتركة مثل المجالس الشعبية والتنفيذية ، كما يتطلب ذلك توافر أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية ، كما يتطلب قدراً من لامركزية إتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة .

3- **التـوازن** : ويعـني الإهتمـام بجوانـب التنميـة حسـب حاجـة القريـة فلكـل قريـة إحتياجـات تفـرض نفسـها ، فمـثلاً المجتمعـات الفقـيرة تحتـل التنميـة الإقتصـادية وزنـاً فيهـا دون غيرهـا ممـا يجعـل تنميـة المـوارد الماديـة أو الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية فالتوازن بين الخدمات لا يعني توزيـع الإهتمـام بهـا بنفس القدر بحيـث لا تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة لإشباع إحتياجات أفراد المجتمع ، ولكن توزع بنسب مختلفة لسد العجز فى القطاع الذى يعانى منه المواطنون .

4- **التنسـيق** : ويهدف إلى توفير منـاخ يسمح بتعـاون جميـع الأجهـزة القائمـة على خدمـة القريـة ومواطنيهـا ، وتضـافر جهودهـا وتكاملـها بمـا يمنـع إزدواج الخدمـة أو تضـاربها أو تداخلـها بمـا يـؤدي إلى تبعثـر الجهـود وزيـادة تكاليف الخدمات المقدمة أو يعمل على تشتت ولاء المواطنين في المجتمع الواحد ويقلل من حماس العمل الجمعي ويكون له أثر سلبي على فشل جهود التنمية ، فلابد من إعداد البرامج والمشروعات والأجهزة القائمة عليها بالعمل إعداداً يسمح بالعمل كفريق واحد متعاون ومتكامل في كل ما يتخذ من قرارات .

5- **الإسـتعانة بالخبراء والمتخصصين** : لأن عملية التنمية ليست حكراً على مجال دون آخـر ولـذلك فهـي تتطلـب تكـاتف الجهـود مـن جميـع المسـئولين في مختلـف المجـالات ، وأن يشـترك الجميـع معـاً كفريـق عمـل متكامـل في بـرامج ومشـروعات التنميـة المجتمعيـة ولهـذا يجـب الإسـتعانة بالمختصصين في جميع المجالات عند دراسة مشروعات التنمية وبجانب ذلك يجب أن يبدأ بالأهالي لبحث مشروعات التنمية معهم في إطار مراعاة التنظيم لتنمية المجتمع حيث يشخصون المشكلة التي تحتاج

للدراسة ويقترحون لها الحلول المناسبة وفق خطة معينة ثم يقوم الجميع بتنفيذها ثم متابعتها وتقويمها لضمان إستمرار التنمية المستقبلية .

يتضح من ذلك أن التنمية الريفية تعتبر من القضايا الهامة التي يأمل منها دفع عملية التنمية بشكل فعال في كافة المجتمعات المحلية ، فالتنمية لابد أن تبدأ من خلال المشاركة بين أفراد المجتمع المحلي والقائمين على الإدارة المحلية لضمان إستمرارية التنمية ، وقد أكدت الدراسات الميدانية على ضرورة شمول وتكامل التنمية الريفية في كافة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها ، ولابد أن تتوجه التنمية الريفية إلى فئات المجتمع المحرومة والمناطق الأكثر إحتياجاً حتى يتحقق النمو المتوازن داخل المجتمع بين كل فئات المواطنين والمناطق المختلفة ، ويجب أن تنطلق التنمية الريفية من الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في المجتمع المحلي" القرية " ، كما تعتبر الإدارة المحلية الفعالة هي العامل الأساسي لتحقيق أهداف خطط التنمية والمحرك الأساسي لكل نشاط إنتاجي أو خدمي وأنه لا يمكن تحقيق أي نجاح في مجال التنمية إلا من خلال جهاز إداري على مستوى عالي من القدرة والكفاءة والتخطيط العلمي لإدارة التنمية المستدامة وصنع القرارات .

كما يجب أن تتبني الإدارة المحلية أسلوباً يهدف إلى إحداث تغيير في طريقة التفكير لدي أفراد المجتمع المحلي وإثارة وعيهم بهذا التغيير، وبالتالي التأثير في إتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم بالشكل الذي يحقق تنمية شاملة ومتكاملة تحوي الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، ويتم ذلك من خلال التعاون المشترك بين الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والمواطنين والجهود الذاتية للمجتمع المحلي .

فقد أعلن البنك الدولي في تقريره عن التنمية لعام1991م أن التحدي أمام التنمية الريفية الشاملة المستدامة هو تحسين نوعية الحياة وأن أفضل نوعية

للحياة هي التي تتطلب دخولاً ولكنها في نفس الوقت تتضمن تعليماً جيداً ومستويات عاليه من التغذية والصحة العامة والتقليل من الفقر وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص والحرية وحياة ثقافية فعالة للأفراد .

وتنمية القرية بشكلٍ عام هي عملية تغيير مخطط للإنتقال بالقرية من حالة إلى حالة أخرى أفضل وأحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا موجهين لها أو منتفعين بها وقد يكون هذا التغيير جزئياً أو كلياً سريعاً أو بطيئاً فالمهم أنه تغيير مقصود وتطلعي مرغوباً فيه .

كما أنها عملية تتضافر فيها جهود الأهالي مع السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات القروية والعمل على تكامل هذه المجتمعات مع المجتمع ككل وقد إحتلت مشكلة مشاركة المواطنين في عملية التنمية الريفية محوراً أساسياً خاصة بعد تأكيد الهيئات الدولية على ضرورة دفع وإستثارة الجماهير للمشاركة على المستوى المحلي .

وأيضاً يقصد بتنمية القرية بأنها مجموعة البرامج والمشروعات التي تنفذ لإحداث تغيير إجتماعي ريفي مرغوباً فيه نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حدٍ ممكن بالإعتماد على الجهود المحلية والحكومية المتناسقة على أن تكتسب كلاً منها قدرة على مواجهة المشكلات القائمة بهذا المجتمع .

فتنمية القرية عملية متكاملة يجب أن تعتمد على أسلوب علمي وعملي على درجة عالية من التنظيم وبصورة تضمن أن تؤخذ جميع مكونات التنظيم التنموي في الإعتبار من حيث الدور الذي يلعبه كل نظام تنموي على حدة ، وكذلك الدور الذي يلعبه بصورة جماعية مع النظم الأخرى وتتميز تنمية القرية بالعمل على تحقيق الإعتماد المتبادل بنائياً ووظيفياً بين خطط التنمية ، فتنمية القرية مركب من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الإجتماعية والإقتصادية

والثقافية والسياسية للسكان الريفيين ، ويمكن النظر إلى هذه الأنشطة من ثلاث زوايا هي : التنمية الزراعية - التصنيع الريفي- الإستخدام الأفضل للموارد وتحسين نوعية الحياة للمواطنين .

ويري أصحاب الإتجاه التكاملي أن تنمية القرية هي تنمية شاملة للقطاع الريفي من خلال إستراتيجية التنمية القومية أو أنها مجموعة من السياسات العامة التي توجه إلى تحقيق خطط ومشروعات وبرامج تستهدف الدولة أن تحقق من خلالها تنمية فعالة في النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والتعليمية والبيئية ، بحيث يستفيد منها معظم الريفيين الفقراء ، وأهم ما يميز هذا النموذج أنه لا يترك أي عنصر أو جانب من جوانب الحياة الإجتماعية دون أن تمتد إليه يد التنمية والتحديث والتطوير لأن عناصر المجتمع متشابكة ومتداخلة ، كما أنه يُعني بتحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في الريف مع إستمرار وديمومة هذه العملية ، وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة أبعاد للتنمية الريفية ومنها: تخصيص الموارد اللازمة وضمان وصولها لمحدودي الدخل- إستمرار عملية التنمية- تحسين المستويات المعيشية لسكان الريف .

وذلك على إعتبار أن تنمية القرية هي العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفذ على أساس الجهود الأهلية والحكومية المتناسقة والمتساندة بهدف تحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وربط هذه العمليات بالإصلاحات التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة .

إن تنمية القرية تهدف إلى إحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية مقصودة في سكان القرية ، كما تهدف إلى إشباع إحتياجات السكان وحل مشاكلهم وتحقيق تغيير مرغوب وإيجابي في إتجاهات وسلوك أفراد القرية ، ويجب أن تتميز عن غيرها بشمول برامجها ومشروعاتها وتكامل خططها وأن

تتناول المشكلات المجتمعية والبيئية التي تواجه المواطنين بأسلوب علمي وواقعي وتقديم الحلول المناسبة والعاجلة ، فالتنمية المقصودة هي تنمية إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية وصحية ودينية وبيئية تُحدث تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الفقراء مستمراً على المدى الطويل والتي تجعلهم قادرين على تعبئة وإستثمار مواردهم وإمكانياتهم المتاحة سواء مادية أو بشرية ، وذلك لإحداث تحسناً مستمراً لنوعية الحياة التي يعيشونها بمختلف جوانبها، وهنا تظهر أهمية المشاركة الشعبية في برامج ومشروعات وعمليات التنمية الريفية حيث يقصد بالمشاركة تلك العملية التي يساهم من خلالها السكان المحليون في صنع وإتخاذ القرارات المجتمعية المحلية وذلك من خلال العمل معاً في برامج ومشروعات وأنشطة مجتمعية محلية تستهدف مقابلة إحتياجاتهم وحل مشاكلهم ، وقد تتم عملية المشاركة من خلال منظمات وأجهزة رسمية حكومية أو غير رسمية أهلية ويقوم بها أفراد وجماعات محلية فقط ، أو تتم بالتعاون مع أجهزة وجماعات خارجية .

ويعنى ذلك أن تكون هناك تنمية شاملة موجهة نحو تحقيق العدالة الإجتماعية والبيئية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين فإذا لم يحدث ذلك فلا يمكن الحديث عن التنمية .

وعليه ترى الدراسة أن التنمية الريفية هي: الجهود التي يجب أن تبذلها الدولة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين فى القرى ورفع مستوى المعيشة وكفاءة أداء الخدمات العامة المقدمة لهم ، كما أنها هي الجهود التي تتم من خلال جهات ومؤسسات معنية بتنمية المجتمع سواء حكومية أو أهلية عن طريق التخطيط السليم والعلمي لرفع مستوى الدخل القومي والإنتاج وتحسين المعيشة والخدمات لأهالى القري ، ويمكن إجمال أهداف التنمية الريفية في تحقيق الرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية وتحقيق الرضا والإطمئنان النفسي

وتحسين مستويات المعيشة والتغذية والمساواة في الدخول ومستوى الخدمات العامة الصحية والتعليمية والثقافية وتوفير المياه النظيفة للشرب وغيرها من خدمات البنية التحتية . وبجانب ذلك يمكن الإشارة إلى أن التكامل في تنمية القرية يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ، كما يعني تحقيق أقصى تعاون ممكن وأفضل تفاعل فيما بين الخدمات المختلفة ووحدات الإنتاج بالقرية بحيث تعمل جميعها في تجانس وتنسيق وتعاون بحيث يكمل كل نشاطاً فيها الأنشطة الأخرى، ويتطلب التكامل في تنمية الريف الإعتبارات الآتيه:-

1- أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض أي تعمل على رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والصحي للمجتمع بطريقة متوازنة .

2- أن تكون برامج ومشروعات التنمية متعددة الأساليب أي عند رسم ووضع برامج ومشروعات التنمية ، يجب أن تُرسم هذه البرامج على أساس الإستفادة بكافة الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة أوالتي يمكن الإستعانة بها من الخارج .

3- أن تعمل برامج التنمية على إفادة جميع فئات المجتمع المحلي أي تشمل الرجال والنساء والأطفال وفئات ذوي الإحتياجات الخاصة والفقراء وغيرهم في نفس الوقت .

4- يجب تمثيل جميع الهيئات والفئات التي لها أهمية في حياة المجتمع .

5- يجب العمل على إستكمال برامج المؤسسات الأهلية ودعمها عند تنفيذ برامج التنمية .

ولتنمية القرية أهداف منها الآتي :-

1- زيادة وتنمية قدرات المواطنين حتى يشبعوا إحتياجاتهم ويحددوا مشكلاتهم ويحققوا مستوى لائق إجتماعياً وإقتصادياً .

2- تقديم الخدمات والمعونات الفنية والإدارية لمواطني القرية لمساعدتهم على المشاركة والمبادأة في التصدي لمشكلات المجتمع .

3- تحسين المستوى المعيشي لغالبية أهالي المجتمع الريفي من خلال المشاركة في البرامج والمشروعات التي يمكن تنفيذها

4- تدعيم المسئولية الإجتماعية وإحداث تغييرات مرغوبة وإيجابية في إتجاهات المواطنين نحو مشكلات مجتمعهم.

5- توحيد جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بشكلٍ فعال لتحقيق التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

6- تدريب المواطنين على القيام بأدوار قيادية في المواقف التي تلاءم قدراتهم وإمكانياتهم وممارسة التقويم الذاتي والموضوعي.

7- تتضمن عمليات تربوية وتعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية والإرشاد الزراعي وتحسين جودة الأراضي الزراعية والصناعات الصغيرة والتوعية بكل الأمور الحياتية التي تؤثر في حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال الرضع وإستخدام الميكنة الزراعية والحبوب والبذور المنتقاة في الزراعة والإستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الزراعية ، بجانب توعية المواطنين بأهمية المحافظة علي البيئة من التلوث وخلوها من الأمراض وعدم إستنزاف مواردها للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيها .

وأيضاً من أهداف تنمية القرية الآتي:-

1- إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين والتي بدونها تصعب الحياة مثل المأكل والمشرب والملبس والعلاج والحماية والأمن فإذا حدث غياب أونقص في أحد هذه الإحتياجات فيمكن القول أن أحد مسببات التخلف قد تواجد، ولذلك هنا التنمية تكون شرط أساسي لتحسين الأوضاع المعيشية بدءاً من الحد

الأدنى للإحتياجات الأساسية حتي التطلع لما هو أفضل، وعليه يكون الإرتفاع بمستوي الدخل والقضاء علي الفقر المطلق وإتاحة فرص التوظيف وإزالة الفوارق الكبيرة بين الدخول من ناحية والأسعار من ناحية أخرى يعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية .

2- التغيير في إتجاهات الناس وقيمهم حيث تهدف تنمية القرية وبرامجها إلى إحداث تغيير في إتجاهات وقيم وعادات الناس من خلال إحداث تغييرات في البيئة الطبيعية وإنشاء علاقات جديدة بين الناس والموارد الإقتصادية وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإنتاج ، وما يتبع ذلك من تغيير لأساليب الإنتاج ومفاهيم الثروة والإدخار والإستهلاك مما يترتب عليه كذلك تغيير في التركيب الإجتماعي والقيم الإجتماعية والسلوك والعادات والخبرات التقليدية من خلال إدخال مفاهيم علمية جديدة خاصة ما يتصل بالتعليم والصحة والإدارة والحياة السياسية والعمل الجماعي وغيره .

3- تحسين الأحوال المعيشية وذلك من خلال تبني خطط التنمية الشاملة المتكاملة واضحة الأهداف وتعميق أهمية دور المشاركة في الحفاظ على جهود التنمية وتطويرها وإتساع نطاقها ليشمل كافة سكان المجتمع .

4- تأكيد المشاركة الشعبية في جهود التنمية لأن دور الإنسان كمواطن صالح في المجتمع يبرز أكثر بإسهامه المباشر حسب إمكانياته في كل مراحل البناء التنموي المستهدف تحقيقه في الدولة فكل تنمية رشيدة هي التي تكون من أجل الإنسان .

5- التنمية البيئية بمعني زيادة الموارد المالية المتاحة ورفع كفاءة إستخداماتها وإستمرارية قدرة الموارد المتاحة على التجديد المستقبلي والتحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل للبيئة بما يشمله ذلك مرافق البنية الأساسية .

6- التنمية الإقتصادية المحلية وتشمل رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطنين خاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها والإرتقاء بالنظام القيمي وترسيخ الشعور بالمسئولية المجتمعية والمشاركة الفعالة للشباب والمرأة في التنمية ، كما تشمل ضبط معدلات النمو السكاني لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة .

7- التنمية المؤسسية وتشمل الإعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية للعمل في الريف والممارسة الديمقراطية، بجانب تعميق اللامركزية في التنمية والتكامل العضوي والتساند بين الجهود الحكومية والأهلية .

ولكن هذه الأهداف تواجهها بعض المعوقات تتمثل في:-

1- قلة وعي المواطنين وإنتشار الأمية حيث يؤدي ذلك إلى عدم إستجابة الأهالي للمشاركة في برامج ومشروعات التنمية في صورة جهود ذاتية ، وإعتمادهم على الدولة في تنمية المجتمع المحلي ويؤدي إعتماد الأهالي علي المساعدات والمعونات الحكومية من منح وسلف وقروض إلى إضعاف الدافع لديهم للإعتماد على أنفسهم ومواردهم المحلية .

2- توزيع إختصاصات التنمية الريفية بين وزارات وهيئات كثيرة مع عدم توفر التنسيق والتكامل الكافي بينها في وضع برامج ومشروعات التنمية موضع التنفيذ الفعلي على مستوى القرى .

3- عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة عن القرى وخاصة المسوح الإجتماعية والإقتصادية والفيزيقية والديموجرافية وغيرها حيث أدي ذلك إلى القصور في وضع خطط وبرامج ومشروعات التنمية وإتخاذ القرارات على أسس علمية سليمة .

4- عدم واقعية المشروعات وأهدافها والإعتماد على شعارات رنانة يصعب تحقيقها في ظل ظروف المجتمع الريفي .

5- عدم إقبال الأهالي على الصناعات والحرف والأعمال اليدوية من صناعة أو تجارة ، وكذلك إهمال الأهالي الصناعات التقليدية والبيئية التي كانت تشتهر بها المناطق الريفية .

6- عدم توفر الأجهزة الإدارية والفنية التي تعمل على وضع برامج ومشروعات التنمية والخطة القومية موضع التنفيذ على المستوى المحلي بجانب سوء توزيع المشروعات والخدمات والمرافق العامة على المستوى المحلي .

7- عدم توفر الطاقات البشرية المدربة اللازمة للعمل في برامج ومشروعات التنمية الريفية في مختلف التخصصات لعدة عوامل منها : إتجاهات الشباب السلبية نحو الأعمال الريفية والزراعية - عدم توفر التسهيلات المعيشية والحوافز لترغيب العاملين للعمل في المناطق الريفية .

8- سيطرة المصالح والمجاملات الشخصية على علاقات العمل الرسمية .

وتعرف معوقات التنمية بأنها مجموعة العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية والتي تحول دون تحقيق الأهداف التي يسعي إليها.

ومن عوامل بطء وإعاقة التنمية في المجتمعات الريفية الآتي :-

1- إنتشار الأمية والجهل والمرض وتخلف نظام الزراعة وضعف وسائل النقل وعورة الطرق وإنخفاض مستوى الخدمات في الصحة والتعليم والكهرباء والمياه وكباري المشاة والإتصالات وكافة مرافق البنية التحتية .

2- العامل الديموجرافي" السكان" ويعتبر هذا العامل معوقاً للتنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الإقتصادية حيث أن زيادة السكان تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع لأن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث

تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات ، وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوافره والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية .

3- العقبات السياسية حيث يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في التنمية لأن عدم توافر الإستقرار السياسي يشكل عائقاً للتنمية فإتخاذ القرارات الإقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات تتطلب إستقراراً سياسياً في الدولة حتى تستطيع أن تعمل بفاعلية لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجياً، فالتنمية الحقيقية تؤدي إلي إحداث تغيير شامل في المجتمع بشرط ألا تستأثر فئة بثمار التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شاركت معها في صنعها .

4- العقبات القانونية لأن كثيراً من النظم القانونية ما تكون تعسفيه ومجنده لمن لديهم نفوذ سياسي أو إقتصادي ، وأيضاً كثيراً منها لا يكون على مستوى الوضوح والمساءلة والإنصاف والمساواة أمام القانون وهذا بدوره يقف عائقاً أمام التنمية .

5- الأمية وتحديات التعليم : رغم زيادة نسبة الإنفاق على التعليم إلا أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة ولكن المشكلة ليست الآن في أمية القراءة والكتابة ، ولكنها في الأميه المعلوماتية والتكنولوجية وهذه الأميه ستستمر طالما التعليم ما زال قائماًعلى النهج ذاته في حشو المعلومات وطرق الإمتحانات وهذا لا يساهم في تخريج كوادر قادرة على التعامل مع المستجدات العالمية .

6- التقاليد السائدة في المجتمع حيث تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقيم والعادات خاصة في المجتمعات الريفية عن غيرها ، فيتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ولذلك يكون الإتجاه نحو التغيير والتعديل إتجاهاً سلبياً .

7- المعتقدات السائدة حيث لها دوراً فعال في إعاقة برامج ومشروعات التنمية فيوجد في كثير من المجتمعات الريفية التي تنفذ فيها مشروعات التنمية خاصه التنمية الزراعية مقاومة من الأهالي لزراعة بعض المحاصيل الجديدة والتمسك بزراعة المحاصيل التقليدية .

8- القيم حيث يجب أن يضع المخطط في إعتباره القيم الإجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها لأن كثيراً من القيم ما تعوق نجاح مشروعات وبرامج التنمية .

9- عدم الإستفادة من الخبرات السابقة بقدر كافي حيث مرت مصر بالعديد من الخبرات لتطوير المجتمعات الريفية منذ بداية القرن العشرين فأُنشئت " الجمعيات التعاونية - المراكز الإجتماعية - جمعيات الإصلاح الريفي- الوحدات المجمعة - المجالس القروية "ولسوء الحظ لم تسجل عمليات التنمية هذه الجهود بطريقة تؤدي إلى تراكم الخبرة للإستفادة منها في الجهود اللاحقة، واقتصر الأمر على نقلها من جيل لآخر من خلال الشروح والنصح أثناء الإجتماعات والمحاضرات في قاعات مغلقة مجهزة بعيداً عن واقع الريف.

10- عدم وجود أي سياسات متفق عليها لتطوير الريف لأن هناك نبذ لأي منهج تكاملي وعدم الإتفاق علي سياسة واضحة متكاملة لتطوير الريف تعمل بمقتضاها كل القطاعات عند وضع سياستها القطاعية ، وترجع إليها عند وضع خطتها القومية .

11- إنعدام الوعي الشعبي العام بأهمية تطوير الريف المصري لبناء المجتمع الأكبر حيث ينادي كثيراً من الباحثين والمهتمين بالريف بأهمية رفع المستوى المعيشي للفلاحين ولكن لحدوث ذلك هناك بعض التضحيات اللازمة لهذا التطوير فتحويل جزء من الإستثمارات للريف يعني ضرورة حرمان أهل المدن

مؤقتاً من جزء من الرفاهية التي يتمتعون بها ، فكيف يمكن للميزانية العامة أن تلاءم بين حاجات وإلحاح سكان المدن لإصلاح الطرق والمواصلات والإتصالات ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتعديل الكادر المالي للموظفين والعمال وغير ذلك ، وكيف يمكن لهذه الميزانية أن تلائم أيضاً بين هذه الإحتياجات وبين تخصيص جزء مناسب من الموارد المالية لتطوير وتنمية أكثر من"4000 قرية مصرية " في نفس الوقت .

ومن أجل مقاومة معوقات تنمية القرية يتطلب ذلك إتباع الآتي :-

1- التعامل مع التنمية الريفية بإعتبارها مشروعاً قومياً أساسياً تكرس له كل الجهود الحكومية والأهلية من خلال وضع إستراتيجية تشارك فيها كافة القطاعات والمؤسسات والمنظمات المهتمة بتنمية ومشكلات الريف .

2- الهجوم على ثقافة القهر والفقر والحرمان والإهمال بصورة مباشرة من خلال التحسن المستمر في ظروف الحياة من ناحية ، وبصورة غير مباشرة حيث تلعب الإتصالات الجماهيرية والشخصية والإعلام دوراً هام في ذلك من خلال إلقاء الضوء على ما يعانيه الريف من مشكلات وإهمال .

3- تشجيع اللامركزية وذلك من خلال تحويل الإدارة المحلية إلى فلسفة شاملة للحكم المحلي الذي يستند إلي الأساليب الديمقراطية في إختيار مجالسه والقائمين عليها بما يضمن التعرف على الإحتياجات الأساسية للمواطنين وتوجيه الفائض الريفي لإشباع هذه الإحتياجات والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة في حقل التنمية الريفية .

ولا شك في أن من أهم أعمال الإدارات المحلية بجناحيها التنفيذي والشعبي في المناطق الريفية هو العمل علي مواجهة المشكلات التي يعاني منها مواطني الريف والعمل على إزالة أسبابها ، ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع إستراتيجية تحافظ على حق الجيل الحالية والأجيال القادمة وهي إستراتيجية التنمية الريفية

المستدامة ، وقد أصبحت الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية تسير على نهجها الجهات المحلية في إعداد خطط وبرامج ومشروعات التنمية الريفية تستدرك أخطاء الماضي وتستقرئ إتجاهات المستقبل ، وتعتمد على أسلوب التخطيط العلمي لحل المشكلات التي تواجه القرية المصرية ، وذلك بوضع برامج وخطط ومشروعات علمية مدروسة لفترة زمنية يتم خلالها معالجة المشكلات البيئية الريفية والإرتقاء وتطوير وتحسين البيئة كما تستهدف التحكم في توزيع الخدمات والمرافق وتوفير البيئة الريفية الملائمة للمعيشة ، ويتم ذلك من خلال جناحي الإدارة المحلية المجالس الشعبية والتنفيذية التي تعمل علي تنفيذ خطة الدولة في تنمية المناطق الريفية ، وهذا الأمر يتطلب مساعدة الأجهزة المحلية علي إزالة المعوقات التي تواجهها وبالتالي تواجه التنمية الريفية .

ويمكن القول أن هناك بعض الخطوات والأساليب التي تقوم بها المحليات لمواجهة المشكلات البيئية في الريف من خلال التنمية ومنها الآتي:-

1- التعرف على القرى ومشكلاتها.

2- جمع المعلومات عن القرى في جميع المجالات الصحية ، التعليمية وغيرها..،

3- التعرف على القيادات المحلية حتى يمكن مواجهة مشكلات القرى من خلال قيامهم بدورٍ فعال في ذلك .

4- إثارة وعي سكان المجتمع وتوعيتهم بالمشكلات القائمة في القرى وتحديدها ومساعدتهم على مناقشتها.

5- مساعدة سكان القرى على تحديد المشكلات ذات الأولوية لحلها.

6- غرس الثقة في نفوس أهالي القرى وإكتساب ثقتهم للمشاركة في مشروعات التنمية .

7- التعرف على الإمكانيات والموارد المتاحة المادية والبشرية في المجتمع التي يمكن الإعتماد عليها لحل مشكلاته .

8- وضع برنامج وخطة عمل لمواجهة هذه المشكلات .

9- حث أفراد المجتمع على الإستمرار في المشاركة لتنمية القرى وحل مشكلاتها .

10- تقويم ومتابعة ما تم إنجازه لحل مشكلات المجتمع .

11- المساهمة في تكوين وتنظيم المنظمات الريفية وتشجيع أفراد المجتمع للإنضمام لها للمشاركة في مواجهة مشكلات المجتمع .

12- توفير الخدمات لسكان الريف وإتاحتها للجميع وليس لفئة دون غيرها .

13- القيام بدراسة إحتياجات القرى لإشباعها بما يتفق مع موارد وإمكانيات القرى المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة .

14- العمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة في القرى وإنشاء خدمات جديدة يحتاجها المجتمع وذلك ضمن الخطة العامة للدولة .

15- المساهمة في تحقيق الرفاهية والعدالة الإجتماعية من خلال مراعاة تكامل الخدمات لمواجهة مشكلات وإحتياجات المجتمع .

16- إتاحة الفرصة لأهالي الريف لممارسة الديمقراطية والحرية في التعبير عن إحتياجاتهم ورأيهم في القضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

17- العمل على إكتشاف القيادات الريفية وتدريبهم والتعاون معهم للنهوض بالقرى وتنميتها .

18- التعامل مع أهالي المجتمع الريفي وفقاً لعاداتهم وقيمهم ومعاييرهم الأخلاقية إلى أن يستطيعوا تغيير أوضاعهم للأفضل .

19- الإهتمام بالشباب بإعتبارهم سوف يقودون التنمية في المستقبل ومساعدتهم على حل مشكلاتهم بأسلوب علمي ووضع وإقتراح حلول للمشكلات التي تؤثرعلى تنمية المجتمع مثل مشكلة الأمية والأمراض المتوطنة .

20- الإتصال بالمؤسسات والمنظمات الأهلية والتطوعية في المجتمع المحلي للتعرف على أهدافها وبرامجها ومشروعاتها وأنشطتها المختلفة ومدى ما يمكن أن تساهم به من جهود فى تنمية القرى وأيضاً مراعاة عدم الإزدواجية والتضارب في تنفيذ المشروعات الخاصه بتنمية المجتمع الريفي .

ثانياً :- المشاركة الشعبية :-

المشاركة الشعبية في التنمية ومواجهة المشكلات البيئية :- تعتبر المشاركة الشعبية من أهم عناصر التنمية الريفية حيث تساهم في تخفيف بعض الأعباء عن كاهل الحكومة وخفض تكاليف التنمية التي تتولاها الدولة ، وتعتبر التنمية الريفية بمعناها الواسع هي مسئولية مشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع ويقع علي الأجهزة المحلية دوراً هام في تحريك المشاركة وتكريس الجهود والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لدي المجتمعات الريفية ، ولذلك قياس مدى نجاح وكفاءة الجهات المحلية يتوقف على مقدار ما تحققه من مشروعات بالجهود الذاتية ودورها الفعال في توثيق العلاقة بين الأهالي والمشروعات المحلية مما يعمل علي تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وحث الأفراد علي المشاركة في إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية .

وقد ظهر مفهوم المشاركة الشعبية في مصر خلال الستينات وشاع إستخدامه في المجالات السياسية والإدارية ، بينما ظل بعيداً عن الإلتحام بالمجالات التنموية حتى وقتٍ قريب حيث لم يكن للمشاركة الشعبية تأثيراً واضح من خلال المساهمة في تقديم الخدمات أو علاج المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية .

ولا يزال أسلوب المشاركة الشعبية في الريف يأخذ شكلاً واضحاً حيث تقوم العائلة ببناء مسكنها بنفسها وإستعمال المواد المحلية المتاحة ، ويتم ذلك بالجهود الذاتية أو بالعمالة المؤجرة ، أما في المدن وخاصه المناطق العشوائية يأخذ أسلوب المشاركة الشعبية صوراً أخري حيث تعتمد الأسر في هذه المناطق على مواردها

الخاصه في سبيل الحصول على المسكن وإستعمال مواد البناء التقليدية والعمالة المؤجرة بدون وسيط ويمتد المسكن ويتطور وفقاً لظروف كل أسرة .

ويأتي دور الإدارة المحلية في توجيه وتنظيم الجهود الذاتية للأفراد ووضعها في إطارها الصحيح مع توزيع المسئولية بين المحليات والأفراد بهدف تحسين البيئة الريفية ودعم خطط وبرامج ومشروعات التنمية الريفية ، وتأخذ المساعدات التي تقدمها المحليات إلى الأفراد لدعم عمليات التنمية صوراً مختلفة منها: المساعدات المالية والفنية والتنظيمية ، فالمساعدات المالية تشمل تسهيل الحصول على قروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة ، وإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية لزيادة دخل السكان وإستثمار هذه الزيادة في الإرتقاء بالبيئة السكنية المحيطة بهم وتحسين نوعية الحياة للأسرة الريفية ، والمساعدات الفنية تتمثل في توفير النماذج المختلفة لتصميم المساكن دون مقابل وتوفير مواد البناء والأراضي المعدة للبناء وتخطيطها وتمهيد الشوارع وتوصيل شبكات المرافق العامة إليها وغير ذلك من مساعدات فنية، أما المساعدات التنظيمية تتمثل في تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الخاصة بالبناء وتقسيم الأراضي وتشجيع الأهالي على إنشاء الجمعيات التعاونية في الريف وهناك بعض النماذج لممارسة المشاركة الشعبية في الريف في كثير من المجالات التنموية مثل تحسين البيئة والخدمات الصحية وبناء المدارس وغيرها .

تعريف المشاركة : المشاركة هي قدرة الأفراد في المجتمع المحلي على فهم طبيعة الوضع الإجتماعي ومحاولة تغييره إلى الأفضل من خلال جهودهم وإستغلال كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة مع التغلب على كافة المعوقات التي تعترض هذه العملية ، وهذا التعريف يركز على إستثمار كافة الموارد المحلية لإحداث التغيير المرغوب نحو الأفضل وإزالة أي معوقات تواجه هذا التغيير. كما أنها هي إسهام الأهالي تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك ، وهذا

التعريف يري أن المشاركة هي وسيلة لتحقيق التنمية سواء كانت هذه الوسيلة بالفكر أو المال أو العمل .

ويعرفها آخر بأنها هي الإسهام في كثير من مجالات التنمية الإجتماعية في إطار من قيم ومبادئ تقوم عليها الهيئات والمنظمات التي لها دور في مشروعات التنمية بهدف الرقي وتطويرالمجتمعات الإنسانية إلى ما هو أفضل ، وهذا التعريف يركز علي أن المشاركة وسيلة لتحقيق التنمية على أن تتم في إطار مبادئ وقيم المجتمع . كما أن المشاركة هي الوسيلة التي يتمكن بها سكان المجتمع من غير الموظفين المعينين في الحكومة أو مؤسسات أخرى في التأثيرعلى القرارات المرتبطة بالسياسات والبرامج والمشروعات المؤثرة على حياتهم .

ولذلك يمكن تعريف المشاركة الشعبية إجرائياً في الآتي:-

1- عملية تحتوي علي مجموعة من الخطوات المنظمة يشترك فيها أهالي المجتمع الريفي وتهدف إحداث تغيير إجتماعي مرغوب وتحسين أوضاع المجتمع في كافة المجالات .

2- يشارك من خلالها كثير من المتخصصين مثل الزراعيين ورجال الإدارة والتربويين والصحة وتعليم الكبار والدين والخدمات الإجتماعية وغيرها .

3- يكتسب الأفراد من خلالها المهارات والخبرات الضرورية التي تساعدهم على التصدي ومواجهة المشكلات المجتمعية الحالية والمستقبلية .

4- تهدف لزيادة مشاركة الريفيين في كافة الجهود الحكومية التي تبذل في المجتمع من أجل تنميته والنهوض به .

5- ترتبط هذه العملية إرتباطاً عضوياً بالتنمية بحيث لا تصاغ برامجها ومشروعاتها بعيداً عنها .

6- تهدف تحقيق أهداف مادية ومعنوية داخل المجتمع .

7- يتم من خلالها إكتشاف قيادات شعبية جديدة وتدريبها لممارسة العمل التنموي بحيث تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع إقتصادياً وبيئياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً وصحياً وغير ذلك .

8- تتم بمنهج ديمقراطي ينتج عنه مشاركة كافة أبناء المجتمع الريفي بالرأي والعمل والمال في جهود تنميته .

9- تتم بتكاتف الجهود والمساعدات الحكومية حيث تُكمل الجهود الأهلية تنمية المجتمع .

وتعتبر المشاركة الشعبية إحدى مبادئ التنمية الريفية ، وتعرف المشاركة لغوياً بأنها الشركة ويقال إشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد إشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، ويقصد بها تعاون فرد مع آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز وتحقيق عمل مشترك ، والمشاركة الشعبية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف .

كما تعني المشاركة التغييرات التي تحدث في المواطنين نتيجة إشتراكهم في تنمية مجتمعهم وتتمثل في تعديل سلوكهم وإستجاباتهم نحو المثيرات المتغيره في البيئة بما يكفل التعامل الإيجابي معها. وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدي الفرد والجماعة والمجتمع ، وينظر إليها كطريقة لإكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات والخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات والخطط ، وتعرف بأنها المساهمة والتعاون مع الآخرين سواء من أهالي المجتمع وقياداته الشعبية أوالمهنية في أي عمل يعود بالنفع علي أهالي المجتمع في كافة المجالات إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً وبيئياً وغيرها.

هذا وقد دخلت كلمة المشاركة Participation ضمن مفردات لغة السياسة خلال الستينات من القرن العشرين وشاع إستخدامها في مجال الإدارة وخاصه فيما يتعلق بمشروعات التنمية والتخطيط أكثر من إرتباطها بأي مجال آخر من مجالات الإدارة ، وذلك لأن التنمية تهتم بحياة الأفراد وتؤثر على مصالحهم الحالية والمستقبلية ، بجانب أن نجاح التنمية يحتاج إلى تكاتف الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتى يتوفر المناخ المناسب لأهداف التنمية الريفية والمحلية .

وقد ساعد على إنتشار مفهوم المشاركة عمل المسئولين في مجالات التنمية المختلفة على أساس أنهم وجدوا إختلافاً كبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات الريفية وتوقعاتهم الشخصية ، وهذا أدي إلى تفسيرهم لأسباب فشل المشروعات التي خططوا لها وصمموها بأن إهتمامات السكان بعيدة تماماً عن تصورات المخططين والمنفذين لمشروعات التنمية وإنتهوا إلى إعتبار إستراتيجية المشاركة الشعبية هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلي نجاح أو فشل مشروعات التنمية ، ومن هنا أصبح مفهوم المشاركة أكثر إستقراراً بين المخططين والمسئولين عن مشروعات التنمية خاصة في الدول النامية بعد إعتراف الدول والمجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك .

ولذلك عرف البعض المشاركة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة وتحديد وسائل تحقيقها والتي لا تقوم على الضغط أو الإجبار.

ويشير لها آخرون أنها نوع من العلاقة بين شخص ما ومجتمعه بحيث تكون لإرادته ومشاعره وبصيرته قوة التوجيه والسيطرة على الأفراد الآخرين داخل الجماعة في السعي وراء هدف مشترك ومحاولة تحقيقه .

كما تعرف بأنها المساهمة والتعاون بين الآخرين في القيام ببعض الأعمال على أساس أنها مشاركة جماعية لا مجال فيها للتسلط الفردي أو الأمر المفروض

من أعلى أو لإتجاهات بيروقراطية معينة ، بل هي ديمقراطية شعبية حرة الإرادة والتفكير معتمدة على الجماهير تفكيراً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ورقابة ، كما أنها محاولة للتأثير على صانعي ومتخذي القرار في المؤسسات المتنوعة القائمة .

يتضح من ذلك أن المشاركة الشعبية ترتكز على أن المواطن هو أفضل من يُقييم الظروف المحيطة به ، وخيرُ من يحكم على الأهداف المرسومة لحياته ويؤكد على فاعلية الوسائل التي ترسم لتنفيذ هذه الأهداف ، ولهذا يشير البعض إلى المشاركة بأنها العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة الإجتماعية والسياسية والعامة لمجتمعه وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع وأيضاً أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف . وأيضاً تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة . ويعتقد البعض أن المشاركة يمكن تعريفها بطريقتين هما :-

الأولى : أنها تشير إلى العمليات السياسية التي بواسطتها يستعمل المواطنون قوتهم ليحققوا رغباتهم وأهدافهم المرتبطة بالقرارات التي تمس حياتهم .

الثانية : هي حاجة الفرد إلى إنتمائه لعلاقة تجعله أكثر تعاوناً مع الآخرين ، وبناء علاقات تبادلية للأخذ والعطاء وإشباع إحتياجاته الإجتماعية بتحالفه مع الآخرين فهي إعطاء الفرصة للأفراد حتى يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر في حياتهم حيث أن المفهوم الديمقراطي في المشاركة يتأكد من خلال إشتراك الأهالي في المسئوليات والبرامج التنموية .

ولكن يصف البعض المشاركة بأنها محصلة الأنشطة التي يبذلها المواطنون للتأثير في إختيار الموظفين أو التأثير في أعمالهم أو هي العملية التي من خلالها يؤثر طرفان أو أكثر في بعضهما البعض عند وضع السياسات أو إتخاذ القرارات أو هي عملية ديناميكية يشترك فيها الناس بإرادتهم ووعيهم في تخطيط وتنفيذ وتوجيه

وتقييم الأنشطة المؤثرة في حياتهم وتختلف درجة المشاركة على حسب أهمية القضية المطلوب المشاركة فيها.

إن المشاركة الشعبية عملية إيجابية قد تكون فردية أو جماعية يتخذ فيها الأفراد زمام المبادرة إما بأنفسهم أو عن طريق إستشارتهم من خلال التنظيمات الشعبية أو التنفيذية القائمة في المجتمع ويستخدمون فيها أساليب وعمليات لرسم سياسات الحاضر والمستقبل وتحقيق التغيير الهادف الذي يساعد على حل كثير من المشكلات التي تواجه مجتمعهم، ويعني ذلك أنها جميع صور المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع المحلي سواء كانت هذه المساهمة من أعضاء المجالس الشعبية المحلية أو أعضاء المجالس التنفيذية أو من الأفراد العاديين غير الأعضاء"المواطنين" بالتعاون مع أعضاء هذه المجالس سواء كانت هذه المساهمة بالرأي أو الجهد أو الوقت أو المال أو بجميع ذلك أو غيره .

ويتضح من ذلك للباحث أن المشاركة الشعبية تهدف إلي : العمل على زيادة مساهمة أفراد المجتمع في تطوير وتنمية المجتمع المحلي ذاتياً وبأساليب تتلائم مع الظروف المحلية دون الإعتماد كلياً علي الدولة في كافة مجالات العمل الإداري والرقابة عليه تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية في الحكم والإدارة بما يخدم مصالح المواطنين- تحقيق الصلة والترابط بين الحكومة المركزية والمحلية لتنسيق الجهود المشتركة بهدف رفع كفاءة العمل الإداري العام وتقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية- دعم الوحدة الوطنية من خلال إعطاء كل وحدة محلية فرصة تقرير شئونها بنفسها- الوصول إلى الوسيلة المثلي لمعرفة رغبات أفراد الشعب في شئونهم المحلية مما يتبعه تخطيط أكثر واقعية لمشروعات وخدمات التنمية- معرفة العناصر الصالحة للقيادة وتنميتها وتدريبها على تحمل المسئولية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم خطط ومشروعات التنمية- التخفيف من آثار العزلة

الإجتماعية التي فرضتها المدنية على الإنسان المعاصر وجعل مشروعات التنمية تتوافق مع إحتياجات المجتمع .

فالمشاركة الشعبية المحلية يتوقف عليها نجاح أو فشل جهود التنمية لأنها تعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط والتنفيذ والتقويم لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح المشروعات والخدمات التنموية أكثر واقعية وأقرب إلى حاجات الناس وأكثر تمشياً مع الثقافة المحلية ، كما أن مشاركة المواطنين في المشروعات تطوعاً بالجهد والمال يشعرهم بملكيتهم لها مما يدفعهم إلى المحافظة عليها والتعود على صيانتها وتجديدها، فمشاركة المواطنين تخفف كثيراً من تكاليف المشروعات .

وتأسيساً على ذلك فإن المشاركة المجتمعية تعتبر من المبادئ الأساسية في برامج ومشروعات التنمية لأن المواطنين في هذه الحالة يكونون أكثر قدرة على الإحساس بمشاكل مجتمعهم وظروفه المختلفة ، وأيضاً أكثر قدرة على التفكير وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات التي تعوق عملية التنمية وتطوير المجتمع . وهناك شروطاً لتحقيق مشاركة المواطنين التطوعية في تنمية المجتمع منها :-

1- أن تكون الحاجة أو المشكلة أو الموقف في حدود فهم المواطنين بحيث يمكنهم فهم العوامل المسببه لها حتي يمكنهم علاجها واتخاذ السلوك المناسب نحوها .

2- تهيئة الأفراد وإعدادهم وتدريبهم على مواجهة المشكلة أو المواقف المختلفة لأنه كلما إزداد نصيب الفرد من التعليم والخبرة والتدريب كلما إستطاع أن يشخص المشكلة ويكون أقدر الناس على حلها، فالمشاركة تأكيداً لثقة الإنسان في نفسه وهي التي تدفع المجتمع إلى الإستمرار في المشروع اللازم لتنميته وتطويره وتحسين ظروفه من تلقاء نفسه حتى بعد ترك المسئولين والخبراء له فالمشاركة هي التي تؤدي به للتقدم .

ويري الباحث أنه يمكن تدارك التضارب بين البرامج والمشروعات المحلية والخطط والمشروعات القومية إذا أحسن تطبيق نظام المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية وأعطيت بعض الصلاحيات للمحليات لدعم وجذب مشاركة المواطنين وإذا أحسن التخطيط للخطة القومية ، بمعني أن تكون نتيجة ترتيب سليم لأولويات وإحتياجات المواطنين ومحققة لآمالهم وأهدافهم كما يجب أن تكون المشروعات المجتمعية المحلية دعماً لمشروعات الخطة العامة ويكمل كلاً منها الآخر ومتمشيه مع أهدافها ومجالاتها .

ويمكن القول أن المشاركة الشعبية في مرحلة صنع سياسات وخطط ومشروعات التنمية المحلية عملية هامة حيث يشعر المواطنون المحليون أنهم قد ساهموا في صنع هذه السياسات والخطط وأن مطالبهم وإحتياجاتهم ستكون موضع تقدير وإهتمام عند التنفيذ الفعلي لهذه المشروعات .

وقد أكد تقرير التنمية البشرية في العالم لعام1992م أن هناك علاقة بين نجاح مشروعات وبرامج التنمية المحلية والريفية ومشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ هذه المشروعات والبرامج ، حيث أشار إلي ثلاث مشروعات شارك المواطنون فيها كانت ملائمة لهم من الناحية الثقافية وقد حققت عائداً وصل إلى18٪ ، في حين لم تحقق المشروعات التي لم تشتمل علي آليات للمواءمة الإجتماعية والثقافة سوي 9٪ فقط ، كما كشفت دراسة أخرى لـ"52" من مشروعات وكالة التنمية الدولية الأمريكية عن إرتباط قوي بين المشاركة الشعبية ونجاح المشروعات خاصة عندما تتم المشاركة من خلال منظمات ينشئها ويديرها المستفيدون أنفسهم .

وتعد المجالس الشعبية المحلية على مختلف مستوياتها من أهم هذه المنظمات على أساس أنها تقوم علي الإنتخاب الحر المباشر الذي حدده القانون الذي ينظم عملها ، ومن هنا يكون لها دوراً في تحقيق المشاركة الشعبية التي تعتبر

المحور الأساسي للتنمية ، ويقاس إهتمام الحكومة المركزية بالمشاركة بمدي الجهود التي تبذلها الإدارة المحلية لتصبح أكثر كفاءة حيث أن إصلاح نظام الإدارة المحلية في أساسه يقوم على تعميق مفهوم المشاركة الشعبية والعمل على إستحداث وسائل جديدة تدفع المواطنين إلى مزيد من الإسهام في الشئون المحلية .

ولكن تواجه المجالس المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي في الدول النامية ومنها مصر أزمة ثقة فيما بينها وبين مواطنيها، ويتمثل ذلك في قلة عدد الأفراد المشاركين في العملية الإنتخابية لهذه المجالس أو في التهرب من دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليها بموجب القوانين المنظمة لها أو في قلة الإهتمام بهذه المجالس ومتابعة أعمالها وضعف الرقابة الشعبية عليها أو في ضعف المشاركة في دعم البرامج والمشروعات التنموية التي تقوم بتنفيذها هذه المجالس . إن توعية المواطنين ودعوتهم إلى المشاركة في أعمال التنمية المحلية مسئولية تقع على عاتق الإدارة المحلية لأن تنمية المجتمع المحلي تقوم على أساس تنمية الوعي لدي مواطني المجتمع المحلي ومشاركتهم في إستغلال وإستثمار موارده المتاحة ، بهدف إشباع الإحتياجات المحلية بدلاً من الإعتماد الكلي على الحكومة المركزية ، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال :-

أ- عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعرف على إحتياجاتهم بحيث يكون هناك حوار مباشر بين رئيس وأعضاء المجلس والمواطنين لدعم التواصل وبناء الثقة بينهم .

ب- إنشاء صندوق للشكاوى والإقتراحات يُمكن المواطنين من تقديم آرائهم وإقتراحاتهم ووجوب دراستها وإبلاغهم بما تتخذه نحوها من إجراءات .

ج- العمل على إصدار نشره دورية محلية تساعد على تحقيق الإتصال بين المجالس المحلية والمواطنين وتعريفهم بأعمال مجالسهم المحلية وما تتخذه من إجراءات لتحقيق أهدافهم وحل مشكلاتهم .

د- تنظيم برامج زيارات ميدانية يقوم بها المسئولين في المجالس المحلية للمؤسسات التي تقع في نطاق الوحدة المحلية سواء صناعية أو تجارية أو نقابات ومدارس ومستشفيات وغيرها، لتبادل الآراء والتعرف على المشكلات في الواقع والإقتراحات المناسبة لحلها .

وترجع أهمية المشاركة الشعبية :

أن من خلالها تزداد خبرات الأفراد وتؤدي إلي غرس الإتجاه المرغوب لحل المشكلات وفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها، وإيجاد الموارد التي تساعد على تحقيق هذه الحلول وهذا يساعد علي إحداث تغييرات في قيم وإتجاهات ومعارف المواطنين المشاركين في برامج ومشروعات تنمية المجتمع، كما أنها تعبير عن إحتياجات المواطنين المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، وأن توسيع نطاق المشاركة يؤدي إلى إثراء القرارات بأن تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة وأن الإجراءات التي تتخذ تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يشارك فيه المواطنين .

وعلى ضوء ذلك يمكن تقسيم أهمية المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ومواجهة المشكلات البيئية في الريف المصري من خلال الآتي :-

1- الأهمية الإجتماعية للمشاركة : المشاركة حق وواجب في وقتٍ واحد فمن حيث أنها حق فهي متاحة لجميع المواطنين كما أنها التوصيف السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة ، أما من حيث أنها واجب فإنها قائمة على الإلتزام الإجتماعي والمسئولية الإجتماعية في ضرورة مساهمة ومشاركة المواطنين في إحداث التغييرات الإجتماعية المرغوبة في مجتمعهم ، فأي جهود للتنمية البيئية لا تكتمل ولا تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مشاركة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في إتخاذ القرارات خاصه ما يتعلق بالخدمات التي تُؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقويم والمتابعة ، فالمشاركة تتضمن

تحديد أهداف تنموية لإشباع إحتياجاتهم الفعلية ذات الأولوية لهم وزيادة وعيهم وإدراكهم بوسائل تغيير بيئتهم وتحمسهم للمساهمة في التنفيذ وعدم مقاومة المشروعات التنموية ، فمشاركة المواطنين في تحمل بعض الأعباء وتنفيذ بعض المشروعات سيخفف العبء تدريجياً عن الدولة ويؤدي إلى الحفاظ على الإمكانيات التي تتوفر في المجتمع بجانب الحد من مشكلات التلوث وزيادة إنتشار الوعي البيئي بين المواطنين ، فالمشاركة يمكن أن تكون أداة علاجية وتعليمية لتغيير السلبيات القائمة في مجال البيئة وتساعد أفراد المجتمع الريفي علي التحرر من السمات السلبية السلوكية الناتجة من الحرمان والإهمال الطويل ، وبالتالي تساعدهم على العمل التعاوني لمواجهة مشكلات البيئة الريفية وعلاج أي سلوكيات سلبية في هذا الشأن فالمشاركة في مشروعات حماية البيئة تزيد من ثقة المجتمع في نفسه حيث تتيح عملية المشاركة تنمية القدرة على التضامن وتزيد من روح التعاون في المجتمع المحلي وإشباع إحتياجات المواطنين وحل مشكلات بيئتهم .

2- الأهمية السياسية للمشاركة : المشاركة تدعم القدرات الشخصية والسياسية للمواطنين وتكسبهم المزيد من القدرة والقوة التي تؤهلهم للتأثير على المؤسسات السياسية والبرامج وصانعي ومتخذي القرارات لأن نشر المشاركة بين المواطنين في المشروعات التنموية وحماية البيئة يدعم المؤسسات المحلية ، ويساعد المجتمع المحلي في الإعتماد على الذات وهذا يدعم فكرة اللامركزية في الخدمات والمشروعات ، كما أن المشاركة تعني تدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات التي تعتبر الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير ليتمشي مع مصالح الجماهير، وتدعيم الفكر الحكومي والسياسي بكثير من الآراء الشعبية الصالحة التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية . فالمشاركة الشعبية تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساعد الهيئات الحكومية

في مواجهة مشكلات المجتمع لأن الحكومة بمفردها لا تستطيع القيام بحل هذه المشكلات فهي وسيلة لتدعيم إنتماء المواطنين لمجتمعهم ، فالتنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركة شعبية فمن خلالها تستطيع كل طبقة التعبير عن إحتياجاتها ومشكلاتها ويؤدي ذلك إلى أن تكون خطط ومشروعات وخدمات التنمية بوجه عام أكثر شمولاً ونجاحاً وملائمة للإستفادة منهاعلى المستوى المحلي ، فالمشاركة الشعبية للمواطنين أصبحت حق لهم حتى يعبروا عن إحتياجاتهم الحقيقية ويختاروا الأسلوب والوسيلة المناسبة لإشباع هذه الإحتياجات وحل مشكلاتهم وهذا من شأنه يؤدي إلى جعل المشروعات والخدمات التنموية تتفق مع ثقافة المجتمع الريفي وقيمه وعاداته وإمكانياته وموارده المتاحة والبعد عن المشروعات والخدمات النمطية ، وبالتالي تساهم في توفير الجهود الحكومية لمسئوليات كبيرة أخري علي المستوى القومي أو المحلي ويتحقق من خلالها ديمقراطية الخدمات والمشروعات لأنها تُؤدي بواسطة الشعب لصالح الشعب وتزيد وعيه بتكلفة المشروعات .

وبناء على ذلك يمكن إيجاز أهداف المشاركة الشعبية في مجال التنمية الريفية :-

1- أن المشاركة تؤدي إلى تعلم المواطنين من خلال الممارسة حيث يدركون مع مرور الوقت الصواب والخطأ وكيف يحلون مشكلاتهم بأنفسهم .

2- أن مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات والمشروعات والبرامج التي يشاركون فيها ويساندوا تنفيذها ويصونوها ويتابعونها حتى ينتفعوا منها .

3- أن مشاركة المواطنين تجعلهم مدركين لحجم مشكلاتهم وإمكانياتهم ولحقيقة وواقع الخدمات والبرامج والمشروعات التي شاركون في وضع سياستها .

4- أن مشاركة المواطنين تفتح باب التعاون الإيجابي بين الأهالي والحكومة ، وتدعم الفكر والخطط الحكومية بكثير من الآراء الشعبية الصائبة التي تتأثر بقيم الديمقراطية والقيم السائدة في المجتمع .

5- المشاركة الشعبية الكاملة تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في جهودها لمقابلة إحتياجاتهم .

6- تساعد المشاركة الشعبية للمواطنين في المحافظة على المال العام .

7- تزداد الممارسة الديمقراطية من خلال المشاركة ويتعود الأفراد علي إبداء الرأي دون خوف بما يعود علي تنمية الريف بعائد فعال إيجابي يتحقق من خلاله الأهداف التي تسعي إليها التنمية والتي منها تحقيق المساواة والإنصاف وعدالة توزيع الموارد والخدمات والعدالة الإجتماعية .

8- تفتح المشاركة مجالات جديدة للأنشطة والخدمات وقنوات الإتصال بين المواطنين والحكومة .

إن تحقيق أهداف المشاركة الشعبية يمكن أن يؤدي إلى إستقرار النظام السياسي والإداري ومسايرة مشروعات التنمية مع حاجات المواطنين والإمكانيات المتاحة ، بجانب تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة مع التنمية الإقتصادية فلا يحدث إختلال بين معدلاتها وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية الشاملة .

ويمكن تصنيف أهداف المشاركة الشعبية في التنمية الريفية إلي نوعين هما :-

1- **الأهداف الإجتماعية والإقتصادية وتشمل في :-**

أ- إدراك المواطنين للإمكانيات والموارد المتاحة للتنمية في النواحي المادية والفنية بحيث ينقلون السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يغالوا في رغباتهم .

ب- الحرص علي المال العام حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد والرأي وغيرها في إنشاء المرافق يدفعهم إلى المحافظة عليها مما يطيل عمرها الإفتراض لإحساسهم أن هذه من أموالهم وجهودهم .

ج- تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة ومشروعات التنمية حيث تعجز الدولة خاصه في الدول النامية عن توفير جميع الخدمات الأساسية للمواطنين وهنا تأتي أهمية الجهود الذاتية .

2- **الأهداف الإدارية وتتمثل في :-**

أ- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة لإلمام ومعرفة المواطنين والمسئولين بظروف البيئة وتلافي الأخطار قبل حدوثها .

ب- الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية والتي لا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات ، ولكن عن طريق المشاركة حيث يقرر المواطنون بأنفسهم إتجاهات التغيير ووسائل إحداثه .

ج- أنها لا تشترط أن تكون بين أناس من طبيعة واحدة ، بمعني أن تكون المشاركة أفقية ورأسية أي بين مختلف المستويات والهيئات ، كما أنها يجب أن تتضمن عمليتي الضبط والرقابة والمشاركة في إتخاذ القرارات بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

ولذلك تُجمع بعض الآراء على أن الأهداف التي تسعي المشاركة الشعبية إلى تحقيقها في ظل نظام الإدارة المحلية يمكن تحديدها في الآتي:-

1- إيجاد قيادات محلية في جميع نواحي العمل الإجتماعي .

2- تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية والتي تتوقف على الجهود الشعبية ومدى إستجابتها لمطالب التنمية وخاصه أن تنمية المجتمعات الريفية والمحلية لا يمكن أن تتم عن طريق الجهود الحكومية فقط ، وإنما يجب أن تعمل إلى جنب الجهود الشعبية بإعتبارها إمتداداً للجهود الحكومية وإستكمالاً لها .

3- تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتدريب الأهالي علي الخدمة الذاتية والتخلص من القيم والإتجاهات والعادات السلبية المنتشرة في المجتمع .

4- تنمية القدرة السياسية للمواطنين المحليين وحريتهم في المبادرة بالعمل وزيادة الوعي السياسي لديهم بما يفيد عملية التنمية المحلية .

5- تنمية المهارات القيادية لدي المواطنين فقد يتحمل المستفيدون من مشروعات وبرامج التنمية المحلية المسئولية في بعض الوظائف مثل الرقابة على المشروع مما يدعم من قدرتهم علي إدارة بعض جوانب مشروعات التنمية المحلية .

6- تتيح المشاركة الشعبية الفرصة لممارسة الديمقراطية بشكل عملي وفعال .

7- تتيح المشاركة الشعبية فرصة وجود التنظيمات الأهلية التي تعاون التنظيمات الحكومية وصولاً إلى التغيير الأفضل للمجتمع .

وكثيراً من خبراء تنمية المجتمع يعتبرون أن نجاح برامج ومشروعات البيئة يتوقف على مدى إشتراك الناس في هذه البرامج لذلك يجب إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأهالي ليساهموا في جميع البرامج والمشروعات كلاً وفق نوع خبرته وإهتمامه ، ويرون أن المشاركة مبدأ أساسي لثلاث أسباب هي :-

1- يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم محلياً حيث يمارسون عملية الإصلاح فيجتمعون ويناقشون ويقررون وينفذون مما يؤدي لإيجاد مجتمع أكثر تقدماً وقدره على إصلاح أوضاعه بنفسه .

2- يؤدي إشتراك المواطنين في برامج ومشروعات حماية البيئة إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات بجانب مساندة جهود الحكومة فيها مما يجعلها أكثر فائدة .

3- يكون المواطنون المحليون أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح وما لا يصلح لأحوال مجتمعهم وبيئتهم .

وقد إنعكس الإهتمام بالمشاركة الشعبية سواء كمبدأ أو كهدف على تعريفها بأنها العملية الديمقراطية التي تكفل مشاركة الناس في التفكير وإتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ ، والقيام بدورٍ نشيط في تنمية وإدارة الخدمات التي تؤثر على حياتهم اليومية ، حيث تسعى المشاركة لتحقيق هدفين هما :-

1- إحداث تغيرات في قيم وإتجاهات ومعارف المواطنين أثناء قيامهم بخدمة مجتمعهم والبيئة .

2- تحقيق الأهداف التنموية التي يسعي إليها المواطنون من خلال برامج ومشروعات حماية البيئة .

وأيضاً تسعي المشاركة لتحقيق الآتي :-

1- الإحساس بالمسئولية الإجتماعية وتعني شعور الفرد أنه مسئول تجاه ضميره والمجتمع والبيئة لأن المشاركة هي نوع من الإحساس بالمسئولية .

2- التنشئة الإجتماعية السلمية وغرس قيم التعاون والعمل الجمعي منذ الطفولة وهذا يؤدي لإيجاد جيلً قادراً علي العطاء والمشاركة الإيجابية في جميع نواحي الحياة لمواجهة مشكلات البيئة .

3- الرغبة في العمل من أجل إكتشاف مجالات العمل المناسبة أوالعمل بصفة مؤقتة وشغل أوقات الفراغ .

4- التدريب على القيادة وإكتساب خبرات جديدة تساعد في الإعداد للمستقبل العملي .

5- التعاطف الذاتي مع قضية معينة مثل قضايا البيئة .

6- وجود الضمانات الأساسية التي تضمن للمواطنين توفيرالأمن النفسي وإشباع إحتياجات الأفراد المتجددة .

7- وجود قيادات شعبية واعية في الريف تشارك في المشروعات مع وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركين .

8- الإتصال الجيد والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته .

9- التخطيط والتنسيق الجيد الذي يوزع ويحدد الأدوار بدقة ويحفز على المشاركة في مجال حماية البيئة .

opelkan.com

10- مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات والتنفيذ والمتابعة للمشروعات التنموية ، وهذا يؤدي إلى إكتساب القدرة على التفكير الواقعي في وضع الخطط والمشروعات وتحديد الأولويات .

فالمشاركة هي الوسيلة التي يتمكن بها سكان المجتمع في التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة في حياتهم .

ومن المعوقات والمشكلات التي تحد من المشاركة الشعبية في التنمية الريفية الآتي :-

1- إنخفاض مستوى الدخل لدي الأفراد حيث يصرف ذلك الفرد عن مجرد التفكير في المشاركة بجانب ذلك إنتشار الأمية والجهل والفساد وغياب الوعي والثقافة وإنتشار القيم والإتجاهات السلبية التي تعوق المشاركة .

2- عدم إستقرار الأوضاع المجتمعية والسياسية والإقتصادية لأن ذلك يخلق لدي الأفراد والجماعات في المجتمع شعوراً بعدم الطمأنينة .

3- الشعور بالعزلة والإغتراب لأن شعور الأفراد والجماعات بالعزلة والإغتراب عن المجتمع يحد من المشاركة .

4- عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم إستقرارها بجانب إزدواج وتكرار الخدمات في بعض المناطق وإهمال وحرمان مناطق أخرى من بعض الخدمات يحد من مشاركة المواطنين .

5- جمود الإدارة وهيمنة البيروقراطية وتعقد الإجراءات وتأخر إتخاذ القرارات يؤدي إلى عدم المشاركة .

6- عدم تواصل القيادات السياسية المنتخبة مع القاعدة الجماهيرية .

7- الصفات النفسية للسكان قد تحول دون تحقيق مشاركة شعبية فعالة في تنمية المجتمع .

8- عدم شعور بعض الأفراد بالطمأنينة والأمن على الأموال التي يشاركون بها مما يزيد من سلبيتهم واللامبالاة ويرجع ذلك إلى ما يحدث في المجتمع وعدم إستقراره .

ويري الباحث أن كثرة وتعدد الأحزاب والحركات والجماعات السياسية يؤدي إلى الحد من المشاركة الشعبية للمواطنين وذلك بسبب سعي هذه الأحزاب وغيرها لتحقيق مصالح حزبية على حساب صالح المواطنين لأن عدم الإستقرار السياسي وشيوع جواً من القلق والإضطراب من عوامل إعاقة المشاركة الشعبية في التنمية ، فالمشاركة الشعبية تعتبر من أهم عوامل نجاح خطط وبرامج ومشروعات التنمية ولا يمكن إحداث التغيير المنشود في المجتمع الريفي إلا إذا إقتنع أفراد المجتمع بأهدافه وقبلوا أساليبه وشاركوا في تنفيذه ، ولا يجب أن تصاغ الأهداف القومية من خلال الصفوة وحدها من السياسيين أو الفنيين ، وإنما لابد من إشتراك الجماهير في صياغتها وتنفيذها حيث أن وضع خطط ومشروعات التنمية تحتاج لمعرفة الموارد والإمكانيات ويقع عبء معرفتهاعلى أفراد وجماهير المجتمع ، وعليه يجب تشجيع المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات المتصلة بجهود التنمية من خلال إشتراك المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية في إعداد خطة ومشروعات التنمية .

أيضاً يري الباحث أن المشاركة الشعبية هي جهود ذاتية تهدف لتغيير وضع قائم في المجتمع يقوم بها الأفراد المستفيدين من تغيير هذا الوضع ، وبالتالي فالعمل الإجتماعي يؤمن بأن التغيير لابد وأن يأتي من داخل أفراد المجتمع أنفسهم ويؤمن بالقوى المتاحة الكامنة في الإنسان وقدرته على مساعدة نفسه ومواجهة مايقابله من مشكلات فلا يمكن عمل شيء للناس إلا مايفعلونه هم لأنفسهم ، ولذلك فإن إرادة التغيير لدي الأفراد هي أساس العمل الإجتماعي والمشاركة في مشروعات التنمية الشاملة ، ولهذا تعتمد المشاركة الشعبية على فكرة تعاون

المواطنين مع بعضهم وعلى المسئولية المشتركة فكل فرد في المجتمع مسئول عن نفسه ومجتمعه والمجتمع مسئول عن أفراده ، ولذلك كل فرد له دور يجب أن يؤديه نحو مجتمعه الذي يعيش فيه ، وهنا تأتي أهمية التضامن والتكامل لمواجهة مشكلات البيئة وتتحقق من خلال ذلك العدالة الإجتماعية بين جميع طوائف الشعب وهي أساس قيام المشاركة الشعبية المصدر الأول لتمويل العمل الإجتماعي الذي يحقق التوازن والتكامل بين جميع قطاعات وطوائف وأقاليم المجتمع ، فليس من العدل أن يعاني الريف ومواطنيه فقراً وحرماناً وإهمالاً ونقصاً في جميع الخدمات وتدهوراً في كل المرافق ، بينما تنعم وتعيش مناطق أخرى ومواطنيها في نفس الدولة في ثراء وبيئة صحية تتوافر فيها كافة الخدمات والمرافق .

وصدق الحق قوله تعالي ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ [سورة الأنفال: الآية 53]

وقوله تعالى: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ....﴾

[سورة الرعد: الآية 11] .

وقال رسول الله ﷺ " إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يُغيروه أوشك أن يعُمهم اللهُ بعقابه " فالإسلام يري أن التغيير لابد وأن ينبع من داخل الأفراد أنفسهم ويكون ذلك من خلال المشاركة الشعبية .

كما أن المشاركة الشعبية هي جهود يبذلها المواطنين وقيادات ومصلحي المجتمع بهدف المساهمة في القضاء على المشكلات المتنوعة في المجتمع المحلي ، بجانب محاولة تعديل النظم الإجتماعية أو المطالبة بإيجاد نظم إجتماعية تحقق صالح المجتمع وإشباع إحتياجات مواطنيه وحل مشكلاتهم والتأثير والتعامل مع متخذي وصانعي القرارات في مختلف المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوفير الخدمات للمواطنين في المجتمع المحلي أو لقطاعات معينة من المواطنين يحتاجون لخدمات معينة ملحة أو إخراج المجتمع المحلي من حالة

العزلة والإغتراب والحرمان والإهمال التي يشعر بها مواطنيه وذلك في إطار تحقيق المواطنة والعدالة الإجتماعية .

ويمكن التغلب على معوقات المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية وحماية البيئة من خلال الآتي:-

يري بعض العلماء والباحثين أن الحد من معوقات المشاركة وآثارها السلبية يحتاج لمجهود شامل متكامل يتم من خلاله التركيزعلى الأبعاد الآتية لتحقيق أقصى مشاركة ممكنة ، وتتمثل في :-

1- **البعد الديني** : خير ما يستعان به للحد من معوقات المشاركة التعاليم الدينية التي تحث على التعاون لفعل الخير خاصه وأن هذه التعاليم لها تأثير قوي على الأفراد من أي وسيلة أخرى والقرآن الكريم يحث الناس علي العمل التطوعي والمشاركة في فعل خير، وذكر ذلك في العديد من الآيات ، ومثال ذلك قوله تعالي: ﴿... فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ...﴾ [سورة البقرة: الآية 184] .

وقوله تعالي:﴿...وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة البقرة: الآية 158]

وقوله تعالي﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 104]

وقوله تعالي:﴿...وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [سورة المائدة: الآية 2] وهناك آيات أخرى كثيرة تحث على المشاركة وحماية البيئة .

2- **البعد الديمقراطي** : حيث أن ممارسة الديمقراطية من جانب المسئولين تتم من خلال الإلتزام بمبدأ حق إتخاذ القرار الذي يعني إتاحة الفرصة للمواطنين في أن يشاركوا في إتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وهذا إحتراماً للذات الإنسانية فكل مجتمع يجب أن يحدد أفراده إحتياجاته ومشكلاته بحرية دون

فرض لرأي معين لأن أفراد المجتمع هم أقدر الناس على تحديد إحتياجاتهم ومشكلاتهم ، فالإحساس بالحرية والديمقراطية يدعم المشاركة ويتم ذلك من خلال تشاور الناس معاً أفراداً وجماعات في كافة شئونهم بحرية وآمان للإتفاق حول الإحتياجات والمشكلات وأولوية الأهداف وبالتالي يعملون معاً لتحقيقها وهذا تدعيماً للمشاركة .

3- **البعد الثقافي والإعلامي** : ويعتمد على توعية المواطنين بمشكلات البيئة القائمة وخطورتها والوسائل المختلفة لعلاج هذه المشكلات ودور المواطنين في ذلك والفائدة التي ستعود عليهم من مواجهة هذه المشكلات ، ويمكن للمسئولين من خلال الإلتزام بمبدأ الإستثارة أن يهيئوا المواطنين للمشاركة لأن الإستثارة تعني القدرة علي تحريك المواطنين من الموقف السلبي إلى الموقف الإيجابي بهدف تحقيق مشاركة فعالة في حل مشاكل المجتمع وتنميته ، ويمكن الإستعانة بالقادة الشعبيين وقادة الرأي وأصحاب النفوذ في المجتمع للدعوة إلي المشاركة في المشروعات المختلفة بجانب الإستعانة بوسائل الإتصال والإعلام المتاحة والأحزاب السياسية وغيرها للدعوة للمشاركة الإيجابية لإزالة أي معوقات تواجه مشروعات التنمية وحماية البيئة .

4- **البعد الإداري** : حيث أن هناك كثيراً من المعوقات الإدارية التي يجب علي المسئولين إزالتها من خلال الإلتزام بالتخطيط العلمي والقيام بالبحوث والدراسات الميدانية لإختيار المشروعات مع المسئولين لتفادي العقبات الروتينية وتبسيط الإجراءات الإدارية مع الإهتمام بتوفير الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين .

العلاقة بين المشاركة الشعبية والإدارة المحلية وتنمية المجتمع :-

إن العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية والمشاركة علاقة متبادلة تقوم علي أنهما يعملان معاً في نطاق جغرافي معين ، ويسعى كلاً منهم إلى تطوير موارده

البشرية المادية وتغيير التصورات القديمة بتصورات جديدة تؤدي إلي تغيير نوع العلاقة بين البيئة الطبيعية والإجتماعية ، وبالتالي تغييرها بين الأفراد والجماعات المحلية نتيجة لنمط الحياة الجديدة الذي يحدثه التغيير، فالإدارة المحلية وأهداف التنمية والمشاركة يلتقيان في عدة أمور منها:-

أن الإدارة المحلية والمشاركة والتنمية صورة من صور تغيير نمط الحياة الإجتماعية والسياسية والإدارية في المجتمع المحلي ، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة تنظيم المجتمع من حيث السلطات والقيادات والمناطق التقليدية بجانب كونها تنظيم دائم ذو إمكانيات لا تتوافر في التنظيمات المحلية التطوعية المؤقتة الأمر الذي يعتبر سنداً لبرامج التنمية القائمة وإستمرارها في المستقبل ، وبالإنتقال إلى مقومات تمكين الإدارة المحلية في تحقيق أدوارها التنموية تبين أن الإدارة المحلية الفاعلة هي من أصلح الهيئات التي تحدث التنمية الشاملة لأنها تتميز بقربها من المواطنين من خلال المشاركة وهي أقدر فى الوقوف على الظروف والإحتياجات المحلية وإشتراك السكان المحليين فكراً وجهداً في وضع البرامج الهادفة إلي التطوير والتنمية ، وفي ضوء النهوض بالإدارة المحلية لا يمكن إغفال العنصر البشري وهم موظفوا الإدارة المحلية حيث أن العنصر البشري القائم على أداء الخدمة أو مباشرة المشروع التنموي يجب العنايه به وتدريبه ، بمعنى إتباع الأسس العلمية في توظيف جهود العاملين بالمجالس المحلية بحيث يتم وضع شروط ومواصفات لإختيار العاملين في الوظائف المطلوبة والإعلان عنها، بجانب تدريب العاملين في المجالس ورفع كفاءتهم من خلال إتباع الأساليب الفنية والعلمية الحديثة وتهيئة المناخ المناسب في بيئة العمل للإستفادة مما تم التدريب عليه . وعندما كان للمحليات إسهاماً في عملية التنمية كان من الضروري أن تتم هذه المساهمة في إطار مجموعة من الضوابط التي تضمن تحقيق أقصي قدر من المساهمة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وقد تمثلت هذه الضوابط في ضوابط إدارية وفنية والتي

تُعني بتوفير الإمكانيات والموارد المالية والبشرية لوحدات الإدارة المحلية بجميع مستوياتها التنظيمية بالدرجة التي تمكن هذه الوحدات من التحرك بصورة منتظمة لأداء واجباتها الوظيفية طبقاً للقانون المنظم لها ، أما الضوابط السلوكية تشير إلى ضرورة التأكيد على أهمية توافر مجموعة من هذه الضوابط السلوكية التي تساعد على دعم الوحدات المحلية في مجال التنمية وذلك في إطار تحديد المهام الموكلة لهذه الوحدات الإدارية ومجالسها الشعبية والتنفيذية . وعلى صعيد قضية المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية إعتبار المشاركة القيمة المحورية لتحقيق التنمية الشاملة ، والمجالس المحلية بإعتبارها الوحدات المحلية المنوط بها إدارة شئون النطاق الجغرافي الذي تخدمه فإن المواطنين هم الأقدر دائماً على تحديد إحتياجاتهم والمشاركة في تحقيقها بالمساهمة في فاعليات وبرامج ومشروعات المحليات في هذا الشأن ، بجانب ذلك يعتبر تحقيق أهداف المشاركة من العوامل التي تؤدي إلى إستقرار النظام السياسي والإداري ومسايرة مشروعات التنمية مع إحتياجات المواطنين والموارد والإمكانيات المتاحة فضلاً عن تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة مع التنمية الإقتصادية فلا يحدث إختلال بين معدلاتها وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية الشاملة . ولا شك أن الإتجاه نحو التنمية المحلية الريفية أو القاعدية يضع الإدارة المحلية في موقع المسئولية من إدارة التنمية ، وأول ما تتطلبه الإدارة المحلية ومجالسها للنجاح هو تغيير الصورة المنطبعه في الأذهان عنها ، ومن هنا فإن الإدارة المحلية بحكم قربها من المواطنين هي أكثر الجهات مقدرة على تحقيق ذلك ، ويتوقف أيضاً نجاحهاعلى مدى إستيعابها لحقيقة أن دورها يتم بالديناميكية والتحرك العلمي والأخذ بالمبادأة في البحث عن الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع المحلي بهدف إستغلالها لإشباع الإحتياجات المحلية بدلاً من الإعتماد المستمر على الحكومة المركزية وحتى تقوم الإدارة المحلية بمسئولياتها كاملة فإنه يجب أن تلقي الإهتمام الكافي من حيث توفير الإمكانيات

والموارد المادية والبشرية المدربة والراغبة في تحمل مسئولية قيادة العمل المحلي في جميع جوانب الحياة .

وتهدف المشاركة والتنمية الريفية إلى تحقيق التغيير الإجتماعي المرغوب في العلاقات الإجتماعية للأهالي وتنمية قدرة المواطنين للإعتماد على الذات لأنهم أقدر على تحديد ما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح ، كما تشمل التنمية برامج ومشروعات وتنمية قيادات وغرس قيمة المشاركة والإعتماد على الذات فى تحمل المسئولية ، وحتى يتحقق ذلك هناك مجموعة من العوامل يجب مراعاتها منها :-

1- ضرورة زيادة قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم ويتم ذلك من خلال تحريك المواطنين لحل مشكلات مجتمعهم .

2- العمل على تحقيق التعاون والتفاهم بين المواطنين وزيادة فرص الإتصال بينهم .

3- التعامل مع سكان المجتمع المحلي طبقاً لعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ومعاييرهم الأخلاقية إلى أن يستطيعوا تغير أوضاعهم .

4- المثابرة وتعني العمل على إستمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية .

5- التضامن ويعني تحريك المواطنين المشتركين في أنشطة إجتماعية تنموية كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المشتركة والإتجاه إلى حل المشكلات التي يدركونها ويحسون بضررها عليهم .

6- تنمية القيادات الشعبية المحلية وتدريبها للقيام بدورها في تنمية المجتمع وزيادة الوعي لدي المواطنين للمشاركة المجتمعية .

وللمشاركة الشعبية هنا ميزات منها :-

1- الإحساس بالمسئولية لدي المواطنين بأنهم يشاركون في إتخاذ القرارات .

2- أن مشاركة المواطنين تزيد من ثقة المجتمع في نفسه .

والمشاركة الشعبية بهذا المعنى ظاهرة إجتماعية تحدث نتيجة وجود الإنسان في المجتمع وتفاعله وتعامله مع الآخرين في المجتمع ومؤسساته ، وتختلف درجة إستجابة المواطن للمشاركة وفقا لعدة عوامل منها : السمات والقدرات الشخصية والعقلية وظروف تنشئته الإجتماعية والبيئية ، وأيضا الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتربوية السائدة في المجتمع .

وينبثق من ذلك عدة مبادئ للمشاركة منها: يجب أن تكون مشاركة المواطنين غير قاصرة على طبقة أو فئة دون أخري من المجتمع بل يجب أن تكون المشاركة متاحة للجميع - يجب أن تكون المشاركة شاملة لكل مراحل وخطوات برامج ومشروعات التنمية المحلية بدءاً من المبادأة في وضع الخطة وإتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم- يجب الإهتمام بمشاركة الفئة الصامتة والمغلوب علي أمرها في الريف وفقراء المدن لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية على أساس أن التنمية تسعي إلى تحسين أوضاع هذه الفئة في المجتمع .

إن نجاح تنمية المجتمعات رهن بمدي مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية حيث أثبتت التجارب أن مشروعات تنمية المجتمع لن يكتب لها النجاح ما لم يشارك المواطنون في هذه المشروعات ، فالمشاركة الفعالة في مشروعات التنمية تقلل من شكوك المواطنون في هذه المشروعات وتضمن إختيار ما يتلائم مع طبيعة المجتمع وتقلل من إعتمادهم على الحكومة خاصه المركزية في حل مشكلاتهم اليومية في المجتمع .

وهي بذلك تعرف بأنها كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومساعدتها في إتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تتجاوب مع إحتياجاتهم وتحقق الصالح العام .

ولذلك عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية

والسياسية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها .

والمشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة علي إكتشاف نقاط الضعف ويقلل من وقوع أخطاء المسئولين التنفيذيين والإحساس بالمسئولية الناتجه عن هذه المشاركة حيث تعطي لهم المشاركة نوعاً من الإحساس بالأهمية لأنهم سوف يشاركون في إتخاذ القرار، وأن أهم ما يميز المشاركة أن مشاركة المواطن لم تعد تقتصر علي الصفوة من أهل المجتمع ولكنها أصبحت حقاً لجميع الأفراد حتي يعبروا عن إحتياجاتهم الحقيقية .

فالمشاركة تعمل علي ملائمة الخدمات للسكان المحليين بإعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن إحتياجاتهم وإتاحة الفرصة للفئات المحرومة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابي في الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة ، ومن خلال المشاركة يمكن إعادة ترشيد وتوزيع الخدمات بين فئات المجتمع في كافة المستويات والتأكيد علي قيمة الديمقراطية والشوري بين أفراد المجتمع ومؤسساته وقياداته .

بالرغم من العائد الذي تحققه المشاركة الشعبية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية إلا أنه توجد بعض المشكلات التي تواجه المشاركة الشعبية وتؤثر علي فاعليتها في التنمية ، لأن المشكلات التي تواجه السياسات ومشروعات التنمية في الريف متعددة الجوانب ، وعلى السياسة العامة والأجهزة المحلية العمل معاً لمواجهتها لأن ذلك يحقق في النهاية المشاركة الفعالة .

وعليه تتمثل بعض معوقات المشاركة الشعبية في الآتي :-

1- عدم توافر وقت فراغ لدي المواطنين نظراً للظروف الإقتصادية التي يمر بها المجتمع وتؤثر علي المواطنين لأن مستوي الحياة التي يعيشها أغلب السكان

في المجتمع الريفي يكاد يكون على مستوى البقاء فقط مما يستدعي بذل جهود كبيرة وإستغراق وقتٍ طويل في العمل لإشباع وتوفير إحتياجاتهم الأساسية .

2- حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة بمعناها الواسع وغموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة ، وعدم الإهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم والمستوى التعليمي والإقتصادي لهم .
بجانب ذلك الخلاف بين تنظيمات المجتمع وممثلي المواطنين ونقص الوعي والخبرة لقيادات المجتمع الطبيعية وإختلاف إحتياجات المواطنين طبقاً لقدراتهم وطبقاتهم الإجتماعية .

3- ضعف المنظمات الإجتماعية والسياسية يحول دون إشتراك المواطنين في برامجها وأنشطتها فالمنظمات الإجتماعية وجدت لخدمة المواطنين ولكنها تعمل من أجل نفسها بمعني أن تكون حاجات المناصب الإدارية فوق حاجات العملاء ، كما أن التمسك بحرفية اللوائح يعوق المشاركة الشعبية في هذه المنظمات .

4- بناء القوي الرسمي ومقاومته للمشاركة نظراً لتضارب المصالح وسيطرة جماعات المصالح على التنظيمات المتصلة بالمشاركة بجانب عدم إستقرار أوضاع المجتمع الإقتصادية والإجتماعية كل ذلك ينعكس علي ضعف توفير المجتمع للحاجات الأساسية لأفراده .

5- ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية علي أساس أن المواطنين أقل كفاءة وتخصصاً من عمالها وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية مثل إدراك الموظفين والمتخصصين لها ، وأنهم غالباً يجهلون الجوانب القانونية التي تنظم شئون المجتمع ، وبالتالي تؤدي مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والعملية الإدارية .

ومن أجل نجاح عمليات المشاركة الشعبية في التنمية يجب توافر عدة شروط أو عوامل منها الآتي :-

1- أن يكون التخطيط متصاعداً بمعنى أن يبدأ من قاعدة التنظيم ويستمر في الصعود حتي يصل إلي القمة المتمثلة في الهيئة المركزية للتخطيط أو مستوي الإدارة العليا، ويمكن أن تتحقق المشاركة من خلال تشكيل لجان للتخطيط يمثل فيها المعنيون بالأنشطة والمشروعات المختلفة مع مراعاة التمثيل لجميع التخصصات والتقسيم الجغرافي للوحدة الإدارية ، وقد تكون المشاركة من خلال إسهام الهيئات الحكومية والأهلية والمحلية في عملية التخطيط .

2- تشجيع الحكومات لسكان الريف خاصه الفقراء منهم علي تكوين المنظمات الأهلية المعتمدة علي الذات وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها التنموية وإعطاء دوراً حقيقياً لسكان الريف للمشاركة في إعداد البرامج والمشروعات الموجهة من المؤسسات الحكومية المعنية بتطوير وتنمية الريف .

3- البدء من الحاجات الفعلية والمحسوسة لسكان المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية لدي مواطني المجتمع وتوفير المعلومات الصحيحة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع وأسلوب الحل المناسب وتكوين جماعات عمل فعالة لأعضائها تكون نواة للمشاركة من جانب المجتمع .

وبناءً على ذلك فالمشاركة الشعبية هي السلوك الفطري الذي يمارسه المنتمون إلي المجتمع البشري من منطلق شعورهم بالحاجة إلي التضامن والتكافل بهدف تحقيق الأمان لجميع الأفراد وذلك من خلال العطاء بالمال أوالجهد أو الخبرة أو المعرفة دون توقع جزاء مادي مقابل جهودهم التي بذلوها .

ويعني ذلك أن المشاركة هي الجهود التي يبذلها الإنسان لخدمة المجتمع دون الحصول علي فوائد مادية بدافع إنساني يتحمل مسئولياته ويشترك في أعمال تستغرق وقتاً وجهداً وغير ذلك ، ويبذل الفرد كل ذلك برغبته وإختياره بإعتبار ذلك أداء واجب إجتماعي دون الحصول على مقابل مادي .

وعليه تكمن أهمية المشاركة الشعبية في التنمية علي أنها تشجيع المواطنين علي المشاركة والإسهام في مواجهة مشكلات وقضايا مجتمعهم وتقديم الحلول المناسبة لها وجعل مشروعات التنمية مرتبطة بواقع المجتمع وإحتياجات مواطنيه وعاداته وتقاليده وثقافته ، كما أنها تربط بين الجهود الحكومية والأهلية العاملة علي تقدم المجتمع ، كما يمكن من خلالها التأثير الإيجابي في أعضاء المجتمع وتعليمهم تحمل المسئولية الإجتماعية ، وتؤدي المشاركة إلي التقليل من أخطار المشكلات الإجتماعية والسلوك المنحرف داخل المجتمع من خلال إندماج الأفراد في القيام بأعمال من شأنها أن تشعرهم بأنهم مرغوب فيهم ومسئولين عن تنمية المجتمع ومشروعاته التنموية ، وتعمق روح التكامل والتعاون بين أجهزة المجتمع وبعضها وبين المواطنين أنفسهم ، وتعمل المشاركة علي تخطي حواجز السلبية والإنعزالية أينما وجدت في المجتمع وتعبئة الموارد البشرية والمادية المتاحة وتحويلها إلي عمل إجتماعي نافع وإزالة أسباب التخلف وتوصيل الخدمات والمشروعات التنموية إلي المناطق المحرومة تحقيقاً لمبدأ العدالة الإجتماعية والمواطنة ، وهذا يؤدي إلي حفظ التوازن في حركة تطوير وتنمية المجتمع ودعم قيم المشاركة والإحساس بالمسئولية والتكافل وتعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي تعيش فيها الفئات الأخرى .

ولهذا يجب أن يتضمن التخطيط للتنمية الريفية : إيجاد الفرص المتساوية لأفراد المجتمع للمشاركة في تحقيق التنمية -

الإستثمار في الأعمال التجارية الريفية والبنية التحتيه- ضمان نوعية الحياة في المجتمعات الريفية الفقيرة . ويرجع ذلك إلي أن مفهوم المشاركة مرتبط بمفهوم

التنمية إرتباطاً وثيقاً ، فلا تنمية حقيقية دون المشاركة الشعبية للمواطنين في صنعها وجني ثمارها .

ويجب تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في التنمية وتطوير واقعهم نحو الأفضل ، ومن هنا بدأت الإستراتيجيات الحديثة للتنمية تبدي عناية خاصة ببرامج المجالس المحلية والجهود الذاتية مما يقود إلى تدعيم دور المجالس المحلية وجعلها أكثر ديمقراطية وجذباً لمشاركة المواطنين ، ولا يوجد خلاف في أن تقوية التوجه الشعبي والمحلي لخطط التنمية يدعم ممارسات حقوق الإنسان ويرفع كفاءة برامج التنمية ويزيد فاعليتها .

والمجالس الشعبية المحلية والتنفيذية هي أحد صور المشاركة الشعبية التي تستهدف النهوض الشامل بجميع نواحي الحياة في المجتمع والإرتقاء به والعمل علي تحسين نوعية حياة المواطنين إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وتعليمياً وبيئياً وثقافياً وسياسياً، وعلي ذلك فالمجالس الشعبية تشارك في إتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض وتحسين الخدمات والتنمية الشاملة وتحسين نوعية الحياة والجهاز التنفيذي" المجالس التنفيذية " يتولي عمليات التنفيذ والمجالس الشعبية تتابع وتراقب .

فالمجالس المحلية بشقيها يجب أن تجعل من تحقيق المشاركة بالجهود الذاتية هدفاً في إطار تخطيطي منظم يكون بمثابة أيدلوجية شعبية لترشيد المشاركة بالجهود الذاتية بمساعدة وتكاتف السلطات المحلية والتنفيذية كلاً لا يتجزأ ، وأن يكون للسلطات المحلية مع القيادات الشعبية خطة إعلامية لحث المواطنين علي تنشيط وإستثارة جهودهم الذاتية والشعبية في أعمال تعود عليهم وعلي المجتمع بالنفع والفائدة ، وتنمية وإستثمار مواردهم المحلية المتاحة لتكون في خدمة إشباع إحتياجاتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية .

وقد أكدت نتائج إحدي الدراسات علي أهمية مشاركة المواطنين في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف وخطط ومشروعات التنمية علي المستويات المحلية والمركزية والتي تسمح بمشاركة فعالة في برامج ومشروعات التنمية وتدعيم العلاقات المحلية / المركزية في إتخاذ القرارات التنموية لتقديم الخدمات المحلية لإشباع إحتياجات المواطنين ، وتعتبر المشاركة الشعبية كمؤشر من مؤشرات رأس المال الإجتماعي في المجتمع هي السبيل لتحسين نوعية الحياة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والبيئية والثقافية وغيرها ، بما يشمله ذلك من جوانب مادية وبشرية ورفع معدلات التنمية ، ومن خلال المشاركة في التخطيط وإتخاذ القرارات الرشيدة وفق إمكانيات وموارد المجتمع المتاحة يتم تحقيق التنمية البشرية الشاملة وتحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها الذاتية والموضوعية ومواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع في مختلف المجالات .

وبالتالي فإن المجالس المحلية بشقيها الشعبي والتنفيذي تكتسب أهميتها في وضع خطط وبرامج للمشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية لتسير جنباً إلي جنب مع خطة الدولة لأن الحكومة وحدها لا تستطيع التصدي ومواجهة كل المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، وأنه لا سبيل لمواجهة وحل هذه المشكلات إلا بالمشاركة الشعبية في تنفيذ المشروعات التنموية .

ولا شك أن المشاركة الشعبية هي المدخل الصحيح والملائم لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات البيئية ، وعلي ضوء الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية الحالية علي المستويين المحلي والدولي فإن المشاركة مرهونة بسياق بنائي وثقافي وسيكولوجي يدعمها، فمعايشة المجتمع المصري ومجالسه المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي تكشف عن ضرورة الإتجاه نحو فاعلية المشاركة الشعبية والمسئولية الإجتماعية لأفراد المجتمع وأن تنبع آليات المشاركة الشعبية في الواقع من إرادة أفراد المجتمع حيث تعتمد علي إشتراك المواطنين أصحاب

المصلحة الحقيقية في الإدارة ، وهذا يعد تطبيقاً وتدعيماً للمبادئ والأفكار الديمقراطية في هذا المجال وتأكيداً لذاتية المواطنين وإحتراماً لكرامتهم ، كما تعتبر لقربها من منبع الحاجة وسيلة فعالة للتعبير بصدق عن حاجات وأماني السكان المحليين .

ولا يمكن القول بوجود ديمقراطية حقيقية في الوقت الذي تغيب فيه مظاهرها علي المستوى المحلي ، بل إن الممارسة الديمقراطية النشطة علي المستوي المحلي هي الأساس الحقيقي لممارسة الديمقراطية علي مستوي المجتمع العام ، وليس هناك خلاف علي أهمية المشاركة في توصيل الخدمات العامة بفعالية إلى المواطن المحلي .

والمشاركة الشعبية هي من صميم الفهم الصحيح للامركزية وأن التوسع فيها ليس فقط من قبيل التخفيف عن كاهل الإدارة المركزية ، ولكن لأن القائمين بإختصاصاتها يكونون أقرب إلي المواطنين من القائمين في مركز السلطة المركزية بالعاصمة وبالتالي هي أقرب إلى إدراك أولويات إحتياجاتهم والوقوف علي مواجهة مشكلاتهم ومعرفة أهدافهم وطموحاتهم .

فالمشاركة في معناها الحقيقي هي طريقة حياة تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر علي حياته دون تمييز علي أساس النوع أو الديانة أو العمر أو الطبقة الإجتماعية ، والمشاركة الحقيقية هي حق ومسئولية وأيضاً هدف ووسيلة في نفس الوقت فهي كهدف تعكس مجتمعاً يتميز بالعدالة والمساواة ويسمح لكل مواطن بفرص عادلة ونصيب في الموارد المتاحة ، وهي كوسيلة تمكن كل المواطنين من مختلف الفئات من التأثير في عمليات صنع القرار عن طريق تمثيلهم في مراكز صنع القرار لأن تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار والعملية السياسية تؤدي إلى زيادة

الشفافية وجعل إتخاذ القرارات الحكومية المحلية أكثر تجاوباً مع إحتياجات مواطني المجتمع .

ويجب أن تسعي المجالس المحلية بشقيها الشعبي والتنفيذي إلي تدعيم الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية المحلية لأفراد المجتمع لمواجهة مشكلات المجتمع وتحسين نوعية الحياة والخدمات، وتدعيم العلاقة بين المواطنين والحكومة المركزية وتفعيل آليات المشاركة المحلية ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تسعي المجالس المحلية لإصلاح وتغيير برامجها من خلال فتح مجالات جديدة للعمل التطوعي المحلي وتحقيق الإستقلال المالي للمحليات وإستثمار موارد المجتمع المادية والبشرية والتنظيمية والتكنولوجية المتاحة ، وإصدار القوانين والتشريعات التي تساهم في تحقيق ذلك .

ويمكن إصلاح برامج المجالس المحلية كهدف لتفعيل آليات مشاركة المواطنين من خلال : تشجيع وتنمية الشعور المحلي للمشاركة السياسية والتنموية وذلك بتدعيم أعمال المؤسسات المحلية المنتخبة والربط بين سياسات التنمية علي المستوي المركزي- الإهتمام بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي لجمعيات التنمية المحلية لتدريب العاملين والمتطوعين بها علي أساليب الإدارة المحلية - تنازل المؤسسات الرسمية تدريجياً عن بعض الإختصاصات والسلطات لهذه الأجهزة وبعض الموارد المحلية لأداء بعض الخدمات- إيجاد آليات تشاركية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص- إعادة فكرة إشتراك المستفيدين من الخدمات في إدارة الخدمات مثل مجالس الجمعيات التعاونية .

ولكن في ضوء واقع المجتمع الريفي لا تؤدي المجالس المحلية إلي تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات ومشروعات التنمية ، ولا تتبني شراكة مع الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الريفية وبالتالي لا تؤدي إلي تقديم خدمات أكثر فاعلية لتحسين نوعية الحياة ومستوى معيشة

المواطنين ومواجهة المشكلات البيئية في المجتمع الريفي. ولهذا يحتاج نظام الإدارة المحلية إلي نوع من الوعي السياسي الذي يساعد علي إحساس المواطنين بأهمية دورهم في المشاركة الشعبية فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال فالمشاركة الشعبية تعتبر في هذا الإطار أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات بالمجالس المحلية والمشروعات الخاصه بالتنمية المحلية تبعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يشعر به المواطنين من مشكلات وإحتياجات . وهنا تبرز أهمية التنظيم الملائم لأجهزة الإدارة المحلية الذي يحقق التعاون الفعال للجهود الشعبية مع الجهود الحكومية ، فالمشاركة الشعبية هي إشتراك المواطنين كأفراد وجماعات مع جهات الإدارة في تحديد الإحتياجات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الإحتياجات ووضع السياسات وتمويل المشروعات وإتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسات مع الرقابة علي الأنشطة المرتبطة بالتنمية ، ويلاحظ من ذلك أن التنمية المحلية هي الهدف النهائي من قيام نظام الإدارة المحلية وأنها تقوم علي ضرورة تضافر وتكاتف الجهود الذاتية المثلة في المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية من أجل الإسراع بتحقيق التنمية الشاملة .

وقد أشار" روس" إلي المشاركة علي أنها إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للإسهام في وضع الأهداف العامة للمجتمع وفي التخطيط لتحقيق هذه الأهداف وأن هذا الإشتراك في عمليات تغيير المجتمع كفيل بتغيير أنفسهم فتتعدل إتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ، وليست المشاركة غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتمكين المجتمع من أن يكون له دوراً طبيعي في حركته نحو تحقيق أهدافه من التقدم والتنمية . ولذلك تقوم عملية المشاركة على مبادئ منها :-

1- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية أي أفراد من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف الأفراد والفئات والهيئات .

2- يجب أن يعكس التخطيط إحتياجات المواطنين بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة ، كما أن نماذج خطط ومشروعات التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها كافة فئات المواطنين .

3- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

ولذلك يرى البعض أن المشاركة في التنمية والإدارة تتمثل في إشتراك المواطنين بكل نوعياتهم وفئاتهم في تنمية المجتمع ، وهى مبدأ أساسي لعدة أسباب منها :-

1- يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم محلياً إذا مارسوا عملية الإصلاح ، فيجتمعون ويتناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون وكل هذا يوجد منهم مع مرور الوقت مجتمعاً أكثر قدرة على إصلاح أوضاعه .

2- يؤدي إشتراك المواطنين في عمليات الإصلاح والتنمية والإدارة على مساندتهم للمشروعات التنموية والإهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتاً وفائدة .

3- يكون المواطنون المحليون أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وهذا يوجه القائمين بالإصلاح إلي مشروعات التنمية المناسبة للمجتمع وظروف مواطنيه وإحتياجاتهم .

4- أن المشكلات المجتمعية والبيئية أصبحت كثيرة مما يصعب إكتشافها والعمل علي حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط .

5- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي .

6- أن الحكومة وحدها لا تستطيع أن تقوم بجميع المشروعات والخدمات ولذلك يعتبر دور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة في تقديم وتنفيذ المشروعات والخدمات .

7- يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً فعال قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤديه نظراً لمرونة الهيئات غيرالحكومية التي تجعلها تستجيب بسرعة لرغبات المواطنين .

8- تساهم عمليات المشاركة الشعبية في زيادة الوعي الإجتماعي للمواطنين بما يحدث في المجتمع

9- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط والمتابعة وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة علي إكتشاف نقاط الضعف والقوة ويقلل أحياناً من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين ، وأن من العوامل التي تشجع علي المشاركة الشعبية في التنمية والإدارة :-

أ- إيجاد قنوات من خلالها تكون المشاركة إيجابية وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة والجمعيات الأهلية قنوات لتشجيع الأهالي علي المشاركة من خلالها .

ب- وضع التشريعات اللازمة التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة ووضع إستراتيجية إجتماعية تعمل علي إزالة معوقات المشاركة الشعبية .

ج - مساعدة المواطنين علي المشاركة من خلال التعليم والتدريب وأن تشتمل مناهج التعليم علي الإتجاهات والقيم المشجعة علي المشاركة .

ح- وجوب العمل في إطار خطة متكاملة لتنمية الريف والحضر لأن المجتمع المصري مجتمع متكامل ولا يمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا في إطار خطة شاملة لإصلاح المجتمع الأكبر الريف والحضر والصحراء ، فالعلاقة بين الريف والحضر علاقة عضوية لا يمكن أن يهتم بأحدهما دون الآخر ، كما أن الصحراء هي الملجأ الوحيد لأي إمتداد عمراني وتوسع في الرقعة الزراعية .

خ- وجـوب تكامـل الخطـة وتـوازن محتوياتهـا حيـث يجـب إعـداد خطـط تفصيلية ومشروعات تنموية تعالج مختلف المشكلات المجتمعية والبيئية الـتي تمـس حيـاة المـواطنين يومياً وتتنـاول كـل القطاعـات بشكل منسـق ومتكامل سواء في الريف أو الحضر.

د- وجـوب إشـتراك المـواطنين حـتي تعكـس الجهـود المبذولـة إحتياجـات المـواطنين وحـتي يـتم التأكـد مـن واقعيتهـا وجـديتها ويقتنـع المواطنـون القرويـون بجـدواها ويستفيد هـؤلاء مـن الخـدمات ويكتسبون الخبرة عـن طريـق العمل يجـب إشتراكهم كـاملاً وفعليـاً في كل مراحل العمل بـدءاً مـن التخطيط للمشروعات التنموية إلي التنفيذ والمتابعة وهذا يدعم المشروعات ويساعد علي نجاحها وإستمرارها

ع- وجـوب الإهتمـام بالتنميـة الإقتصـادية حـتي تقابـل مشـروعات التنميـة الإحتياجـات الأساسـية للمـواطنين يجـب إعطـاء مشـروعات التنميـة الإقتصـادية الزراعيـة والتجاريـة والصـناعية أولويـة كبـاقي المشـروعات التنموية لأن هذه المشروعات تعمل على توفير فرص العمل وتحسين الدخل .

ك- مراعـاة قلـة التكـاليف لكـي تـتمكن الدولـة مـن مقابلـة إحتياجـات الريـف المصري بقدر من الجدية والعدالة لابد من مراعاة البساطة وقلة التكاليف في كـل مشـروع ليتمشي ذلـك مـع الحالـة الإقتصـادية والمعيشية للمـواطنين وحتى يستطيع كل مواطن أن يشارك قدر إستطاعته .

ل- السير بالسرعة التي يتحملها المواطنون حتي يتمكن القرويون من ملاحقة مشـروعات التنميـة والمشاركة فيهـا ودعمهـا فيجـب السير بالسـرعة الـتي يتحملـها المواطنـون دون إبطـاء مخل مضيع للوقـت أو إسـراع يفـوت علـي المواطنون فرصة الإشتراك وإبداء الرأي .

ن- وجـوب إشـتراك المختصـين في كافـة المشـروعات التنمويـة الزراعيـة والحيوانية والتعليم والصحة وغيرها وذلك لكي تتم عملية التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على مواطني الريف ويشعرهم بأهمية مشاركتهم في هذه المشروعات .

هـ- ضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة حتي يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تطوير وتنمية الريف أو القرية ويقل تداخل البرامج وتكرارها، يجب تدعيم أجهزة التنسيق علي كافة المستويات المحلية والمركزية الحكومية والأهلية وعلي رأسها المجالس القروية .

ي- وجوب توسيع مسئوليات مجالس القرى لأن المجلس القروي هو أساس التنمية في أي قرية ولن يكون لهذا المجلس أثر في القرية إلا إذا إتسعت مسئولياته من خلال اللامركزية مع ضرورة متابعته ودعمه من الجهات المركزية في إطار الضبط والمحاسبة والرقابة .

إن شيوع إستخدام مفهوم المشاركة في الإدارة والتنمية يرجع إلي أنه يوافق ثلاثة إحتياجات هي :-

1- الحاجة إلي ربط جميع القطاعات بشكل مبتكر لإحداث تزاوج بين نقاط القوة والضعف في كل منها مع مراعاة التكامل والإعتماد المتبادل بين هذه القطاعات.

2- الحاجة إلي إعادة النظر في التعاون من خلال إعادة التأكيد علي المشاركات القائمة وإيجاد مشاركات جديدة تأخذ في الإعتبار رأي المواطنين ومن هنا تصبح المشاركة أسلوباً جيداً لتحقيق الأهداف التي تم التعبيرعنها بشأن تحسين نوعية الحياة والخدمات والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان في حياة كريمة .

3- الحاجة لإضفاء الصبغة الديمقراطية علي العمل التنموي وذلك بتوسيع التعاون ليشمل المؤسسات المعنية بالتنمية وتشجيع مشاركة المواطنين .

ونتيجة لذلك قسم البعض المفاهيم المستخدمة للتعبير عن المشاركة فى الإدارة والتنمية علي النحو الآتي :-

1- **المشاركة كمساهمة تطوعية** : فالمشاركة هي إسهام الأفراد تطوعاً دون إجبار أو إكراه في المشروعات والأنشطة التي تنفذ في المجتمع سواء كانت المساهمة بالمال أو العمل أو الفكر أو الرأي .

2- **المشاركة كإندماج عاطفي** : حيث تري كثيراً من الدراسات أن المشاركة ما هي إلا عملية نفسية عقلية يستطيع الفرد من خلالها إشباع إحتياجاته وتحقيق أهدافه وتحمل مسئولياتها وإحساسه بحريته .

3- **المشاركة كتأثير علي إتخاذ القرار**: حيث يري كثير من الباحثين أن المشاركة هي العملية التي من خلالها يتم إشتراك الأفراد في صنع وإتخاذ القرارات من خلال العمل في البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية في مجتمعهم المحلي .

4- **المشاركة كنشاط عام ومتنوع** : وهنا تُري المشاركة علي أنها العملية التي يلعب الأفراد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية في المجتمع .

وعرفت المشاركة في الإدارة والتنمية بأنها تشير إلي تعاون أو تفاعل أو مساهمة بأي صورة وعلي أي مستوي بين الدولة بمؤسساتها الرسمية الحكومية المخول لها القيام بالبرامج والمشروعات التنموية وبين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنون المستفيدون من برامج ومشروعات التنمية .

وقسموا أهداف المشاركة إلي :-

1- **أهداف قومية وتتمثل في**: إلغاء فكرة عدم الثقة بين الحكومة والأهالي- تغيير مفهوم السلطة وتحويلها من شخصية قهرية إلي شخصية صديقة - تدعيم إمكانيات نجاح خطط ومشروعات التنمية - تحقيق التوازن في خطط ومشروعات التنمية .

2- **أهداف شخصية وتتمثل في**: زيادة وعي السكان بكلاً من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة ، الإحتياجات الفنية ، المشكلات القائمة - زيادة

مقدرة السكان علي حصر المشكلات ، تحديد الأهداف وترتيب الأولويات وحصر الموارد المادية والبشرية المتاحة ، الممارسة الديمقراطية والإدارية ، المواجهة العملية للمشكلات - زيادة إرتباط السكان بكلاً من بعضهم البعض وبالواقع والمشكلات المحلية ، القادة المحليين ، القضايا المعاصرة ، الهيئات والمؤسسات المحلية ، السلطات القومية . ويتضح من ذلك أن المشاركة تهدف إلي النهوض بالسكان المحليين وتنمية قدراتهم وتحقيق أهدافهم من خلال تحرير طاقاتهم وإمكانياتهم الكامنة .

وبناءً عليه فإن أهمية المشاركة هي جملة الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تحقيق المشاركة الشعبية لأهدافها حيث تنقسم هذه الفوائد إلي:-

1- **فوائد إقتصادية وتتمثل في** : التوسع في نطاق الخدمات بالمجتمع - إتاحة التدريب وإكتساب المهارات والخبرة عبر إعطاء المستفيدين الفرصة لأداء عملية التنمية والمشاركة في العمليات الإدارية والتنظيمية - تؤكد لدي المواطنين قيمة المال العام والحرص عليه الأمر الذي يؤدي إلي إستمرارية المشروعات التنموية والإعتماد علي الذات مما يحقق نوعاً من ترتيب الأولويات بحيث يتم توزيع موارد الدولة لتحقيق أعلى فائدة للمواطنين .

2- **فوائد إجتماعية وتتمثل في** : تأكيد الشعور بالمسئولية الإجتماعية والإعتماد علي الذات في حل كل المشكلات وتوسيع العلاقات الإجتماعية وإزالة السلبية والإنعزال عن الآخرين- تنمية الولاء والإنتماء والإحساس بالمسئولية لدي المواطن وتفجير مابداخله من إمكانيات- نقل المسئولية من الحكومة المركزية والمحلية إلي المنظمات التي تمثل القاعدة الشعبية والمشاركة الإجتماعية ودعم شبكة العلاقات الإجتماعية التي تؤدي بدورها إلي حل الصراعات المجتمعية .

وعليه يري الباحث أن المشاركة الشعبية تتمثل في المعادلة الآتية :-

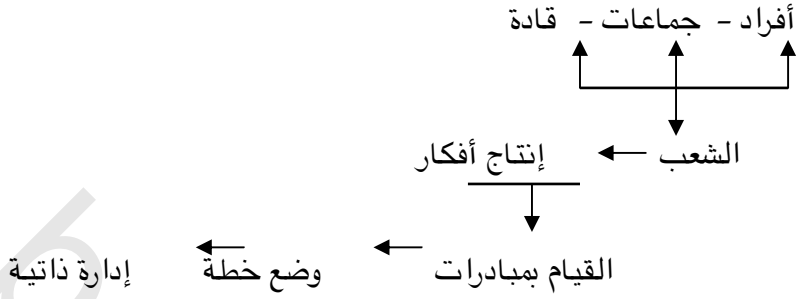

.

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك تنوع في أشكال المشاركة وهذه ظاهرة صحية لإنجاح العمل فلكل فرد طاقة معينة توجه نحو جهد وعمل معين لتحقيق التكامل في المشاركة ، وبالتالي مواجهة المشكلات وإنجاح عملية التنمية .

ولكن يري آخرون أن مايحدث علي أرض الواقع عكس ذلك حيث أن الدولة ومؤسساتها يزداد دورها مما يعطل تحول المجتمع المحلي من الإعتماد علي الدولة إلي مرحلة الإعتماد الذاتي وتؤدي الفلسفة التحويلية للمشاركة الشعبية دورها إذا كانت واضحة ومتفق عليها من كافة فئات المجتمع .

وكما للمشاركة فوائد فلها دوافع تؤكد أهميتها وتتمثل في :-

العمل من أجل الصالح العام فهناك من المواطنين من يعمل من أجل النهوض بالمجتمع وتطويره وتنميته والعمل علي رفع المستوي الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وغير ذلك من توفير الخدمات به - حب العمل مع الآخرين فالمعروف أن الإنسان إجتماعي بطبعه ومن هذه القاعدة تطبق المشاركة - الرغبة في كسب شعبية بين الناس ويتضح ذلك في سعي قيادات العمل الشعبي فهذه الفئة تعمل من أجل الحصول علي رضا وثقة الناس- الحصول علي مركز في الهيئات والأحزاب والجمعيات المهتمة بالعمل الشعبي والإجتماعي فمن خلال ذلك يستطيع المواطن تحقيق أهداف عامة هدفها نهضة وتنمية المجتمع - كسب إحترام وتقدير

المواطنين حيث أن المجتمع هو الفيصل في تقدير مساهمة أبنائه ومدى فائدة أعمالهم - مزاملة الأصدقاء فقد يكون دافع بعض الأفراد من وراء المشاركة إرتباطهم بآخرين يميلون للمشاركة معهم - المصلحة المادية وهي إحدي الدوافع التي تسهم في الإتجاه نحو المشاركة لفئة معينة من المواطنين مثل العمال والأجراء - الدافع الذاتي للمشاركة ويتمثل في وجود حاجات أساسية للإنسان يسعي إلي تحقيقها بكل الوسائل ومن بين الحاجات الإجتماعية التي تحققها المشاركة: الحاجة إلي الإنتماء - الحاجة إلي التقدير والإحترام - الحاجة إلي المكانة والمركز الإجتماعي - الحاجة لتحقيق الذات - تأكيد الإهتمام بالآخرين والرغبة في خدمتهم وإشباع الحاجات النفسية والإجتماعية .

رغم الأهمية الملحوظة للمشاركة الشعبية إلا أن الطريق إليها ما زال ملئ بمعوقات تحول دون تفعيل دورها كآلية محدثة للتنمية والإدارة ، وقسم البعض هذه المعوقات إلي :-

1- **معوقات مرتبطة بالفرد والمجتمع المحلي وتتمثل في** : عدم المساواة بين الأفراد مما يؤدي إلي عدم الشعور بالثقة والمسئولية لدي المواطنين والتي هي أساس المشاركة - تنوع الإهتمامات والأولويات للطبقات الإجتماعية المختلفة داخل المجتمع المحلي وهي من المشكلات التي تعوق تحقيق إلتحام الأفراد وتوحدهم من خلال العمل التنموي- أزمة الثقة التاريخية بين المواطن والحكومة بإعتبار أن القرارات دائماً فوقية ولا تعتمد علي المشاركة - السعي الشاق الدائم وراء لقمة العيش والرزق ورفع المستوي الإقتصادي للأسرة دون إدراك العلاقة بين المشاركة وإشباع الإحتياجات- نقص الهياكل التنظيمية التي تُسير المشاركة وتؤكد علي الدفع بالمزيد من المعلومات لأنظمة إتخاذ وصنع القرار- الإعتقاد بعدم أهمية المشاركة والإعتقاد بأن المشروع يخدم فئة معينة ويحقق مصالح شخصية لهم بجانب إنتشار الأمية والفقر.

2- **معوقات مرتبطة بالقيم الإجتماعية السائدة وتتمثل في** : التقليل من دور المرأة رغم أنها تمثل نصف المجتمع ولها دوراً هام في دعم جهود التنمية إلا أن دورها ما زال محدوداً- إنتشار الإتكالية وعدم الإعتماد علي الذات نتاج ظروف إجتماعية وإقتصادية وسياسية معينة أدت إلي إضمحلال روح المبادرة والتركيز علي المصلحة الفردية علي حساب الجماعة - الخوف من الجديد وعدم الإيمان به حيث يتسم المجتمع الريفي بالخوف من التغيير والتمسك بالعادات والتقاليد ونمط الشخصية لأن المواطنون في هذه المجتمعات يكونون أكثر جموداً كما أنهم لا يرغبون المغامرة .

3- **معوقات مرتبطة بالنظام الإداري والحكومي وتتمثل في** : البيروقراطية الحكومية ومركزية القرارات التي تعطل عمل المشاركة وفعاليتها في تحقيق أهداف التنمية - غياب الدور الإعلامي في تنمية المشاركة الإجتماعية للمواطنين- المقاومة الإدارية اللامركزية وإعادة توزيع السلطة والمسئولية - ضعف الإيمان من قبل الإدارة الحكومية بالمشاركة الشعبية وغموض النصوص الدستورية المتعلقة بها .

ورغم أن المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطنين في التنمية والإدارة تبدو صعبة ومعقدة إلا أن هناك عدة وسائل من شأنها تقليص هذه العوائق والحد منها قدر الإمكان ومن تأثيرها وتشجيع المشاركة والنهوض بها ، ومن هذه الوسائل : أن يتم تشجيع السكان علي تكوين المؤسسات والجمعيات الأهلية لتنظيم أنفسهم وتوجيه مواردهم التوجيه السليم نحو أهداف ومطالب المجتمع وإشعارهم بالمسئولية نحو المجتمع وتنميته ومواجهة مشكلاته وتنظيم الخدمات وتوفيرها في المجتمع لخدمة كل فئاته وسهولة الوصول إليها ومد جسور الثقة بين المؤسسات والتنظيمات المحلية .

كما أشار آخرون إلي نظام الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المشاركة ، وأيضاً إحداث تغييرات دستورية تدعم المشاركة وتحميها- ضرورة تضمين المقررات الدراسية على ما من شأنه تشجيع العمل الأهلي ومساعدة الآخرين والمشاركة في تنمية المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للطلاب للقيام بأعمال خيرية في إحدي المؤسسات المحلية وهذا يؤدي إلي تنمية الإحساس بالإنتماء ويحدث تنشئة إجتماعية قائمة علي فكرة العطاء والمشاركة والعمل الأهلي .

وهذا دفع البعض إلي القول بأن المشاركة هي إشتراك الناس في العمليات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في حياتهم ، فهي عملية تعليمية من خلالها يمكن للفرد أن يبني قدراته الذهنية ويدربها علي التفكير الذاتي والقدرة علي حل المشاكل مع ضرورة أن تهدف تنمية المجتمع إلي تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحليات في كافة المجالات إلي الأفضل علي أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة إيجابية وكاملة .

وعليه تكمن أهمية المشاركة الشعبية كأحد آليات التنمية الريفية التي تؤدي إلي إحداث تنمية مستدامة وشاملة في الآتي :- تدعم كيان الفرد بالمجتمع ليصبح مسئولاً عن القرارات المجتمعية وملتزماً بها ومحققاً لعمليات الضبط الإجتماعي ، كما أنها تقوي من إنتماء الفرد لمجتمعه والرضا عنه والمحافظة علي مؤسساته وإستمرارية مشروعاته وتبعده عن الشعور بالإغتراب والعزلة الإجتماعية - تلعب المشاركة دوراً هام في نجاح مشروعات التنمية عامة والتنمية الريفية خاصه فمن خلالها يستطيع سكان المجتمع تنمية قدراتهم للتعامل مع المشكلات المجتمعية والبيئية ومواجهتها- للمشاركة الشعبية بعداً تربوي من شأنه القضاء علي السلبية والتواكل وتنمية قدرة الإعتماد علي الذات - تساعد علي إكتشاف القادة المحليين وتدريبهم علي قيادة المجتمع وحشد الجماهير وموارد المجتمع المتاحة مادياً وبشرياً وتوسيع قاعدة العمل المشترك - تكمن أهمية

الإستثمار المخطط للجهود الأهلية في تحويل مئات الساعات الضائعة من أوقات فراغ المواطنين وآلاف الجنيهات التي تهدر في سلوكيات ضارة ناجمة عن إشباع عادات وتقاليد سيئة إلي أعمال نشطة مثمرة تدفع عجلة التطوير والتنمية إلي الأمام .

بجانب ذلك يجب أن ترتكز المشاركة في التنمية الريفية والإدارة علي تمكين أهل القرى أنفسهم من تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات التنمية من خلال المشاركة الفعالة - لابد من قيام قاعدة قوية للمشاركة الشعبية يتم من خلالها تفعيل التنمية الريفية - تؤكد الدراسات التي أجريت في مصر ضعف المشاركة الشعبية عامة وفي المجتمع الريفي خاصه لأسباب إجتماعية وإقتصادية وسياسية بجانب عدم ثقة المواطنين في الحكومة .

وقد أشار البعض إلي عدد من المتغيرات التي تؤثر علي مقدار المشاركة الشعبية مرتبة حسب قوة تأثيرها منها :-

الإحتكاك بمصادر المعلومات - مستوي الدخل والمعيشة- الحالة التعليمية - مستوى الطموح - حجم الأسرة – الشعور بالإنتماء والمشاركة في شئون المجتمع المحلي- نوعية الإتجاه نحو المشاركة في شئون المجتمع المحلي- فعالية جهاز الإرشاد الزراعي- العمر- الإنفتاح الجغرافي- حجم الحيازة الزراعية ، وقد تبين وجود علاقة إرتباطية بين هذه المتغيرات والمشاركة في المشروعات التنموية وشئون المجتمع المحلي بإستثناء متغير واحد هو حجم الأسرة ، وأيضاً تبين وجودعلاقة إرتباطية عالية بين المشاركة في المشروعات التنموية والمشاركة في شئون المجتمع المحلي مما يوضح التأثير المتبادل لكل منهماعلي الآخر وتلازمهما مع بعضهما.

ولذلك هناك وسائل تساعد علي تحقيق المشاركة الشعبية في التنمية والإدارة منها : غرس وتنمية وتقوية روح المشاركة منذ الصغ - إنضمام الشباب والمرأة للتنظيمات السياسية والأهلية المختلفة مع التنافس الإيجابي- محو الأمية - توفير مصادر المعلومات - دعم وتقوية جهاز الإرشاد الزراعي- دعم

فاعلية أجهزة الإدارة المحلية - دعم البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق" - توفير الوسائل التي تشجع المواطنين علي المشاركة في مشروعات التنمية المحلية بإتاحة مناخ ديمقراطي- تطبيق اللامركزية مع إعطاء الضمانات اللازمة للحرية والأمن والأمان- تدريب المواطنين علي القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلائم مع قدراتهم وإمكانياتهم المتاحة - توظيف المؤسسات والجماعات الرسمية والتطوعية في خدمة كل برامج ومشروعات التنمية - رفع مستوى أداء المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية العاملة في القرية عن طريق توفير الإمكانيات المناسبة لها حتي تقوم بدورها في خدمة المواطنين بالشكل المطلوب مع تدريب الكوادر الفنية والإدارية بها حتى تستطيع أداء دورها بكفاءة - إزالة حاجز الرهبة والحذر بين الفلاح والأجهزة الحكومية حتى يمكن تنمية روح المشاركة وتدعيم التعاون بين الأجهزة التنفيذية والشعبية بالقرى سواء الرسمية وغير الرسمية وجميع المواطنين دون تفرقة أو إقصاء لفئة معينة وصولاً إلي تنمية ريفية شاملة ومتكاملة بجانب رفع المستوي الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للمواطنين في جميع القرى .

وبجانب ذلك يجب إعداد الكوادر اللازمة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية سواء من المتخصصين أو القيادات المحلية الشعبية الإيجابية ، نشر وتوعية المواطنين بالمبادرات الخاصة الهادفة لخدمة مواطني القري وإزالة المصاعب أمام هذه المبادرات ويتم ذلك قبل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ، ضرورة إجراء بعض التعديلات التشريعية علي قانون الإدارة المحلية لتعميق اللامركزية وصلاحيات المجالس المحلية مع تفعيل الرقابة والمتابعة المركزية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية كل ذلك يعد من العوامل الأساسية لتحقيق المشاركة المجتمعية .

مما سبق يتضح أن للمشاركة الشعبية دوراً فعال في منظومة الإدارة المحلية وفي المجتمعات الريفية وهي تعد بمثابة الساعد الأيمن لنجاح الإدارة المحلية في مشروعات التنمية فهي تساعد السلطات المحلية في تنفيذ سياستها، كما أنها مصدر لإحساس المواطنين بدورهم في وضع الخطط والمشروعات وإتخاذ القرارات وتحديد إحتياجاتهم ووضعها في الإعتبار لذلك تتبلور أهمية المجالس المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي كمنظومة في إطار الإدارة المحلية في تعميق مبادئ الديمقراطية وإبداء الرأي بحرية حيث أن مشاركة المواطنين في التخطيط ووضع القرارات من خلال مجالسهم المحلية هو المدخل الملائم للتنمية وتحقيق أهدافها بكل صورها في كافة المجالات خاصه في الريف وكذلك يؤدي إشتراك المواطنين في مشروعات التنمية إلي مساندتهم ودعمهم لهذه المشروعات وضمان إستمراريتها كما يؤدي إلي توفير الجهد الذي تبذله الحكومة لمعرفة ما يحتاجه المواطنين من خدمات ومشروعات ، وتعتبر ضمان لعدم تكرار وإزدواج وتضارب القرارات والمشروعات لأن المواطنين المحليين أكثر إحساساً من غيرهم بمشكلات مجتمعهم ومايصلح له من مشروعات ويمكن للمواطنين من خلال المشاركة الشعبية عن طريق مجالسهم المحلية أن يقوموا بدور الرقابة والضبط ، وهذا أمراً ضروري ينبه الأجهزة الحكومية التنفيذية علي إكتشاف نقاط الضعف والقوة ويقلل من وقوع المسئولين التنفيذيين في الأخطاء فهي تؤدي إلي زيادة الوعي الإجتماعي ، وفيما يتعلق بالتنمية فإنها تهتم بحياة الأفراد وتؤثر علي مصالحهم الحالية والمستقبلية ، فضلاً عن أن نجاح التنمية ومشروعاتها يتطلب تضافر الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتي يتوفر المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المحلية وهذا لم يتم إلا من خلال المشاركة الشعبية .

وهي تعني المساهمة والتعاون مع الآخرين في القيام ببعض الأعمال علي أساس أنها مشاركة جماعية لا مجال للتسلط الفردي أو الرأي المفروض من أعلي

أو لإتجاهات بيروقراطية ، بل هي ديمقراطية شعبية حرة الإرادة أصيلة التفكير معتمدة علي الجماهير تفكيرا وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ورقابة .

يتضح من ذلك أن المشاركة الشعبية ترتكز أساساً علي : أن المواطن هو أفضل من يقيم الظروف المحيطة بمعيشته ويحكم علي أداء الخدمات المقدمة له والأهداف والمشروعات التنموية المخططة والمرسومة لحياته وتؤثر فيها وأفضل من يؤكد فاعلية الوسائل التي توضع لتنفيذ هذه الأهداف والمشروعات التنموية ، وبالتالي هي العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية لمجتمعه ، وتتأكد من خلالها الممارسة الديمقراطية وحرية إبداء الرأي والمواطنة والعدالة الإجتماعية في توزيع الموارد والخدمات والمشروعات التنموية - وأيضاً تحقيق اللامركزية في الإدارة والتقويم والمتابعة وصنع وإتخاذ القرارات - العمل علي تأصيل الديمقراطية وحرية الرأي في نفوس المواطنين- تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية للمواطنين وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني- تعبئة جهود وموارد المجتمع المحلي المتاحة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة - الإرتقاء بتقديم الخدمات للمواطنين والتغلب علي المشكلات التي تواجهها- توثيق العلاقة والتعاون المشترك بين المواطنين وأجهزة المجتمع الشعبية والتنفيذية والمجتمع المدني- تدعيم دور أجهزة التنمية في خدمة البيئة والمجتمع المحلي- إبداء الرأي في إختيار وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم أداء المشروعات التنموية والخدمات التي تقدم للمواطنين .

فالمشاركة هي الجهود التطوعية القائمة علي الشعور بالولاء والإنتماء من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته من خلال إسهامهم في تطوير وتنمية المجتمع ، وهى تؤدي إلي تحمل المجتمع والمواطنين مسئولية مساندة ودعم مشروعات التنمية وتحسين جودة وأداء الخدمات - تفهم القيادات التنفيذية والمجتمع العام المشاكل التي يعاني منها مواطني الريف والعمل علي وضع أنسب الحلول لها حتي تؤدي

القريــة دورهــا في دعــم إقتصــاد الدولــة - تــوفير الــدعم المــادي والمعنــوي لتلبيــة إحتياجات القرية مما يساعد علي إنجاح مشروعات التنمية - شعور المواطنين بأن القرية تؤدي دوراً في خدمة وتنمية المجتمع ، وبالتالي يكون لديهم الرغبة في دعم ومساندة وإستمرارية مشروعات التنمية والدفاع عن مصالحها .

وتتضح خريطة المشاركة الشعبية لدعم مشروعات التنمية في الآتي :-

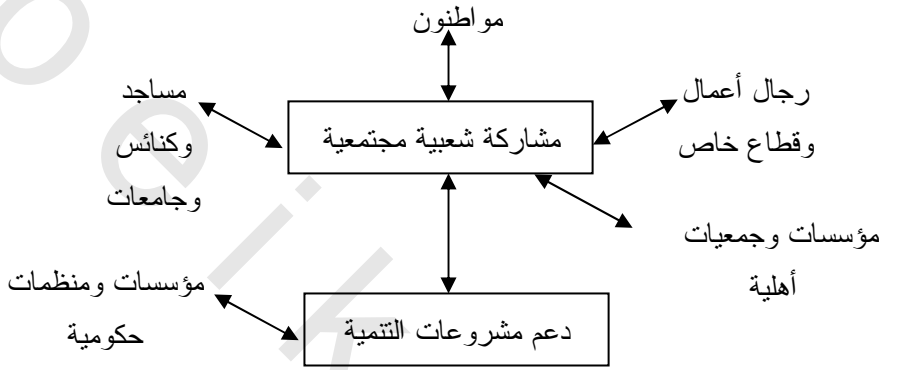

ومن هذا الشكل يري الباحث أن المشــاركة الشــعبية هــي : عملية حشد الموارد المتاحة مادياً وبشرياً داخل المجتمع في إطار القوانين من أجل تنفيذ مشروعات تنموية وغرس قيم إجتماعية إيجابية لتنمية المجتمع وموارده - عملية إستثمار للموارد المتاحة تقوم علي المشاركة المنظمة لكافة فئات المجتمع لضمان الإستمرارية - ليست فقط عملية جمع الأموال وإنما الشعور بالإنتماء للمجتمع وتبني قضاياه ومشكلاته والسعي لدفع مشروعات تنميته وإستمرارها .

ومن ذلك تتحقق الفوائد الآتية من المشاركة الشعبية : الإكتفاء الذاتي والإستقلالية وإشباع إحتياجات المواطنين- بناء الإحترام والثقة بالنفس والآخرين من خلال التفاعل المجتمعي- إستمرارية مشروعات تنمية المجتمع - الإحساس بملكية المجتمع لمؤسساته وضمان إستقلالها وإستمرارها بجانب كل ذلك يجب

مراعاة الوضع الإقتصادي والمادي لأفراد المجتمع وسعي الحكومة لتحسين هذا الوضع .

المتطلبات الأساسية لتفعيل المشاركة الشعبية :-

رغم أهمية المشاركة الشعبية وإيمان كافة الأطراف المعنية بالتنمية بضروريتها إلا أن هذه الأطراف لا تتوافر بها المتطلبات الأساسية التي تجعلها مؤهلة لإنجاح مبدأ المشاركة الشعبية بكونها طرفاً فاعلاً فيه حيث تواجهها كثيراً من الصعوبات بل قد يصل الأمر إلي أنها كطرف قد تكون سبباً في عرقلة المشاركة الشعبية وتفعيلها بالشكل الكافي للإستفادة منها في عمليات التنمية لذلك كان لزاماً الإتفاق علي بعض المتطلبات ودراسة أسباب ومعوقات تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية والإدارة والوقوف علي كيفية التغلب علي هذه المعوقات ، وما الأدوار المختلفة التي يجب علي كل طرف ممارستها لتحقيق المشاركة الشعبية ، وهذه الأطراف تتمثل في : المؤسسات – المجتمع – الإدارة المحلية – المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية ، ويتضح ذلك علي النحو الآتي :

1- **المؤسسات** : فالمتطلبات الواجب توافرها تتمثل في : وجود مؤسسات مؤثرة وفعالة في المجتمع- وجود مؤسسات متنوعة الأنشطة - وجود مؤسسات تؤمن بفائدة العمل التطوعي والمشاركة- وجود مؤسسات لديها خبرات فنية يمكن الإستفادة منها . أما التحديات تتمثل في: أن هذه المؤسسات تعمل بشكل روتيني- عدم تفهم مسئولي بعض المؤسسات أهمية وفائدة المشاركة - ضعف الثقة بين المؤسسات والمواطنين- فرض بعض المؤسسات شروطاً عند تقديم الخدمة. مقترحات التغلب عليها وتتمثل في : الإتصال من جانب هذه المؤسسات بالمجتمع لتقوية العلاقات- عمل لقاء مفتوح مع مسئولي المؤسسات لتوضيح أهمية وفائدة المشاركة الشعبية - فتح قنوات إتصال بين المؤسسات وبعضها لخدمة المجتمع وتبادل الخدمات- التفاوض مع

المؤسسات لتسهيل تقديم الخدمات للأهالي- إشراك مسئولي المؤسسات الحيوية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية .

2- **المجتمع : المتطلبات الواجب توافرها تتمثل في** : الإيمان بقيمة العمل التطوعي وتوافر الوقت لممارسته وإدراك قيمة المشاركة - الوعي بمشاكل المجتمع- غرس صفة حب الخير والعطاء والتعاون مع الآخرين والإنتماء للمجتمع- الشعور بالرضاعند العطاء بما يؤدي لتحقيق الذات . أما التحديات تتمثل في : قصور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المشاركة - وجود صراعات بين أفراد المجتمع وضعف قنوات الإتصال بينهم- شعور المواطنين أن مشاركتهم في مشروعات التنمية مرتبطة بالتبرعات المادية - فقدان المصداقية والشفافية في العاملين بالمؤسسات الحكومية - عدم وجود خدمة ملموسة جيدة بالمؤسسات الحكومية - غياب المسئولية الإجتماعية لدي مسئولي المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال والقيادات- المعوقات الإدارية في قبول المتطوعين أو التبرعات - ربط بعض المواطنين المشاركة بالإتجاه السياسي- الثقافة الموروثة لدي المواطنين بأن التبرعات للمؤسسات الدينية فقط . مقترحات التغلب عليها وتتمثل في : ضرورة قيام مؤسسات المجتمع بالإعلان عن مشروعاتها التنموية وموقفها المالي- تنظيم زيارات ميدانية لأفراد المجتمع المحلي لمؤسساته للوقوف علي وضعها الحالي- إتاحة فرص المشاركة من خلال إشراك أفراد المجتمع في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية - التأكيد علي أهمية دور رجال الدين والعلماء لحث أفراد المجتمع علي المشاركة ودعم مشروعات التنمية - أهمية دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التطوعي والمسئولية الإجتماعية - تبسيط إجراءات التبرع ومراعاة الشفافية .

3- **الإدارة المحلية : المتطلبات الواجب توافرها تتمثل في** : وجود قيادات مركزية ومحلية وشعبية واعية ومقتنعة بأهمية المشاركة الشعبية - القيام بأنشطة مجتمعية تجعل من الوحدات المحلية مركز إشعاع لتنمية المجتمع - وجود أهداف ومشروعات واقعية يمكن تحقيقها في إطار إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة - توفر نظام محاسبي ورقابي فعلياً يجعل المجتمع يطمئن علي موارده التي تدعم جهود التنمية والمشاركة - وجود لجان متخصصة ومسئولة عن تفعيل المشاركة المجتمعية وحشد جهود المجتمع لدعم جهود ومشروعات التنمية - وجود قاعدة بيانات صحيحة عن موارد وإمكانيات المجتمع المحلي مادياً وبشرياً والمشكلات التي يعاني منها المجتمع والخدمات التي يجب توافرها للمواطنين- توفر الصلاحيات والقدرة لدي الوحدات المحلية لتنفيذ المشروعات التنموية المحلية - وجود لجان متخصصة لتنظيم حملات توعية للمجتمع- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشاركة المجتمع المادية والبشرية - وجود مجلس قروي نشيط وفعال . أما التحديات تتمثل في : السمعة غي رالجيدة للإدارة المحلية - قاعدة بيانات غير مكتملة - الإجراءات الإدارية المعقدة - تعدد وتعارض القوانين والقرارات والنشرات المنظمة للعمل وإجراءات تقديم الخدمات بالوحدات المحلية - عدم إقتناع بعض القيادات المركزية والمحلية بموضوع المشاركة الشعبية مما يؤدي إلي فقدان الثقة وعدم التواصل بين الوحدات المحلية والمجتمع- عدم تفعيل مبدأ اللامركزية في صنع وإتخاذ القرارات في المستويات الإدارية المختلفة - عدم وجود قنوات ووسائل إتصال بين الوحدات المحلية والمجتمع الخارجي . مقترحات التغلب عليها تتمثل في تفعيل دور الوحدات المحلية في خدمة المجتمع ودراسة إحتياجاته وإشباعها في إطار الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة - إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن المجتمع المحلي وموارده وإمكانياته

المادية والبشرية المتاحة والمشكلات والخدمات التي يعاني منها- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال إعداد لائحة داخلية بالوحدات المحلية- تعديل بعض القوانين التي تعوق المشاركة الشعبية- إعداد دورات تدريبية للقيادات المحلية توضح أهمية المشاركة الشعبية في دعم مشروعات تنمية المجتمع - زيادة وعي المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأهمية المشاركة الشعبية - إزالة حواجز عدم الثقة بين المواطنين والمسئولين بالوحدات المحلية من خلال إشراك المواطنين في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات وأداء الخدمات وإتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية وتحديد أولويات إحتياجاتهم- إلتزام المسئولين بمبدأ الشفافية والمحاسبة لتأكيد الثقة لدي المواطنين بالوحدات المحلية .

4- **المجالس المحلية " الشعبية والتنفيذية "**: المتطلبات الواجب توافرها تتمثل في : مجالس محلية منتخبة تعبر عن حرية إختيار المواطنين- مجالس تؤمن بالعمل التطوعي والمشاركة الشعبية - مجالس تُفعل نظم الحوكمة الرشيدة ومبادئها- أعضاء لديهم معرفة بأدوارهم وإختصاصات هذه المجالس وملمين بقانون الإدارة المحلية والقرارات المنظمة لتقديم الخدمات للمواطنين- مجالس فعالة ذو سمعة طيبة - تشارك في تحديد مشكلات المجتمع وأولويات إحتياجات المواطنين ووضع خطة تنمية المجتمع- لديها خبرات وقدرات وإمكانيات مختلفة – لديهاعلاقات إيجابية مع المواطنين ومؤسسات المجتمع الأخري- تقوم بتنفيذ أنشطة ممنهجة ومشروعات مخططة لدعم تطوير وتنمية المجتمع- تنمي إمكانيات وموارد المجتمع المتاحة مادياً وبشرياً . أما التحديات تتمثل في : نقص خبرة ومعرفة أعضاء هذه المجالس بأدوارهم ومسئولياتهم - صعوبة إقتناع المواطنين بدور هذه المجالس لعدم الثقة في الأعضاء- عدم إقتناع بعض الأعضاء بأهمية المشاركة الشعبية - إعتبار

بعض الأعضاء حضور إجتماعات هذه المجالس مضيعة للوقت - سلبية بعض الأعضاء داخل هذه المجالس- لا توجد قاعدة بيانات متاحة بهذه المجالس عن إمكانيات وموارد ومشكلات المجتمع المحلي- ضعف مهارات الإتصال لدي الأعضاء - القصور في الموارد المحلية المادية والبشرية والفنية المطلوبة لتفعيل دور هذه المجالس .

مقترحات التغلب عليها تتمثل في :

عقد دورات تدريبية متخصصة لأعضاء هذه المجالس- عقد إجتماعات وحملات للتوعية بأهمية هذه المجالس- مساهمة هذه المجالس في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات التنموية والخدمات التي تقدم للمواطنين وإتخاذ القرارات التي تخدم مصالح كل فئات المجتمع- المساهمة في الأنشطة والدعم التطوعي في عمليات ومشروعات التنمية- تطوير قدرات وإمكانيات وموارد هذه المجالس المادية والبشرية والفنية - أن تنفذ هذه المجالس برامج لتأهيل المتطوعين للمشاركة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع مثل محو الأمية وصيانة المرافق وغيرها- فتح قنوات إتصال بين هذه المجالس ووسائل الإعلام والمؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي ومواطنيه - تنظيم لقاءات دورية مع المواطنين لمناقشة إحتياجات ومشكلات المجتمع والحلول المناسبة لمواجهتها بجانب مناقشة الخطط والسياسات والمشروعات مع المؤسسات المعنية بتنمية المجتمع لعدم تكرارالخدمات وتضارب القرارات - الإعلان عن مواعيد إجتماعات هذه المجالس حتي يستطيع المواطنين الحضور لعرض مشكلات المجتمع- الإعلان عن إنجازات هذه المجالس وخططها ومشروعاتها التنموية المحلية من خلال" نشرات دورية - دراسة إحتياجات المجتمع المحلي وتنفيذ برامج ومشروعات في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المتاحة - دراسة القرارات الخاصة بمصالح المواطنين قبل إتخاذها- وضع خطط وبرامج لتدريب العاملين بالوحدات المحلية ومجالسها على

المشاركة الشعبية - إقامة علاقات إيجابية مع المواطنين وقادة المجتمع المحلي لدمجهم في العمل التطوعي والمشاركة الشعبية .

ويري البعض أن البعد التربوي أحد متطلبات تفعيل المشاركة لأن له آفاق علاجية حيث يعالج السلبية والتواكل التي تعاني منها كثيراً من المجتمعات خاصة الريفية والتي لا يمكن علاجها عن طريق تقديم الخدمات أو مشروعات جاهزة ، وإنما عن طريق تنمية شعور المواطنين بمسئولياتهم نحو مجتمعهم وإسهاماتهم الإيجابية المرتبطة بالشعور بالمسئولية الإجتماعية .

فالمشاركة الشعبية هي الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط وإتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التنموية ومشروعاتها ، ويتحقق من هذه المشاركة إستيفاء إحتياجات المشاركين من ناحية وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى .

وهذا يعني أنها العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من الأهالي من مختلف الفئات والطبقات كلاً حسب خبرته وإهتمامه ليشاركوا في كل مراحل مشروعات التنمية بدءاً من التخطيط لها حتي التقييم لأداء الخدمات وتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات فهي جملة الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعات سواء كانت مادية أو بشرية أو عينية أو معنوية ، وهذه الإسهامات تطوعية وغير ملزمة كما أنها مسئولية إجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ، ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل فئات وأطراف المجتمع والتنسيق بينها والدور الذي يؤديه الأفراد في العمليات والمشروعات والبرامج الحكومية الخاصة بالتنمية ، وتوجد المشاركة كنوع من أنواع التطوع في كل دول العالم لكنها أكثر تطوراً في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية والممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والرأي للمواطنين ووضعهما موضع الإعتبار.

يتضح من ذلك أنه إذا توافرت المتطلبات الأساسية للمشاركة فإنها تحقق : مبدأ تكافؤ الفرص في المشاركة وإشباع الإحتياجات - توسيع نطاق الديمقراطية في إدارة مؤسسات المجتمع ومشروعات تنميته- تحمل المجتمع المدني مسئولية مساعدة الحكومة علي تحسين جودة الخدمات ونوعية الحياة - تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها وتحول دون تطويره وتنميته - توفير الدعم المادي والبشري والفني لمشروعات التنمية - تعليم المواطنين تحديد إحتياجات المجتمع وأولوياته - تحقيق رقابة شعبية أفضل علي مشروعات تنمية المجتمع والخدمات المقدمة له من خلال المسائلة - الإستفاد من كل الموارد المتاحة في المجتمع في مشروعات تنميته .

إن عملية تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية من المتطلبات الأساسية للمشاركة حيث تهدف إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع وليست مصالح أصحاب المشروع أو المستثمرين أو الهيئات الحكومية القائمة به فقط ، وبالتالي لابد من مشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في الرأي وإتخاذ القرارات في عملية تقييم مشروعات التنمية وأن تكون هذه المشاركة متاحة للجميع الفقراء قبل الأغنياء ذكوراً وإناث ، أي مشاركة شعبية من الشعب بكل فئاته وطبقاته لضمان نجاح عمليات ومشروعات التنمية ، فالمشاركة تثري عملية التنمية وتجعل المواطنين أكثر تقبلاً ومساعدة لمشروعات التنمية فيما بعد لأنهم شاركوا في دراسة وإختيار مشروعات التنمية بأنفسهم وهذا ضماناً كبيراً لنجاح وإستمرار هذه المشروعات .

إن أي جهود للتنمية لا تكتمل ولا تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير بمساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في إتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات والمشروعات التنموية التي تنشأ من أجلهم ومشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأن المشاركة الشعبية في حد ذاتها تتضمن تحديد أهداف تنموية

لإشباع إحتياجاتهم الفعلية وترتيب الأولويات بالنسبة لهم وزيادة إدراكهم ووعيهم بوسائل تغيير بيئاتهم وتحمسهم للمساهمة في التنفيذ ، كما أنها تتضمن ترحيب المواطنين بالمشروعات وعدم رفضهم أو مقاومتهم لهذه المشروعات مستقبلاً ، ومن ناحية أخرى فإن توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية سوف يؤدي إلي إثراء القرارات لأنها تصبح حصيلة خبرات ومعلومات متنوعة ، فضلاً عن أن كل مشارك يصبح أكثر إهتماماً بمشروعات التنمية .

وإذا حاولنا تعريف المشاركة الشعبية في مجال مشروعات التنمية فهي تعني : مساهمة الأفراد والجماعات والقيادات بالرأي في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية أو أنها الطريقة التي يتمكن بها سكان المجتمع من غير الموظفين المحليين من التأثير علي القرارات المتعلقة بمشروعات التنمية والخدمات ، والمشاركة الشعبية في مشروعات التنمية هي الوسيلة الأساسية التي يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير الإيجابي والفعال في قرارات عمليات التنمية من خلال المشاركة في جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشروع مع تحديد الإيجابيات والبدائل والسلبيات وسبل المواجهة أو الحد منها .

ويمكن في ضوء ذلك إستخلص أهم الملامح الأساسية للمشاركة في عمليات ومشروعات التنمية في الآتي :-

1- أن عملية المشاركة في تقييم الأثر الإجتماعي لمشروعات التنمية جزء أساسي من تقييم الأثر البيئي فلا يمكن إستبعاد التقييم الإجتماعي من عملية التقييم البيئي ، كما لا يمكن إستبعاد المشاركة الشعبية وإلا فقدت عملية التنمية ومشروعاتها جوهرها .

2- أن المشاركة الشعبية جوهرعمليات التنمية وتقييم مشروعاتها وبدون مشاركة الجماهير والمستفيدين وأيضا المتضررين في مشروعات التنمية تفقد التنمية جزءً من أهدافها .

3- أن المشاركة الشعبية في عمليات التنمية ومشروعاتها تبدأ مع الخطوة الأولي للتنمية بداية من المساهمة في جمع المعلومات والتخطيط والتنفيذ إلي المشاركة في تحديد الإيجابيات والسلبيات والبدائل وإتخاذ القرارات المناسبة في عملية المتابعة والتقييم ، ويتضمن ذلك مشاركة كافة فئات المجتمع أو ممثلين عن كافة الفئات المستفيدة والمتضررة المتعلمة وغير المتعلمة والقيادات الشعبية والمواطن العادي ، فالمشاركة الشعبية هي حلقة الوصل الأساسية بين تقييم الأثر الإجتماعي والبيئي لمشروعات التنمية وبدون المشاركة الشعبية الفعالة تفقد كل عمليات التنمية ومشروعاتها أهدافها والفاعلية المطلوبة . إن المشاركة الشعبية في عمليات ومشروعات وبرامج التنمية لم تعد فقط مجرد مبدأ من مبادئ التنمية أو وسيلة لتقييم مشروعات التنمية كما أنها ليست مجرد هدف تسعي إليه التنمية ، ومن هنا تظهر أهمية وضرورة المشاركة في عمليات التنمية فهي تعبر عن إحتياجات المواطنين والمستفيدين من مشروعات التنمية وتحمي مصالح المجتمع ، كما تؤدي إلي زيادة خبرة ووعي المشاركين بمشكلات المجتمع وتكاليف مشروعات التنمية ، بجانب أن توسيع نطاق المشاركة الشعبية في التنمية يؤدي إلي إثراء القرارات بمشكلات المجتمع وأولويات إحتياجاته .

وبالتالي تتضح أهمية المشاركة الشعبية في التنمية من خلال الأبعاد الآتية :-

1- **المشاركة كوقاية وعلاج لمشكلات المجتمع**: حيث أن المشاركة الشعبية في عمليات التنمية تساعد علي التنبؤ المبكر بالمشكلات التي قد تنشأ عن مشروع معين ولا يتوقعها المسئولين ولكن الجماهير تتوقعها مما يلفت النظر إلي هذه المشكلات والعمل علي تلافيها والوقاية منها كما أن المشاركة في التنمية تطرح بدائل وسبل لعلاج السلبيات بجانب أن المشاركة في التنمية وسيلة للتعبير عن

آراء وإحتياجات المواطنين وإخراجهم من عزلتهم والسلبية وتدعيم إنتماء المواطنين لمجتمعهم الذي يأخذ برأيهم في كافة المشروعات والقرارات التي تمس حياتهم والمرتبطة بهم .

2- **المشاركة تساهم في تنمية معلومات وخبرات المجتمع المحلي** : حيث أن المشاركة الشعبية في التنمية تزيد المعرفة بالمشروعات مما يؤدي لرفع الوعي المجتمعي وذلك لما تشمله هذه المشاركة من جمع معلومات مستمرة حول مشروعات التنمية وسماع وجهات النظر المختلفة حولها مع إكتساب مهارات التقييم الموضوعي .

3- **المشاركة تساعد على نجاح المشروعات وتقبل المجتمع لها** : حيث أن المشاركة الشعبية في التنمية هي أساس نجاح مشروعاتها بعد ذلك لأن موافقة المواطنين علي المشروعات تعني تقبلهم لها ودعمها وأن هناك عائد إيجابي يساعدهم علي تغيير أوضاعهم وتحسين نوعية حياتهم وحل مشكلاتهم .

4- **المشاركة تدعم الديمقراطية والتماسك الإجتماعي** : حيث أن مشاركة المواطنين في التنمية هي ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية التي تعطي الحق للمواطنين في إختيار ما يلائمهم من مشروعات وفقا لإحتياجاتهم ، كما تؤدي لزيادة قدرة المجتمع المحلي في الإعتماد على الذات وتدعم العلاقة بين المواطنين والحكومة مما يدعم التماسك الإجتماعي والمسئولية الإجتماعية .

5- **المشاركة وسيلة لتدعيم الإنتماء** : حيث أن مشاركة المواطنين في التنمية وإختيار وتنفيذ مشروعاتها ومتابعتها وتقييمها وسيلة لتدعيم الإنتماء والقضاء علي الإغتراب والسلبية والعزلة والتهميش داخل المجتمع لأن شعور المواطن بأن له دوراً وكلمة ورأي يؤخذ به قبل إقرار المشروعات وسيلة هامة لتدعيم الإنتماء الوطني والمواطنة والعدالة الإجتماعية وزيادة الترابط بين المواطنين والمسئولين عند صنع وإتخاذ القرار .

إن التنمية ستظل من أهم القضايا علي الساحة العالمية والمحلية حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة " العولمة " ، وحظيت قضايا التخلف والتنمية بإهتمام كبير في معظم الدول النامية منذ حصولها علي الإستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولقد إلتزمت أغلب الحكومات في الدول النامية منذ ذلك بالمنهج التنموي وأخذت في تطبيق سياسات وإستراتيجيات ومداخل وأساليب متعددة للقضاء علي التخلف بأبعاده المتنوعة وتحقيق التنمية كهدف منشود إلا أنها بالرغم من مرور فترة طويلة لا تزال تعاني من أعراض ومظاهر التخلف والإهمال والحرمان خاصه في المجتمعات الريفية ، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها ولم يحدث تغييراً مطلوباً وملموساً في نوعية الحياة .

وعلي الرغم من توجه المجتمع الإنساني في عصرنا الحاضر إلى العولمة بحيث أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة " القرية الكونية الواحدة "، بجانب التغيرات السريعة والحادة وما أفرزته من ثورات علمية وتكنولوجية متنوعة يتمثل أبرزها في ثورة المعلومات والإعلام والإتصالات وغيرها ، إلا أن هناك حقيقة لا تزال قائمة وهي أن الدول المتقدمة تسير بخطي سريعة نحو مزيد من التقدم والتطور، بإعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية والإستفادة من عوائدها ، أما الدول النامية ما زالت تعاني من آثار التخلف والإهمال والحرمان والفساد الإدارى وتحاول أن تلمس السبل والمسارات لتحقيق التنمية لكنها بمثابة متابع ومشاهد فقط لهذه الثورات العلمية دون مساهمة فعلية في حدوثها ، فضلاً عن محدودية الإستفادة من عوائدها إلا في الإستخدام الإستهلاكي . وتعد قضية التنمية قضية مصيرية تعكس عزم وإرادة الشعب وتطلعه إلي مستقبل أفضل من التقدم والرفاهية مما يستوجب الإلتزام بالعمل الجاد وبذل الجهد والعطاء المتواصل في سبيل الوصول بالمجتمع إلي ركب

التقدم الإنساني والحضاري فالتنمية كقضية تتحقق بالإستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة أو الممكن إتاحتها في المستقبل مع ضرورة تضافر جهود كافة المؤسسات والأجهزة القائمة في المجتمع سواء الحكومية أو الأهلية من أجل تحقيقها بإعتبارها هدفاً قومياً يسعي المجتمع إلي تحقيقه بجانب إسهامات كافة المهن والتخصصات العلمية في تحقيق هذا الهدف " التنمية ". ويُعد مصطلح التنمية قديماً من الناحية اللغوية ولكنه جديد نسبياً من الناحية الفلسفية حيث ظهر المفهوم بعد الحرب العالمية الأولي وتنهض التنمية علي بعد إقتصادي يركز علي نماء الثروة والدخل وقوي الإنتاج في المجتمع ويصاحبه تطور المعرفة ونماء الثقافة والإرتقاء بالسلوكيات وتحسين نوعية الحياة والخدمات علي البعد الإجتماعي . ولذلك أغلب تعريفات التنمية تركز علي أنهاعملية شاملة لكل مقومات الحياة معتمدة علي التخطيط كأسلوب علمي لكل وقائع المجتمع ولها طريقة وإتجاه محدد بإستراتيجيات وآليات وأهداف محددة ، ولذلك التنمية يجب أن تركز علي تطوير الإنسان صانع التنمية وليس علي تطوير الأشياء ، وأنهاعملية إجتماعية لا يمكن الفصل بين بعديها الإجتماعي والإقتصادي بإعتبارهما وجهي عملة واحدة ويُكمل كلاً منهما الآخر وأهداف أحدهما تصاحبه تنمية البعد الآخر وبذلك ترتبط التنمية بإحداث التغيير المخطط كعملية يمكن التحكم فيها وتوجيهها وهي بذلك ليست نمواً عشوائياً غير مخطط لا يمكن التحكم في عملياتها ، كما أن التنمية دائماً في حاجة إلي مقدمات تؤدي للتنمية وتدفع إليها من مناخ إجتماعي وإقتصادي وسياسي وثقافي وتنظيمي معين إلي آخر أفضل يسرع من خطواتها كمقدمات أساسية لتحقيق التنمية .

والتنمية لا يمكن أن تكون إلا من خلال بعدين أساسيين هما : الإنطلاق من الداخل" التنمية الذاتية "- توفر إرادة شعبية تدعم التنمية وتعززها " المشاركة الشعبية " ولا تعتمد على فكر لا يتوافق مع الواقع بأبعاده ومتغيراته المختلفة ، وأن

محور التنمية هو إحداث تغيرات سلوكية أفضل لأفراد المجتمع مما يزيد من تراكم عائدات التنمية وسرعتها ، والتنمية بذلك تتركز في جوهرها علي الإنسان وتعتمد علي توازن وتكامل بعديها الإجتماعي والإقتصادي ، فالتنمية الشاملة تعتمد علي قدرة المجتمع ذاتياً علي إحداثها وحسن الإستفادة والإستثمار الأمثل لموارده البشرية والمادية المتاحة والكامنة بإستخدام تكنولوجيا التغيير التي تتناسب مع واقعه وثقافته ، ولذلك وجب علي المجتمع دراسة إمكانياته وتحديد قدراته وتوجيه طاقاته البشرية ، ودراسة حاجات أفراده وأولوياتها لحسن إستثمار طاقاته وتوجيه برامج ومشروعات التنمية وإنطلاق التنمية من واقعه ، ويعكس كل ذلك أهمية الإعتماد علي التخطيط كأسلوب علمي لحدوث التنمية ، ويختلف مفهوم التنمية بإختلاف تخصصات وأيديولوجيات العلماء والباحثين ، فنجد مضمون المؤشرات الأساسية في الفكر الإقتصادي الزيادة السنوية في الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ، بينما يركز المنظور الإجتماعي علي توفير الحاجات الأساسية للإنسان ، وفي المنظور السياسي يركز علي ممارسة الديمقراطية والحرية في الرأي وتوفير الإستقرار السياسي ، ونجد أن البعض يركز علي عمليات التغير الإجتماعي التي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد أي تغير الصورة الإجتماعية التي يتبعها تغير المؤسسات ، بمعنى التغير في طبيعة البيئة والظروف القائمة وتنشيط أعداد متزايدة من البشر للمشاركة لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة بإستمرار، وهذا يعني أنها عملية تغيير وتحديث الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع وتستهدف أعضاء المجتمع ككل ووظائف هذه الأبنية والتفاعلات والأنماط المرتبطة بها ، ويركز البعض علي التنمية الذاتية من خلال المساعدة الذاتية أو المبادرة المحلية ويتم ذلك بالديمقراطية وحرية الرأي التي تتبعها الحكومة المحلية وتعبر عنها التنظيمات الإجتماعية أي نمو المسئولية الإجتماعية من خلال مسئولية الجماعة .

ونأمل أن يكون هذا " الفصل بذات الموضوع " مفيداً ونافعاً للباحثين والمهتمين بقضايا التخلف والتنمية خاصه في الريف وأن يكون حافزاً لدراسة علمية لقضية جوهرية من قضايا المجتمع المصري وهي قضية " التنمية الشاملة المستدامة " والتي تعني تنمية الإنسان المصري في كافة جوانب الحياة وتغيير قيمه وإتجاهاته وسلوكياته وإطلاق قدراته وإمكانياته لمواجهة التخلف والقضاء عليه ، وتحقيق التنمية المنشودة من أجل مصر وجعلها مجتمع قوياً متماسك البنيان إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً وفي كافة المجالات في ظل تنمية شاملة قادرة على التواصل والإستدامة .

obeikan.com